



السنة الأولى - العدد التاسع - أبريل ٢٠٠٠

- انحراف الهوية والخطابين الأنا والآخر
- هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟
- الدور الإيراني في آسيا الوسطى
- العلاقات الإيرانية الألمانية
- العولمة والأمن القومي الإيراني



السنة الأولى - العدد التاسع - أبريل ٢٠٠١

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
إبراهيم نافع

مدير المركز:
د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:
د. محمد السعيد إدريس

المنسق:
أحمد منيسى

وحدة الترجمة
د. مدحت أحمد حماد
د. محمد محمود عبد المحسن
د. مصطفى موسى شرف
أ. فتحى أبو بكر المراغى

صورة الغلاف :
نافذة زجاجية من درج إمام فى أصفهان
معجون زجاجى ملون ، القرن الخامس عشر
جهل ستون ، أصفهان - إيران

المدير الفنى :
السيد عزمى
الاخراج الفنى :
حامد العويضى

« مختارات إيرانية » دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان « رؤى عربية » ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

◆ افتتاحية العدد

- ٤ - انحراف الهوية والخط بين «الأنا» و«الآخر»

◆ شئون داخلية:

- ٦ (١) هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية ؟
- ١٠ (٢) صبر خاتمي «شعر» .
- ١١ (٣) ٤٠ مليون إيراني لهم حق الانتخاب .
- ١٢ (٤) الهوية القومية في إيران: رؤية الإمام الخميني
- ١٦ (٥) نقد الخطة الخمسية الثالثة .
- ١٩ (٦) «اقتصاد إيران» (الاقتصاد الإيراني) امبراطورية النفط الإيرانية .
- ٢٠ (٧) في ندوة عن الفقر في إيران.
- ٢١ (٨) مكافحة الفقر من أولويات الظروف الراهنة .
- ٢١ (٩) ١,٥ مليون فتاة قروية جاهلة !
- ٢٢ (١٠) صناعة السياحة في إيران: الواقع والطموحات
- ٢٦ (١١) رئيس مجلس الشورى الإسلامي يلتقي العاهل الأردني
- ٢٧ ◆ أحداث إيرانية:

◆ تفاعلات اقليمية

- ٢٩ (١) مشروع مشترك للعرب ونحن في سبات
- ٣٠ (٢) كيف سيطر حكام ابو ظبي على الامارات الست الأخرى؟
- ٣٠ (٣) زيارة كولن باول والقمة العربية
- ٣٢ (٤) من منطلق صراع الحضارات
- ٣٥ (٥) الديمقراطية بوابة تركيا للاتحاد الأوروبي
- ٣٦ (٦) العقبات التي تواجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي
- ٣٧ (٧) المصالح الاستراتيجية التركية في القوقاز

◆ علاقات دولية

- ٤١ (١) العلاقات الدولية في اطار العولة
- ٤٤ (٢) العولة وتأثيرها على إيران
- ٤٩ (٣) العلاقات الإيرانية - الكورية بعد عام ٢٠٠٠
- ٥١ (٤) جاء بوش لينجب إبناً آخر لحرب الكواكب

◆ نوايا عربية

- ٥٣ (١) الدور الإيراني في آسيا الوسطى
- ٥٦ (٢) العلاقات الإيرانية - الألمانية: رؤية في المدخلات والمخرجات
- ٦٠ (٣) أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران

انحراف الهوية والخلط

لمواجهة ذلك هو نفي الذات الكاذبة، والتي خطوتها الأولى هي معرفة الذات الواقعية، وإحياء الهوية القومية كأهم عامل للحفاظ علي قوة واستقلال إيران،

والعنصر الأساسي للهوية في نظر الإمام الخميني هو الثقافة. ويرى أن الثقافة الواقعية الأصلية الإسلامية - الإنسانية هي الأساس المتين للهوية القومية الإيرانية. لذلك فهو في تحديده للهوية القومية الإيرانية يدمج بين الأساس الاثنى (العرقى) لإيران وثقافتها الإسلامية، ومن ثم فإنه عندما يتحدث عن الهوية الإيرانية نجده يتحدث عن الهوية الإسلامية الإيرانية، ومع اعترافه بالهويات المختلفة القومي منها والاقليمي والوطني والقبلي والديني، فقد اعتبر هذه الهويات لها مراتب مختلفة، وأن الهوية الأصلية الباقية هي الهوية القائمة علي الثقافة والاعتقاد. وفي رأيه أنها هوية واحدة. فالهوية الإسلامية تحوي داخلها هويات وطنية وإقليمية وقومية. وفي تأكيد علي أن الثقافة، وليس العرق أو الأرض، هي المقوم الأساسي للهوية، ويتأكده علي أن الثقافة الإسلامية - الإنسانية هي أساس الهوية القومية الإيرانية، فقد فصل حدود فكره عن الآخرين الذين يؤكدون علي نظرة عرقية أو قطرية ضيقة للهوية.

ويبقى أن نتساءل: الي أي حد يلتزم قادة إيران بهذا المفهوم الخميني للهوية القومية الإيرانية وانعكاساته علي تحديد إطار «الأنا» و«الآخرين»، وموقع الدول الإسلامية المجاورة بين هذه الـ «أنا»، وهؤلاء «الآخرين». هل الشعوب الإسلامية تقع ضمن الـ «أنا»، أو «الذات»، أم تعتبر من الآخرين. أم هي هذا وذاك.

بمفهوم الخميني تعتبر الشعوب الإسلامية جزء لا يتجزأ من «الأنا» إنطلاقاً من وحدة الثقافة. ومن ثم فإن توجهات السياسة الخارجية مع الدول الإسلامية

من بين أهم إسهامات وتجليات سماحة الإمام الخميني اجتهاده بخصوص الهوية القومية لإيران. فإدراك الهوية القومية وخصائصها هو الذي يميز بين «الأنا» القومية و«الآخرين» الذين ينتمون الي هويات قومية أخرى. وهذا الإدراك هو الذي يفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويحدد أنماط التعامل مع الآخرين. الأكثر من ذلك أن الإمام الخميني يعتبر معرفة وإحياء الهوية القومية رمزاً للاستقلال وقدرة الدولة ومانعاً يحول دون بسط سلطة القوي العالمية وهو يقول في هذا:

«لن يتأني أي استقلال إلا بمعرفتنا أنفسنا». ويعتبر أن رمز وقدرة الدولة بالعودة الي ذاتها، والثقة بالذات. وشرط تحقق هذا الأمر أن يفهم أفراد المجتمع أننا نحن أيضاً لنا وجودنا، ذلك الوجود الذي تبلور في ثقافتنا.

ويضيف الي ذلك قائلاً: «لقد أضعنا ذاتنا، وأضعنا مفاخرنا، وطالما أن هذا الضائع لم يظهر فأنتم لم تستقلوا، فاطهروه واعثروا عليه».

ومن أكثر ما أثار استياءه تلك الهجمة التغريبية التي شوهت الهوية القومية لإيران وغيرها من الدول الشرقية. فهو يعتقد أن سبب انحطاط مجتمعات الشرق وتخلف أممه هو التغريب. فالغرب قد سعي عن طريق طرح أيديولوجية الدمج الي السيطرة علي الشرق حتي يفرغه من هويته، ويجعله غريباً عن ذاته، وفاقداً للثقة في نفسه وغارقاً في عجزه وأكثر اعتماداً علي الغرب في جميع شئونه. وقد ألحق بث هذا الفكر أكبر ضريرة بالثقة في الذات والاعتماد علي النفس لدي أمم العالم الثالث، وجعلهم مستعدين لتقبل السلطة الثقافية ومن بعدها السلطة السياسية والاقتصادية للغرب ويقول:

«لقد اجتهد الغربيون في أن يغيّبونا عن ذاتنا، ويفرغونا منها، وقد أفهمونا أن ذاتنا لا تمثل شيئاً، وأن كل شئ موجود في الغرب». ويرى أن أهم سبيل

بين «الأنا» و«الآخر»

يجب أن تختلف عن توجهات هذه السياسة نحو الأمم والشعوب الأخرى غير الإسلامية. والعلاقات الإيرانية مع الدول الإسلامية يجب ألا تكون علاقات دولية تقليدية، بل يجب أن تكون علاقات من نوع له خصوصية «الأنا»، علي نحو ما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية-العربية مثلاً.

وبكل أسف، يجد المرء نفسه مضطراً أن يقول إن توجهات السياسة الإيرانية نحو الشعوب والدول الإسلامية، بما فيها الدول الإسلامية العربية المجاورة، أبعد ما تكون عن إطار علاقات الـ «أنا»، وأقرب ما تكون إلى إطار علاقات «الآخر». ومن ثم ينطبق عليها ما ينطبق علي العلاقات الدولية الإيرانية من أنماط للعلاقات والتفاعلات سواء كانت صراعية أو تنافسية أو تعاونية حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية الإيرانية الضيقة، بكل ما يعنيه ذلك من انحراف في الهوية وخلط بين «الأنا» و«الآخر».

الأسوأ من هذا كله، أن بعض الكتاب والمفكرين بل ورجال السياسة الإيرانيين لا يتعاملوا مع الدول الإسلامية العربية في الخليج معاملة الدول بعضها لبعض، فهم يعتبرون دول مجلس التعاون الخليجي، ربما باستثناء السعودية، أقل من أن تكون دولاً وي طرحون معايير مغلوطة لتأسيس العلاقات مع هذه الدول، أبرزها مثلاً «عمر الدولة»، فهم يتندرون مثلاً من أن عمر دولة الامارات أو قطر أو البحرين لا يزيد عن ثلاثين عاماً. ويقارنون عمر إيران «الدولة»، أو «الامبراطورية»، بعمر هذه الدول، ومن ثم ينظرون باستعلاء يتناقض كلية مع أساس وحدة الثقافة الإسلامية وما تفرضه من توحيد في الهوية بين إيران وهذه الدول.

لقد تعمدنا أن ننشر في هذا العدد من «مختارات إيرانية» مقالاً كتبه «حسين مفتاح زاده» ونشرته صحيفة «انتخاب»

في عددها يوم ١٥ يناير الماضي، وفيه يتحدث بلغة لا ترقى إلى مستوى المسئولية، ويتحدث بإساءة متعمدة إلى «حكام الامارات»، ويحاول أن يفسر اهتمام حكام الامارات بإثارة قضية الجزر الثلاث التي تحتلها إيران منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ علي أنه محاولة للهروب من المشاكل والأزمات الداخلية دون أن يكلف نفسه مغبة القيام بدراسة علمية عن حالة «الاستقرار السياسي» في الامارات مثلاً ليحكم - عن علم ودراية ونزاهة - هل الامارات دولة تنعم بالاستقرار أم لا، وكنا نأمل أن يطور مثل هذا البحث ويستخدم المعايير ذاتها لدراسة «الحالة الإيرانية»، ويقول لنا هل إيران دولة مستقرة سياسياً أم لا، ويحدثنا عن مستوى الرضا الشعبي عن الحكم في إيران، ودرجة اللجوء إلى العنف السياسي في تصفية حسابات الصراع السياسي، ومدى تخط وازدواجية الأجهزة في إدارة العملية السياسية برمتها في إيران.

الغريب أن مثل هذه الكتابات التي تستنكر علي الامارات الدفاع عن حقها في استرداد جزرها المحتلة، والتي تستنكر علي الأخوة في مجلس التعاون الخليجي أو في جامعة الدول العربية مساندة ودعم الموقف الاماراتي، نجد بعضها يتحدث عن مشروع تكامل اقتصادي وأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي، ويعيب علي دول المجلس التوجه المنفرد دون إيران نحو توحيد التعريف الجمركية كخطوة للانطلاق نحو تشكيل كتلة اقتصادية موحدة. ويطالب بمشاركة إيران مع هذه الدول في تلك الخطوة.

منتهى التناقض في السياسات، تماماً كما هو منتهى الانحراف عن الهوية القومية السوية التي صاغها سماحة الإمام الخميني لإيران بجعل الإسلام والثقافة الإسلامية عنصر مشترك في تحديد الهويات القومية للدول الإسلامية وعامل توحيد بين هذه الهويات القومية في هوية إسلامية موحدة، وهذا ما نأمل أن يدركه الإيرانيون.

د. محمد السعيد إدريس

هل يظل خاتمي رئيسا للجمهورية؟

■ بقلم: علي كهن نسب

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/٦

والمنتقدين، بيد أنه في المقابل انخفضت كذلك شعبية منافسي خاتمي ولكن بدرجة أكبر.

وبينما يثار الجدل حول حضور خاتمي ساحة الانتخابات القادمة أو غيابه (٢)، يخلق البعض الازمات والبعض الآخر يضغط علي الحكومة من ناحية، وعلي خاتمي من ناحية أخرى، حتي يتنحي الأخير عن الاشتراك في تلك الانتخابات. في حين يصرا أناس كثيرون علي تواجد خاتمي لمرة أخرى علي رأس السلطة التنفيذية والسياسية في الدولة خلال هذه الانتخابات. اذ يقول أحد الطلاب في هذا الصدد: «ان الكثيرين يحاولون إثناء خاتمي عن التواجد علي رأس السلطة التنفيذية في الدولة».

ويضيف هذا الطالب قائلا "اننا اذا ما عدنا للوراء قليلا، وحتي الثاني من خرداد سنري الدعاية العدائية التي قام بها المعارضون. وسندرك أن ما كان يحدث في ذلك الوقت يحدث اليوم، وما زال كرنفال عاشوراء عالقا في الأذهان. فقد انتخب السيد خاتمي في انتخابات الرئاسة الماضية بالرغم من كل الدعاية المغرضة ضده حينذاك، ولم ينل المعارضون من هذه الانتخابات سوي الكوابيس التي يرونها في منامهم، وهذا يؤكد أن هذه الدعاية لن تقف حائلا أمام استمرار مسيرة الإصلاح.

وبينما أعلنت جمعية المؤتلفة الاسلامية منذ شهر مضي عن انخفاض شعبية السيد خاتمي الي أقل من ٥٠٪، إلا أن الاستطلاع الذي أجري من قبل المؤسسة الوطنية (٣) لتحليل الرأي العام يشير إلي أن ٨٣,٣٪ من مجموع الأصوات

علي الرغم من أنه لم يبق غير فترة وجيزة قد تصل الي أقل من ثلاثة أشهر علي انتخابات رئاسة الجمهورية (١) في ايران، بيد أن مسألة ترشيح خاتمي أو عدم ترشيحه في هذه الانتخابات ما زالت قائمة وتتردد بشكل واسع النطاق بين المحافل السياسية والصحفية.

ومن ناحية أخرى، ما زالت الجبهات المعارضة للحكومة - قبل الثاني من خرداد وحتي اليوم - تحاول النيل من حكومة خاتمي وشخصية رئيس الجمهورية المتمثلة فيه، وتدعي أكثر من أي وقت مضي بأن شعبية خاتمي قد انخفضت، وقد وصل الأمر الي أن أحد هؤلاء يقول بصراحة ان شعبية السيد محمد خاتمي قد حققت انخفاضا يصل الي أقل من ٥٠٪.

ويذكر السيد "حميد رضا ترفي" عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة الاسلامية، في صدد ترشيح خاتمي أو عدم ترشيحه في انتخابات الرئاسة القادمة لعام ٢٠٠١ بصراحة: «انه في ظل الوضع الحالي، لا يمكن تحمل السيد خاتمي، بوصفه رئيسا للجمهورية الا لفترة رئاسية واحدة فقط».

ولكن أكثر من ٨٣,٣٪ من عدد الاشخاص الذين شاركوا في استطلاع للرأي يقولون: «ان السيد خاتمي يجب أن يرشح نفسه في منصب رئيس الجمهورية للدورة الثانية، وأن ٥٧,٦٪ من نفس هذه الاصوات تقول "اننا سوف ننتخب السيد خاتمي مرة أخرى في الانتخابات القادمة».

والجدير بالذكر أن نتائج الاحصائيات الرسمية التي أجريت في هذا الشأن والتي تعبر عن أداء أفراد المجتمع الإيراني تشير الي أنه لربما انخفضت شعبية خاتمي لعدم تعاطف المعارضين

المشاركة في هذا الاستطلاع تؤكد علي ضرورة تواجد السيد خاتمي علي ساحة انتخابات الرئاسة القادمة لعام ٢٠٠١، والجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع قد أجري في ٢١، ٢٢ من شهر يناير الماضي لعام ٢٠٠١، وقد اشترك فيه ١١١٨ شخصاً من الرجال والنساء - ٥٣,٥ % نساء، ٤٤,٥ % رجال - في مرحلة عمرية بين ١٦ عاماً فيما يزيد، وقد وقع هذا الاستطلاع في عشرين منطقة عشوائية من أحياء العاصمة طهران.

ومن خلال هذا الاستطلاع سئل بعض الأشخاص الذين شاركوا في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ١٩٩٧، وهم أنفسهم الذين رشحوه لهذا المنصب، هل ترغبون في ترشيح السيد خاتمي لمرة أخرى في انتخابات الرئاسة القادمة لعام ٢٠٠١، أجاب ٨٩,١ % من مجموع هؤلاء "نعم نرغب".

وحينما سئل نفس السؤال للأشخاص الذين لم يشتركوا في تلك الانتخابات لعدم توفر لديهم الشروط اللازمة حينها أجاب ٨٨,٤ % "نعم نرغب". كما وجه نفس السؤال للأشخاص الذين انتخبوا غير السيد خاتمي، أجاب ٧,١٢ % منهم "نعم نرغب". أما الشيء اللافت للنظر علي نتائج هذا الاستطلاع أن نتائجه قد أسفرت عن وجود أصوات عديدة ستترشح خاتمي في الانتخابات القادمة وهم أنفسهم الذين رشحوا مرشحين آخرين غير خاتمي في الانتخابات الماضية، حتي أن نسبة تأييدهم لخاتمي وصلت ٥٥ %.

ويري بعض المثقفين أن جماعة الثاني من خرداد (٤) هي نتاج لفترة تاريخية ويعتقدون أن مسيرة هذه الحركة التاريخية بدأت من الماضي وانتهت عند الثاني من خرداد لعام ١٩٩٧. ولا شك أن هذه الحركة التاريخية العظيمة كان لها انعكاساتها علي الصعيد الداخلي، مما أدت إلي تغيير توجهات العالم بالنسبة لإيران، كما أحدثت تغييرات إيجابية علي كافة المستويات التنفيذية والسياسية والاقتصادية في إيران.

ومن أسف، فإن المعارضين والمنتقدين لم يفهموا هذه الحقيقة ورفضوا الوثام والوفاق مع الإصلاحات التي يقودها خاتمي، بل إن واحداً من رجال الدين والذي ينتمي إلي هذه الفئة المعارضة يقول أثناء خطبة الجمعة في مسجد "ارك" الواقع في مدينة طهران "إن جماعة الثاني من خرداد تمثل البثور التي طفت علي سطح الثورة الإسلامية".

ويري "حسين شاه محمدي" أحد طلاب جامعة آزاد: "إن أكثر من ٢٠ مليون مواطن أيدوا برامج السيد خاتمي في انتخابات ٩٧، ووضعوا ثقتهم في السيد خاتمي ليكون علي رأس السلطة التنفيذية في إيران". وفي السؤال الذي وجه إلي هذا الطالب والقائل: "لماذا صوت مع السيد خاتمي وقمت بترشيحه؟" رد قائلاً: "إن الشعارات التي طرحها السيد خاتمي ضمن برنامجه الانتخابي كان مجتمعنا في حاجة إليها، أو علي الأقل لم تكن موجودة بشكل جدي في العشرين سنة الماضية، وقد رأي الناخبون أن المطالب التي نادي بها الشعب ولاسيما احترام كرامة الإنسان، والالتزام بالقانون والتشريع،

والمشاركة الوطنية والشعبية وإقامة المجتمع المدني والإصلاحات علي كافة المستويات وكل هذه المبادئ قد تبلورت في برنامج السيد خاتمي وفي شخصيته، ومن هذا المنطلق وضعوا ثقتهم فيه.

والآن وبعد أن أوشكت الدورة الأولى للسيد خاتمي في منصب رئيس الجمهورية علي الانتهاء، فقد تعرف الناس أكثر علي سمات شخصية السيد خاتمي وعلي نتائجه وأفكاره.

ويقول "علي بالايي" طالب جامعي: "إن الناس ترشح الشخص الذي لا يتخلف عن تحقيق مطالبهم، وقد تحقق هذا الأمر في جماعة الثاني من خرداد والتي مازالت تواصل تحقيق هذه المطالب "كما يضيف هذا الطالب قائلاً: "إنه يمكن الثقة في شخص خاتمي علي كافة المستويات، وإذا ما استطاع التخاطب مع الناس بشفاافية فسوف يضعون فيه ثقتهم مرة أخرى". ويري هذا الطالب أن الناس يرغبون في معرفة ما يجري علي الساحة وما يقع من مواقف، وحينما يقول السيد خاتمي أنه بوصفه رئيساً للجمهورية ويرأس السلطة التنفيذية ولا يمتلك السلطات الكافية، سيكون من الأجدر لو عرف الناس هذا الأمر، حتي يحددون إلي أي مدى يمكن أن يستمر هذا الوضع.

وحينما سئل المشاركون في الاستطلاع "إلي أي مدى يثقون في السيد خاتمي بوصفه رئيساً للجمهورية؟" أجاب ٣١,٨ % منهم: "نثق بنسبة كبيرة"، و ٤٦ % بنسبة كبيرة نسبياً، وفي عبارة أخرى فإن ٧٧,٨ % من مجموع المشاركين في هذا الاستطلاع يثقون في شخصية السيد خاتمي كرئيس للجمهورية بدرجة جيد جداً وأن ١٥,٩ % من الأصوات تثق بدرجة جيد وفي المقابل يوجد ١٥,٩ % تثق فيه بدرجة ضعيف، بينما ٥,٢ % فقط منه نسبة هذه الأصوات لا تثق في السيد خاتمي كرئيس للجمهورية.

وحينما ورد الحديث عن تقييم أعمال السيد خاتمي خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية الحالية، نجد أن هناك آراء متفاوته بهذا الشأن، فهناك من يتحدث عن المشكلات الاقتصادية ويدعي أن السيد خاتمي لم يوفق في هذا الجانب، وهناك من يقول أن خاتمي ورث اقتصاداً مذبذباً، وإصلاح هذا الأمر يحتاج لتألف كل القوي الموجودة سواء المؤيدة أو المعارضة للحكومة، فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

ويقول مدير واحد المدارس الثانوية: "إن أنشطة السيد خاتمي الثقافية لم تلق أي قبول تحت أي عنوان، أما عن الناحية الاقتصادية فلم يستطع فعل الكثير، ولكن لا يجب زيادة الفجوة بين الغني والفقير والتي مازالت تزداد يوماً بعد الآخر، فحكومة خاتمي يجب أن تعمل شيئاً إزاء هذا الأمر وتسعي لتوفير فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي الذي يعد أمراً في غاية الأهمية، حيث أن خاتمي قد سعي منذ البداية إلي تنمية الحالة السياسية وكان هذا علي حساب الوضع الاقتصادي، ويجب علي رئيس الجمهورية أن يوفر الظروف

الاستثمارات والأفراد وأصحاب الخبرات والعقول المفكرة من الدولة، فهل في مثل هذه الظروف يمكن إعمار الدولة، وقد عقب المواطنون عن أسباب المشكلات والمعوقات التي تواجهها رئاسة الجمهورية ٣٠,٩٪ أرجع أسباب هذه المشكلات إلى التضارب في وجهات النظر بين الإدارات والمؤسسات الحكومية في الدولة، بينما أرجع ١٥,٢٪ هذه المشكلات إلى المعوقات الصعبة والتكتلات في النظام. وكذلك أرجع ١٣٪ من المواطنين أن هذه المشكلات سببها صراعات الأجنحة وما ينتج عن هذه الصراعات من سلبيات تعوق مسيرة الحكومة.

إذ يقول أحد المواطنين في هذا الصدد: "مع الأسف أن الصراع بين الأجنحة والتشدد من قبل بعض التكتلات وصل إلي الحد الذي ضاعت معه المصالح الوطنية، بينما يجب أن تكون هذه المنافسة في صالح تقدم الدولة، لكن اتباع أساليب المنافسة بكل الطرق الممكنة أدت إلى شدة الصراع بين الأحزاب والتكتلات."

ويقول "فرامرز رستم خاني" طالب: "إن السيد خاتمي يتبع أسلوب اللين في عمله، لذلك فهو كثيراً ما يصطدم بالمشكلات، وإذا ما اتبع أسلوب الحزم والشدة لن يواجه في طريقه المشاكل."

هذا وقد أرجع ١٠,٤٪ من المواطنين أسباب المشاكل التي يواجهها خاتمي في تنفيذ برامجه إلى سمات شخصية السيد خاتمي نفسه، وكذلك أرجع ١٠,٤٪ هذه الأسباب إلى بعض الشخصيات والمؤسسات غير الرسمية في الدولة.

وقد صدق ٦٢,٧٪ من المواطنين علي أن خاتمي لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ مطالب الناس، في حين عارض ٢٢,٣٪ منهم هذه الفكرة.

وعلي الرغم من أنه لم يبق من الوقت سوى القليل علي انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ٢٠٠١، وما زال رئيس الجمهورية محمد خاتمي لم يعلن عن موقفه في الترشيح لهذا المنصب، إلا أن البعض يعتقد أنه سوف يشارك في الانتخابات رغبة في تحقيق مطالب الشعب، والبعض الآخر يري بأنه لن يشارك بسبب المشاكل التي رآها بسبب تحقيق مطالب الشعب.

ويقول "قاسم بنكاهي - مواطن طهراني" إذا ما خاض خاتمي الانتخابات القادمة، سيكون بدون منافس، وعلي من تحمله الأربعة سنوات - وهم لا يرغبون - أن يتحملوه أربع سنوات أخرى، وسواء شاءوا أم أبوا سوف يزي: الناس خاتمي مرة أخرى.

إن الاعتراض علي خاتمي يعني إضعاف النظام والدولة والوقوف في مواجهة الشعب، لأن خاتمي يمثل رئيس السلطة التنفيذية في الدولة. والتوتر الموجود في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل إبعاد خاتمي يחדش الأمن والمصالح الوطنية للبلاد.

كما يضيف هذا المواطن: "للأسف أن التعصب وإيثار المصالح الشخصية جعلنا لا ندرك إلي أي مدى إبعاد خاتمي

الملائمة لجذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

أما "علي بالايي" طالب فيقول "إن السيد خاتمي لا يستطيع أن يطبق كل شعاراته، فحرية التعبير والحرية التي تأتي في أعقاب هذا التعبير أمر جد هام، لكن السيد خاتمي لا يستطيع توفير الظروف الملائمة لهذه الحرية."

وعلي ما يبدو أن السيد خاتمي يواجه عوائق كبيرة، ويعتقد - علي حد قول هذا الطالب - أن خاتمي أحجم عن مواجهة هذه العوائق."

ويعتقد أحد الأدباء أنه منذ أول يوم لخاتمي في الانتخابات وهو يواجه بالعديد من العوائق والمشكلات والتي لم تنته بنهاية الانتخابات، بل فاقت ذلك بكثير."

ويقول "محمد تبريزي: إن محاكمة رئيس البلدية (٥) والهجوم علي الوزراء وعلي السائحين، وأحداث المدينة الجماعية، ومحاولة اغتيال سعيد حجاربان، كل هذا قد أثقل حكومة خاتمي بالعديد من المشكلات والعوائق علي الصعيد الداخلي والخارجي، ومع مثل هذه الأجواء لا يمكن أن نتوقع من خاتمي القيام بأي معجزات حيال ذلك."

وقد سئل المشاركون في الاستطلاع الذي ذكرناه آنفاً، هل أعمال السيد خاتمي التي جاءت علي مدار الأربع سنوات مرضية؟ " ٨٣,١٪ منهم قالوا مرضية ٩٢٪ رضاً تاماً، ٥٤,١٪ رضاً نسبياً بينما لم يرض عنها ١٦,١٪.

كما أكدت نسبته ٥٧,٦٪ من هؤلاء المستطلعين بأنهم سيرشحون خاتمي حينما تأتي الانتخابات، وقالت نسبة بلغت ١٧,٤٪ إن ترشيحهم لخاتمي متوقف علي مدى اشتراك المرشحين الآخرين.

وتأسيساً علي ما سبق، فإن أرقام الإحصائيات التي أسفرت عنها نتائج الاستطلاع تشير إلي أن ٧٥٪ من المواطنين الطهرانيين سوف يعطون أصواتهم في انتخابات الرئاسة القادمة للسيد خاتمي إذا ما ظلت الظروف الموجودة في المجتمع وقت هذا الاستطلاع قائمة حتي موعد الانتخابات.

وفي اللقاء الذي حضره الرئيس محمد خاتمي مع طلابه في الجامعة في ٩ ديسمبر ٢٠٠٠ اكتفي فقط بذكر بعض المشكلات التي واجهته في منصبه وقال إنه لن يذكر المزيد حرصاً علي مصلحة السلطات اللازمة لتحقيق مطالب الناس، وقد ألحق به المعارضون العديد من الأضرار نتيجة هذا التصريح."

ويقول "محمد مهديلو" - طالب - علي الرغم من أن الدستور يكفل اشتراك السلطات الثلاث في القرارات، إلا أن هذا ليس معناه أن تتدخل سلطة في شؤون السلطات الأخرى."

ويقول "محمد دليري" أديب "إن الدولة تواجه مشكلات صعبة ولا يمكن التغلب عليها بسهولة."

ويذكر: لا ننسي أننا من الدولة النامية من الناحية الاقتصادية، وحتى نتقدم نحتاج إلي رؤوس الأموال الداخلية والخارجية والطاقات البشرية المدربة. ولكن أدت ارتكاب بعض حماقات من قبل بعض التكتلات في الدولة إلي فرار

يمثل ضربة للإسلام والثورة، وللأسف أيضاً فهناك من يدعي الوحدة الوطنية والوفاق والمساواة، وعند اللزوم يؤثر المصلحة الشخصية علي المصالح الوطنية فهم لا يدرون ما سيكلف النظام والثورة من جراء غياب خاتمي.

وقد سئل المشاركون في الاستطلاع "عن الأسباب الحقيقية - في وجهه نظرهم - التي تجعل الرئيس محمد خاتمي يحجم عن ترشيح نفسه في الانتخابات القادمة؟"

أرجع نسبة ١٢,٤٪ من هؤلاء، هذه الأسباب إلي عدم استطاعة خاتمي، هذا بينما أرجع ١٠,٨٪ إلي عدة عوامل ولا سيما الإحباط وتدخل مراكز القوى، إلا أن فئة أخرى بنسبة ٩,٨٪ أرجعت هذه الأسباب إلي القضايا السياسية والأزمات والصراعات والضغط التي نتجت عن صراع الأحزاب والأجنحة في الدولة.

أما بما يتعلق بالمنافسين في هذه الانتخابات أمام السيد خاتمي فنتائج الاستطلاع تشير إلي أن خاتمي هو أهم شخصية وحصل علي ٥٣,٢٪، بينما اختلفت الآراء حول الإحصائيات الأخرى. غير أن أهم شخصية جاءت بعد شخصية محمد

هوامش:

- ١ - تعتبر هذه الانتخابات هي الدورة الثامنة لرئاسة الجمهورية منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، فقد تولي الدورة الأولى بني صدر والثانية محمد علي رجائي ثم تولي سيد علي خامنئي دورتين متتاليتين وكذلك هاشمي رفسنجاني الذي جاء بعده لدورتين متتاليتين، إلي أن جاء محمد خاتمي وتولي هذا المنصب في دورته السابعة.
- ٢ - كان السيد خاتمي قد أعلن عن استعداده لخوض هذه الانتخابات في فترة لاحقة لترجمة هذه المقالة.
- ٣ - أجري هذا الاستطلاع من قبل المؤسسة الوطنية لتحليل الرأي العام تحت عنوان "شعبية السيد خاتمي وانتخابات مايو ٢٠٠١".
- ٤ - الثاني من خرداد هو تيار إصلاحي حديث النشأة، وهو التيار الذي يشغل اليوم اهتمامات كافة الأوساط السياسية ويات يطلق عليه تيار الثاني من خرداد نسبة إلي انتخابات الثاني من خرداد التي أجريت في مايو ١٩٩٧.
- ٥ - إشارة إلي محاكمة "غلام حسين كرياستش: رئيس بلدية طهران .
- ٦ - الدكتور عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة الإيراني السابق.
- ٧ - حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني الرئيس الإيراني السابق لدورتين متتاليتين ورئيس مجمع تحديد مصلحة النظام حالياً.
- ٨ - مير حسين موسوي "رئيس وزراء إيران الأسبق.
- ٩ - ناطق نوري: رئيس مجلس الشوري الإسلامي السابق.
- ١٠ - محمد رضا خاتمي: نائب رئيس مجلس الشوري الإسلامي وشقيق الرئيسي الإيراني محمد خاتمي.
- ١١ - علي أكبر ولاياتي: وزير الخارجية الإيراني الأسبق.

خاتمي هي شخصية عطاء الله مهاجراني (٦) وحصل علي ٣,٤٪ من الأصوات، ثم يأتي هاشمي رفسنجاني (٧) في المرتبة الثانية وحصل علي ١,٩٪ من الآراء، ثم "مير حسين موسوي" (٨) وحصل علي ١,٢٪، ثم جاء "ناطق نوري" (٩) وحصل علي ٠,٨٪، ثم "محمد رضا خاتمي" (١٠) ٠,٤٪. ثم ولايتي (١١) برصيد ٠,٤٪، ثم جاء "ري شهري" في المرتبة الأخيرة برصيد ٠,٢٪.

ولعل تواجد خاتمي من عدمه علي ساحة الانتخابات القادمة قد أقلق منام التيار المحافظ والتكتل الذي يتخذ نفس السبيل، غير أن تواجد خاتمي لأربع سنوات أخرى يمثل كابوساً ثقيلاً علي قلوب هؤلاء، وبالرغم من التصريح الذي أدلي به أحدهما مؤخراً والقائل بصراحة أن تواجد خاتمي أصبح غير محتمل، فإن هذا الاستطلاع قد أكد أن أكثرية الآراء سوف تؤيد خاتمي، ومن ثم يجب علي المعارضين أن يتحملوا هذا الواقع.

صبر خاتمی «شعر»

■ یوسفی دهکاء

■ همبستی (التضامن) ۲۰۰۱/۳/۱

صبر خاتمی

خاتمی ا في كل مرة نراك فيها على شاشة التلفزيون
 نأخذ منك - والله - درساً في الصبر والاستقامة
 لك صبر .. مثل صبر أيوب رسول الله
 ولك حق كحق ابن الزهراء ولي الله (*)
 على هو مظلوم التاريخ وأنت مظلوم هذا العصر
 رجاء .. لا تعطى الفرصة للسفهاء كي يحفظوا إيران (**)
 كلمة نقولها حقاً للتاريخ ولشعب إيران
 الناس جميعاً يعلمون جيداً بأنك أنت الذي على حق في هذا العصر
 لك «عهد» مع الناس و«قسم» على القرآن
 فأوفى بعهدك وقسمك فإنك على الحق في هذا الميدان
 لقد عقد شعب إيران كله الأمل فيك
 فلا تياس فأنت «السيد» الذي يعضدك الناس
 رغم أنك تعاني الجراح من صعوبات هذا العصر
 لكنك كنت رحيماً بجرح أمة إيران
 أهم مافي هذا الشعب الطيب أنه فقد عقد القلب بك
 وجلس الى جوار «الأمل» فيك كي ينال الحرية
 رغم أن سكوتك وصبرك له معنى الظفر والنصر
 لكن لا بد أن تترك حزنك في قلبي .. وما أكثر مافي من الحزن
 والله ليس قصدي أو هدفي هو التمجيد بك أيها «السيد»
 لكنك وقفت في إمتحانك هذا مدافعاً عن هذا الشعب الأسير

(*) المقصود هنا الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (المترجم).
 (**) المقصود هنا حث خاتمی على إعلان ترشيحه للانتخابات
 (المترجم).

ورد في العدد الثامن من
 «مختارات إيرانية» ما أخذ
 يتردد في إيران حول
 «خاتمی» بوصفه «بطلاً
 قومياً منقذاً و «منجياً»
 للأمة الإيرانية مما فيها من
 مهالك وأزمات. وهو ما
 تعرض له «مرتضى فاطمی»
 في جريدة رسالت
 (الرسالة) في
 ۲۰۰۱/۱/۴ والذي
 نشرته مختارات إيرانية في
 ملفها عن «الانتخابات
 الرئاسية» وفتنة خاتمی». .
 لقد قال «مرتضى فاطمی»:
 «إن نظرة بسيطة للأشعار
 والأدبيات التي قيلت
 ونظمت في وصف رئيس
 الجمهورية - خاتمی - والتي
 تنشر دائماً في صحف
 الإصلاحيين تبين وتدل
 على «تبلور» و«نضج» هذه
 الثقافة، أي ثقافة «البطل
 القومي» .

وقد هدفت مختارات
 إيرانية في هذا العدد الى
 التأكد من هذا الكلام الذي
 نساقه «مرتضى فاطمی» ..
 ولم يكن ذلك بالأمر
 الصعب. الأشعار التالية
 نموذج لهذه الأدبيات
 والثقافة السياسية التي
 تسود إيران حالياً .
 (المترجم)

٤٠ مليون إيراني لهم حق الإنتخاب.. ولكن..؟

■ محمد رضا باهنر*

رسالت (الرسالة) ٢٠٠١/٢/١١

علي الرغم من أن الإحصائيات المعلنة تشير الي أن ٤٠ مليون إيراني لهم حق المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة، إلا أنه من الضروري التأكيد علي أن حجم مشاركتهم في التصويت سيتوقف علي مدي التوفيق والنجاح الذي سوف تقيم من خلاله مدة رئاسة السيد خاتمي، خاصة فيما يخص عملية المحافظة علي الأمن القومي .

وعودة سريعة الي انتخابات الثاني من خرداد ١٣٧٦ هـ . س/ مايو ١٩٩٧ سوف تذكرنا بأن ٩٠٪ مما كان لهم الحق في التصويت كانوا قد شاركوا في الانتخابات فإذا ما جاز لنا القياس علي هذا فإن حجم المشاركين في الانتخابات القادمة لا يجب أن يقل عن ٣٥ مليون إيراني .

إن الشئ الذي يثير أسفنا هو أن الحكومة ووزارة الداخلية حتي الآن لم تبد استعدادها الكامل للإنتخابات . كما أن وزارة الداخلية بتعيينها السيد «تاج زاده» رئيساً للجنة المنظمة للإنتخابات تكون قد وجهت بذلك «ضربة مجهضة» لحجم مشاركة الناس في الإنتخابات لأن «تاج زاده» يعد - بأي حال من الأحوال - متهماً في الإنتخابات البرلمانية الماضية حيث لم يكن أميناً سواء أثناء إقامة الإنتخابات أو في فرز الأصوات . ونحن لا نعرف حتي الآن سبباً لتمسك الحكومة ووزارة الداخلية «بتاج زاده» الذي يعد وجوده سبباً مباشراً لعدم مشاركة الشعب في الإنتخابات القادمة

وفضلاً عن ذلك، فما يحدث الآن من أطروحات كاذبة ومضللة سواء بشأن جعل الإنتخابات «إستفتاء» أو

بشأن توسيع سلطات رئيس الجمهورية وضلوع وزارة الداخلية والسيد خاتمي في ذلك، يعد من العوامل والأسباب التي تجعل الناس غير ضامنين أو مطمئنين لحسن سير العملية الإنتخابية من جانب والعزوف عن المشاركة بفاعلية فيها من جانب آخر .

وربما يكون السبب وراء ضلوع الحكومة في مثل هذه الأطروحات هو فشلها في تحقيق وعودها الإصلاحية من جانب، وخوفها من عدم توافر أسباب واحتمالات الفوز في الإنتخابات من جانب آخر، وثالثاً الخوف من إنخفاض معدلات مشاركة الشعب والأحزاب المختلفة مما يعد مظهراً حقيقياً لإخفاق وفشل حكومة السيد خاتمي .

لذلك فإن طرح عملية الإستفتاء - التي تمت بواسطة منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية وجريدة «عصرما» - يعد وسيلة للخروج من هذا المأزق .

لكن المؤكد أن الذين طرحوا فكرة الخروج من المأزق عن طريق الإستفتاء لم يدركوا أن حدوث مثل هذا الأمر سوف يكون بمثابة إنقلاب داخلي علي الثورة والنظام وأن ذلك - في حال تحققه - سوف يخلق الفرصة لمعارضتي النظام خاصة مجاهدي خلق .

ومثل هذه الأعمال في حال تحققها سوف تعد «خيانة عظمي» للأمة الإيرانية من جانب رئيس الجمهورية المحترم .

(*) سكرتير عام جمعية المهندسين الإسلاميين التي تعادل نقابة المهندسين بمصر (المترجم)

الهوية القومية في إيران: رؤية الإمام الخميني

د/ يحيى فوزي *

مطالعات ملی (الدراسات القومية) صيف ٢٠٠٠

مع القواعد النظرية للعالم الحديث ونشرت التغريب إلى حد ما. وهذه العملية متناقضة في نظر بعض الباحثين التقدميين، بمعنى أن بها تعارضاً داخلياً، لأنها من ناحية تؤكد علي الليبرالية والنزعة الإنسانية العامة وحقوق الفرد ومن ناحية أخرى تدعم القومية وحقوقها كذلك.

في هذا الإطار نادت مجموعة من التقدميين بالدمج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول العالم الثالث من خلال طرح فكر التوجه التحديثي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الأولى بتأييد من الحكومة الأمريكية، وقد حاول هذا التوجه من خلال عرض النماذج اللازمة، والحفاظ علي ارتباط هذه الدول بالنظام الرأسمالي العالمي والحيلولة دون انضمامها إلي المعسكر الشرقي. وقد قام المنظرون له بطرح آرائهم تدريجياً من خلال نشر المقالات والدوريات وعقد الاجتماعات وربوا داخلهم جيلاً من الباحثين ونخباً من العالم الثالث قاموا فيما بعد بتطبيق القواعد النظرية لهذا التوجه من خلال تواجدهم في أجهزة صنع القرار بدول العالم الثالث.

هؤلاء المنظرون اعتقدوا تحت تأثير من علماء الاجتماع الأوروبيين في القرن التاسع عشر الذين أكدوا علي مرحلة التاريخ والتعاقب الحتمي للتطور المرحلي لهذه المجتمعات وضمن تقسيمها إلي مجتمعات تقليدية ومجتمعات حديثة أن جميع المجتمعات التقليدية مجبرة علي استكمال سيرها التكاملي إلي مرحلة المجتمع الحديث الذي تمثل الدول الغربية ذروته. وبهذا المعني يكون هناك خط واحد للتطور التاريخي وسيكرر حتماً في كل مكان. وبعبارة أخرى فإن جميع المجتمعات ستعبر من التقليد إلي التحديث إلزاماً علي النسق الغربي، ويعتقدون أن مفاهيم مثل العلمنة والعقلنة والفردية والليبرالية ستكون من الخصائص الأساسية للمجتمع الحديث.

وبشكل عام فإن التقدميين أو التحديثيين يعتبرون أن البنية الذهنية والعقلية للإنسان متماثلة في جميع الثقافات والحضارات وفي رأيهم أن جميع الاحتياجات مشتركة، وأن الذهن البشري أو التاريخ الاجتماعي والمادى للعالم من حيث التكامل يتبع قانوناً كلياً يتكرر في كل مكان. فالمصائر التاريخية للمجتمعات لها أوجه تشابه كثيرة مع بعضها البعض ولذلك يمكن التوصل إلي نظرية عامة للمجتمع والتاريخ. وطبقاً لهذه الأسس المعرفية تستند لديهم طرق التوصل لتطور العالم الثالث إلي التأكيد علي أولوية التطور علي مستوي النسق القيمي ومعتقدات أفراد هذه المجتمعات وعلي المحو الثقافي إلي حد ما.

وفي اعتقادهم أن محو الثقافة التقليدية والقضاء عليها كأهم عائق أمام فكرهم يمكن أن يهيئ مجالاً للنمو وتراكم رأس المال

الهوية من جملة الخصائص الإنسانية التي لها أساس نفساني وتتشكل من خلال تعامل الذات مع الآخر. كذلك تكوين الهوية الجمعية أيضاً مرتبط بـ (نحن) مع (نحن) الآخر. و(نحن) الآخر يمكن أن تكون جماعة أو أمة أو عشيرة. وفي رأي كاتب المقال أن الهوية القومية في العالم الثالث هي نتاج تكون الدولة القومية ونمو التيار القومي الذي قدم (نحن) العالم الثالث في مقابل (الآخر) الغرب.

والمؤلف ضمن استعراضه للآراء المختلفة عن الهوية القومية في إيران وضح رؤية الإمام الخميني حول القومية والهوية القومية ووازن بينهما وبين التصورات الأخرى للهوية القومية في إيران.

مقدمة:

إن عملية إحياء الهوية القومية تعتبر محاولة من قبل بعض مفكري العالم الثالث بهدف خلق حركة اجتماعية مقاومة في مقابل موجة الدمج التي يدعو لها الحداثيون ويطبقونها في دول العالم الثالث تحت مسمى التغريب وهو في الواقع رد فعل لقاء المحو الثقافي والاغتراب عن الذات الذي كان قد طرح علي يد مجموعة من مفكري العالم الثالث.

هذه المجموعة من العلماء قد أكدت علي ضرورة الحفاظ علي الهوية القومية كأيديولوجية اجتماعية في مقابل الدمج التحديثي وذلك ضمن تقديمهم لعملية الدمج هذه والتي ستنتهي طبقاً لرأيهم إلي السيطرة الكاملة للغرب علي العالم الثالث.

وعن طريق إحياء مفاهيم مثل (نحن) في مقابل (الآخر) أو مفهوم الذات كعناصر يمكن بمعرفتها الحفاظ علي وجود هذه المجتمعات في مقابل الآخرين قاموا بالتنظير لهذه المفاهيم.

والإمام الخميني من جملة المفكرين الذين أكدوا علي الهوية القومية كمفهوم هام ومحوري، وقد اعتبر أن معرفة الهوية القومية ووضع تعريف لها كأهم عامل لمعرفة أهداف ومواقف أي حركة إصلاحية أو تحديثية في دول العالم الثالث.

١ - الرؤي المختلفة للهوية القومية في إيران :

إن الخلفية التاريخية للهوية القومية في إيران مرتبطة بتكون الدولة - القوم وفي هذا المجال يعتبر البعض الدولة الصفوية نقطة البداية. وعلي الرغم من أن هذا الرأي لا يمكن تجاهله، لكن ظهور القومية يجب وضعه موضع الدراسة منذ أواخر العصر القاجاري وعلي الأخص منذ عهد الثورة الدستورية ونمو الآراء التحديثية. إن انتشار الآراء التحديثية قد أدى إلي تدعيم القومية والتيار القومي من ناحية كما أنه أكد من ناحية أخرى علي الحداثية كنوع من العلمانية والدمج في مقابل المعتقدات القومية والهوية القومية، ونادت الآراء التحديثية بموائمة الهوية القومية

وزيادته في هذه المجتمعات وسيؤدي هذا التحول الاقتصادي إلى نمو الطبقات المتوسطة الجديدة مما يوجب في النهاية التطور على الصعيد السياسي والوصول إلى نظام سيادة الشعب.

ووصولاً لما سبق قام التحديثيون بتطبيق مخطط اجتماعي لتحقيق نوع من التحديث المؤسساتي بدعم من الحكومات المسيطرة وحتى المستبدة منها والديكتاتورية. مستثنين المجال السياسي من المراحل الأولية للتحديث ولجعلوا بهذه الوسيلة من سرعة الاندماج ولكنهم في الواقع أدركوا التحديث على أنه قاصر على مفهوم التنمية الاقتصادية والثقافية فقط، وأن هذا الأمر يحتاج إلى إيجاد بنية حكومية مطلقة وإلى تمركز مصادر السلطة والترويج لنوع من القومية القطرية التي تعد فهما خاصاً للهوية القومية. وقد أدى تطبيق هذا النموذج في دول العالم الثالث ومن بينها إيران إلى حدوث تحولات ثقافية اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. ففي إيران أكد المؤيدون للتيار الفكري التحديثي على أهداف معينة كالقليد الكامل للنموذج التحديثي في الغرب، وضرورة اقتباس الثقافة الغربية، وتأييد الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، وتمويع الهوية والاستقلال الوطني ونفي الصراع مع الاستعمار.

وكانت من أهداف التحديثيين في إيران التحول الثقافي وإقصاء القيم المجتمعية التقليدية ونشر القيم الغربية والاقتصاد الرأسمالي في البلاد. وهم لا يعتقدون في التطوير السياسي ولا بالنظام الشعبي ويؤيدون الحكومة القوية وإن كانت مستبدة على أنها أهم عامل لتطبيق نظريتهم، ويعولون على التحولات الثقافية - الاقتصادية والاجتماعية. هذا النموذج الدمجي أثار بالتدريج ردود أفعال في المجتمع، وعلى ذلك نهضت مجموعة من الكتاب والمفكرين والمثقفين لمجابهة ذلك النموذج بإحياء قضية الهوية تحت مسميات الهوية الوطنية والهوية الدينية والهوية القومية والإقليمية. وعلى الرغم من أن التأكيد على الهوية الوطنية قد طرح منذ بداية القرن التاسع عشر وعلى إثر تصادم إيران مع الأجانب، لكنه وصل إلى ذروته مع الثورة الدستورية.

وطرح مجدداً في فترتي الحكم البهلوي الأول والثاني من وجهات نظر مختلفة، ولكن بشكل عام تكونت رؤيتان أساسيتان للهوية القومية. فقد كان البعض يؤكد على مفهوم الهوية القائم على القومية الإيرانية القديمة، وبعبارة أخرى الإيرانية الرومانتيكية المرتبطة بالعصر الساساني. وهذه القومية المتطرفة تستند إلى توهم الإيرانية الخالصة التي تعتبر الإسلام ديناً غريباً متميزاً عن الثقافة الإيرانية وفي حالة صراع معها وأنه يرغب في محوها.

وهذه الفكرة ليست غريبة عن تصور العنصر الإيراني الآري الصافي، وفي الواقع تقوم على باعث قومي - عنصري، وعلى الرغم من أنها رد فعل في مقابل التيار الاندماجي لكنها في الناحية العلمية إقصاء لعناصر هامة وفعالة للهوية القومية.

والإسلام ودقائق الثقافات المحلية للأقليات لم تكن في الواقع لا تنسيقاً أوثق مع الاندماجين التحديثيين. وهذا الفكر يعاني في داخله من التناقض، بمعنى أنه من أحد جوانبه يؤكد على الاستبداد وإحياء العلاقة القديمة بين الملك والرعية ومن جانب آخر يطالب بمجتمع متمتع بالتقنية الحديثة، ولما كان هذا الفكر لا

يتمتع بالقدرة اللازمة لحل هذا التناقض، صار في النهاية مجرد شكل أنفعالي تجاه الثقافة التحديثية.

وفي مقابل النظرية السابقة، أكدت رؤية أخرى على الهوية الثقافية بدلاً من الهوية القومية - العنصرية، واعتبرت أن أساس الهوية القومية في إيران هو الثقافة المشتركة الإيرانية - الإسلامية، وقد تم طرحها بين الإصلاحيين الدينيين منذ عهد السيد جمال الدين أسد ابادي (الأفغاني). وكانوا يعتبرون أن سبب زوال وانحطاط المجتمعات الشرقية متمثل في البعد عن الهوية القومية، ونسيان الثقافة والقدرات الذاتية التي هي سبب التخلف وسيطرة الأجانب، وكانوا ينادون بـ (العودة إلى الذات) ووصف هؤلاء المصلحون التباعد عن (الذات الإسلامية والإيرانية) وعناصر الحضارة المتولدة عنهما، بالعامل المؤدى إلى ظهور الانحرافات وانتشار الخرافات في المجتمع والبعد عن العصر الذهبي الذي شهد تفوق المجتمعات الإسلامية على غيرها. وبناء على هذا فإنهم بدلاً من القيم الغربية يستندون إلى القيم المحلية والإسلامية، وضمن نقد لكلا المفهومين التقليدي والتحديثي يؤيدون التحول العقلاني المتناسب مع الهوية الذاتية، واعتقدت نخب هذا التوجه الفكري في تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر وأن الدفاع عن هوية وقيم دار الإسلام في مقابل دار الكفر من أهم العوامل المساعدة على حفظ الهوية المحلية. وقد استمر هذا التوجه فيما بعد على يد جماعة من المفكرين الإسلاميين ويذكر من أفرادهم الفاعلين المؤثرين جلال آل أحمد وشريعتي والعلامة طباطبائي ومطهرى والإمام الخميني.

٢ - الإمام الخميني والهوية القومية في إيران :

قبل بحث الهوية القومية من خلال رؤية الإمام الخميني لها يجب بداية توضيح ما إن كان الإمام الخميني يقبل (القومية) كمفهوم جديد وعلى أنها ظاهرة واقعية في الأساس أم لا ؟ هذا السؤال يطرح من حيث أنه بحث عن الهوية القومية كفرع لقبول مفهوم القومية كمستوي للتحليل، وفي هذه الحالة يمكن التحدث عن الهوية القومية، والمصالح القومية. وعلى هذا الأساس سنقوم بتبيين نظرة الإمام الخميني للقومية ثم نبحث بعد ذلك رؤيته حول الهوية القومية.

(أ) رؤية الإمام الخميني لمفهوم (القوم) كواقع اجتماعي - سياسي:

إن البحث عن الهوية القومية منوط بقبول (القوم) كمجموعة من الأفراد الذين يعيشون في أرض معينة وتحت سلطة سياسية خاصة. ويلحظ في كلام الإمام أفاظ من قبيل قوم، قومية، قومي، ونزعة قومية وغيرها. ويبدو أنه قد اعترف بالقومية كمستوي تحليل كغيره من المستويات الأخرى مثل الأسرة والقبلية والعشيرة (كواقع اجتماعي سياسي) لكنه انتقد التيار القومي كأيديولوجية.

وفي هذا المجال يمكن الاستناد إلى أحاديثه المختلفة التي كان يلقيها في تعامله مع الجماعات الاجتماعية المختلفة، ويخاطبهم فيها على أساس مكان المعيشة أو القومية أو العرق أو الدين وكثيراً ما استعمل أفاظ مثل الأتراك، التركمان، الأكراد، العرب، العجم، التبريزي، القمي، العشائر، البختياري، القروي، الحضري، الأمة الإيرانية، الأمة العراقية وغيرها وفي مواضع عديدة ويقول:

(إن العشائر التي في إيران مثل الكرد والورو والترك والبوتش وأمثالهم (مسلمون) يتحدثون بلغتين.

نحن نقبل العروبة والعجمية والتركية وجميع الأعراق، ومن ناحية أخرى فإن ألفاظ (قوم) و(القومية الإيرانية) ذكرت مواضع كثيرة من كتاباته وهذا الأمر يبين أنه قبل (القومية) ككل وكوحدة جمعية في النظام العالمي الجديد. لكن قبول هذه الوحدات الجمعية ليس بمعنى قبول نوعية أيديولوجية تقوم عليها، أي النزعة القومية والعنصرية والإقليمية والوطنية بل إنها تذكر فقط كإشارة وعامل تمييز. هذا النوع من الرؤي متأثر بالفكر القرآني الذي ذكر فيه وحدات جمعية كعامل تعريف لها وقد جاء فيه:

«يأيها الناس، إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم. إن الله عليم خبير».

صدق الله العظيم (الحجرات ١٣).

ويعتقد الخميني أن كثيراً من هذه التكتلات صنيعة استعمارية وعلي الرغم من أنه يقول أن التعلق بهذه الوحدات الجمعية يصنع الهوية لكن الأيديولوجية القائمة علي القومية أو النزعة العنصرية أو الإقليمية إنما هي لعبة طفولية وهي سبب مباشر لكثير من مشكلات المجتمعات البشرية. ويذكر الإمام الخميني الأمة علي أنها الوحدة الأكبر التي تحوي أقواماً مختلفة وهي عامل انسجام ووحدة الأقوام والقبائل والأعراف والجماعات الاجتماعية. وهذه الرؤية المتسلسلة المراتب لدي الإمام متأثرة بالنظرية الفلسفية العرفانية (وحدة الوجود) التي تقبل التعددية في الأجزاء ودون أن تمنع وحدتهم وتعتبر تعدد الهويات الجمعية واقعا غير قابل للانكسار علي أساس مراتبها الوجودية.

وعلي هذا الأساس يمكن القول في نظرة إجمالية أن الإمام الخميني قد قبل الوحدات الاجتماعية الموجودة في المجتمعات كواقع، واعتقد بأن كل واحدة من هذه الوحدات تخلق هوية ما للناس. لكن الهوية الأصلية الباقية هي الهوية القائمة علي التركيبات الثقافية والاعتقادية وعلي هذا الأساس تكون وحدة اجتماعية كبرى لها قدرة صناعة الهوية الباقية المستمرة. وبناء علي هذا فإن الأمة المترتبة من الأقوام والأعراق والجماعات الاجتماعية المختلفة تعددها هو عين الوحدة ووحدتها هي عين التعددية.

والعمل المنوط بالأمة هو خلق هوية واقعية لأفرادها وجعل هويات أقل عمقا مثل الهوية الإقليمية أو الوطنية أو القومية والعرقية تتماشى مع هوية الأمة وتتفق معها في الهدف.

(ب) عناصر الهوية القومية في إيران من وجهة نظر الإمام: قيل أن الإمام أعترف بالقوم كوحدة سياسية - اجتماعية في العالم المعاصر، واعتبره عنصر تمييز المجتمعات الإنسانية عن بعضها البعض. وعلي هذا الأساس يتحدث عن الهوية الإيرانية - الإسلامية ويدعو إلي إحيائها وتدعيمها.

لقد استخدمت لفظة (الهوية) في أحاديث وكتابات الخميني ثلاث مرات في صيغ مثل الهوية الإيرانية الإسلامية والهوية الإسلامية. أما الكلمات التي تأتي بمعنى الهوية أو تصب في محيطها الدلالي، فقد استعملت بشكل موسع في أحاديثه مثل (نحن) في مقابل الآخر أو مفاهيم (الذات)، (الذاتية)،

(الشرقي)، (الإيراني)، (الإسلامي) في مقابل الغربي أو القومية الإيرانية، الشعب الإيراني والإيرانيين.

وفي معرض حديثه حول (الذات) و(نحن) يمكن أن تكون هناك محددات للعناصر الصانعة للهوية القومية وقد أكد في كلامه علي اصطلاحات من قبيل الشخصية الإيرانية - الإسلامية، (الإنسان الإسلامي) (الرجل الإسلامي الشرقي)، (الموجود الشرقي الإسلامي)، (العقل الشرقي)، (الإنسان الإيراني - الإسلامي) و(العقل الإسلامي - الإنساني) واعتقد أنه يجب الاجتهاد لتحقيق هذه المفاهيم كذات واقعية وفي نظره أن (الشخصية الإيرانية - الإسلامية - الشرقية - الإنسانية) قد ضاعت وحل محلها الشخصية الغربية (الإنسان الغربي)، (الفكر الغربي) و(العقل الغربي).

ويقول:

لقد فرض علينا بدلا من الموجود الشرقي الإسلامي موجودا غربيا بعد أن أضعنا ذاتنا. وحل بدلا من العقل الشرقي عقل غربي.. الآن صرنا علي نحو، نحن أنفسنا لا نستطيع فهم ذاتنا لقد أضعنا ذاتنا وأحللنا محلها موجودا غربيا.

ويكرس الإمام جميع جهوده لتعريف الذات الواقعية عن طريق نفي الاغتراب عن الذات ويؤكد في توصيفها علي إحلال (الإنسان الإيراني الإسلامي) مكان (الإنسان الغريب عن ذاته). إن ما يفهم من محتوى كلامه أن رؤيته للذات هي نوع من الذات الثقافية التي تشكل الثقافة الإسلامية - الإيرانية مركزها. وعندما يتحدث عن الشرق يقصد الشرق منشأ الثقافة الإسلامية، وإن الاعتماد علي الثقافة الإسلامية الأصلية يمكن أن يؤدي إلي إعادة استكشاف الهوية الذاتية وخلق اعتماد علي النفس القومية وبناء إنسان ذي فكر مستقل.

وعلي خلاف الأشخاص الذين يؤكدون علي عناصر مثل العرق والأرض واللون فإن الخميني يعتقد بأن ثقافة أي مجتمع هي التي تشكل هويته ووجوده في الأساس وعلي هذا الأساس فإنه يعتبر الثقافة أكثر العناصر إسهاما في وجود مجتمع ما. ومع انحراف الثقافة تعاني هوية المجتمع من ضرر فعلي ومع بث ثقافة مغايرة تنتهك هوية المجتمع وتفقد وجودها.

(ج) أهمية معرفة وإحياء الهوية القومية:

يعتبر الخميني معرفة وإحياء الهوية القومية رمزا للاستقلال وقدرة الدولة ومانعا يحول بين بسط سلطة القوي العالمية وهو يؤكد علي هذا دائما ويقول: لن يتأتى أي استقلال إلا بمعرفتنا أنفسنا ويعتبر أن رمز قدرة وعظمة الدولة بالعودة إلي ذاتها والثقة بالذات وشرط تحقق هذا الأمر أن يفهم أفراد المجتمع أننا نحن أيضا لنا وجودنا، ذلك الوجود الذي تبلور في ثقافتنا ويضيف حول هذا الشأن: لقد أضعنا ذاتنا، لقد أضعنا مفاخرنا، وطالما أن هذا الضائع لم يظهر فأنتم لم تستقلوا، فاطهروه واعثروا عليه.

ويعتقد أن سبب انحطاط مجتمعات الشرق وتخلف أممه هو هذا السبب، وأن الغرب قد سعي عن طريق طرح أيديولوجية الدمج إلي السيطرة علي الشرق حتي يفرغه من هويته ويجعله غربيا عن ذاته. أنه ليس لديكم شيء لتقديمه وأنكم محتاجون للغرب في جميع الشئون.

وقد ألحق بث هذا الفكر أكبر ضربة بالثقة بالذات والاعتماد

علي النفس لدي أمم العالم الثالث وجعلهم مستعدين لتقبل السلطة الثقافية ومن بعدها السلطة السياسية والاقتصادية للغرب ويقول: لقد اجتهد الغربيون في أن يغيبونا عن ذاتنا، ويفرغونا منها، وقد أفهمونا أن ذاتنا لا تمثل شيئاً وأن كل شيء موجود في الغرب ويجب الوقوف تلقاء الغرب.

ويهتم الخميني في جميع كلامه بأثر الفكر الدمجي للتحديثيين في العالم الثالث، ويعتمد إلي نقد هذا الفكر ويقول:

يجب أن نثبت لأنفسنا أننا آدميون حيث أننا موجودون في هذه الدنيا وحيث أن الشرق مكان كذلك، وليس جميع العالم غرب، فالشرق مكان خزائنه وذخائره أكثر من جميع الأماكن الأخرى ومفكره كانوا أكثر في كل مكان، الطب ذهب من الشرق إلي الغرب، الحضارة انتقلت من الشرق إلي الغرب، لكن أي دعايات كانت! لقد تخلفنا. وعلي هذا الأساس يفهم الخميني العودة إلي الذات وإحياء الهوية القومية وتدعيمها كأهم عامل للحفاظ علي قوة واستقلال إيران وحاجز أمام أي لون من التسلط الخارجي، وحيث أن العنصر الأساسي للهوية في نظره هو الثقافة، فإنه يعتبر الوقوف عليها وتقويتها هو أهم عامل في الحفاظ علي ماهية الدول ووجودها في مقابل التيار العاتي للثقافة الغربية والموجة الأيديولوجية للتغريب.

(د) سبل إحياء الهوية القومية:

قام الخميني بتوضيح خصائص الهوية الإسلامية - الإيرانية علي أساس نظرية إثنية هي (الذات) و(الآخرون)، وطرح سبلاً لأحياء هذه الذات. أول وأهم سبيل هو نفي الذات الكاذبة والتي خطورتها الأولي معرفة الذات الواقعية.

وفي رأيه أن الثقافة المنحرفة من الغرب، الشرق، الإسلام وإيران قد حلت محل ثقافتنا الواقعية الأصلية الإسلامية - الإنسانية وأظهرت لنا هوية كاذبة، وأولي الخطوات في طريق الهوية الأصلية، التوجه صوب الثقافة الإسلامية - الإنسانية ويقول: لقد تركنا الشيء الذي كان لدينا، وذلك الشيء الذي كان لديهم لم نستطع الحصول عليه وصيرنا شيئاً لا هو بالشرق ولا بالغرب ولا بالإسلامي ولا بالأوروبي، بل لا شيء. نعم نحن شرقيون بنفس المعني الذي للشرق المستعمر وكذلك نحن غربيون بنفس المعني الذي للغربي المستعمر، يجب أن نخرج من هذه الحالة، ما دام أن هذه الفرصة لدينا.... وضمن تأكيد علي نكبة الشخصية الناتجة عن هذه العملية كأكبر ضرر يلحق بالقوة القومية يقول:

لقد اجتهدوا في أن يسلبونا شخصيتنا وأن يضعوا بدلاً من الشخصية الإيرانية والإسلامية شخصية تابعة أوروبية سواء كانت شرقية أو غربية. ويرى أن السمة الأساسية لهذه الشخصية إيراد الضعف الذاتي والاحتياج إلي الآخرين. ويعتقد أن التغريب بعد آخر لهذه الذات الكاذبة ونفيها ضروري لإحياء الهوية الواقعية، فالتغريب لديه نوع من النكوص وغسيل مخ، تنسي الفرد ذاته وتحويله إلي لا شيء وتجعله يرى أن كل شيء في الغرب، وفي نظره أن الشخص المتغرب لا يستطيع أن يدرك حقيقته الثقافية أو قدراته. لذا فإن تغيير الناس وتبدل هذه الثقافة من جملة سبل إحياء الهوية القومية.

كما أن الاطلاع علي معارف الثقافة الذاتية والقدرات المحلية ونشرها سبيل آخر لإحياء الهوية القومية.

وفي رأيه أن الوعي بأن الشرق ذاته غني بالثقافة لدرجة

جعلته يصدر ثقافته وأن الغربيين قد استفادوا منها، يمكن أن يجعل الشرقي يتمتع بأهمية خاصة. ويؤكد في هذا الشأن علي التعريف بمآثر الشرق في الطب والفلسفة ويعتبر أن الاستهانة بأداب الذات وثقافتها وابتكاراتها أداة لهذا العدم المعرفي ويقول: إذا أرادت دولة أن تستقل فليس لديها حيلة إلا أن تستاصل هذا الفكر الذي أدخلناه من الخارج، وينبغي علي الشرق أن يخلق باب الغرب في وجهه.

وفي النهاية يؤكد علي الاستناد إلي ثقافة الإسلام ومجابهة التغريب وبناء الإنسان المستقل، ويفهم أن تأكيد علي الثقافة الإسلامية الأصلية يعنى الثقافة العقلانية الإنسانية للإسلام التي تفتح الطريق لتصور معقول أكثر واقعية للهوية القومية.

هذه الرؤية للهوية قد أظهرت في الواقع محورا لطرد العناصر اللاعقلانية في الحضارات الأخرى، وهيات قابلية التحاور والاستفادة المتبادلة من عناصر حضارة الثقافات الأخرى، واستنادا لهذا يقول: إن الإسلام لا يعارض أية حضارة... وقد قبل الانبياء جميع مظاهر الحضار. فنحن لا نعارض التقدم...

النتائج:

الخميني مثله مثل كثيرين من مفكرى العالم الثالث كان يشعر بالخطر من مسخ الثقافة المحلية ومحوها عن طريق قراءات خاصة عن التحديثيين الغربيين والتي كان يعتبرها العامل الأساسي للتسلط الاستعماري الغربي علي هذه الدول وتخلفها. ولذلك فإن موضوع إحياء الهوية القومية لديه نوع من النضال للتصدي لهذا التسلط. فصارت الهوية القومية لديه ضمان للحيثية وللوجود ومانع للمحو والتحصير وأن الهوية الناقصة المنحرفة المتأثرة بالثقافة الاستعمارية للغرب والشرق والفهم الناقص للثقافة الإيرانية - الإسلامية قد حلت محل الهوية القومية الأصلية. وفي رأيه أن أهم الخطوات لإصلاح إيران هي تغيير هذه الهوية الممسوخة والعودة إلي الهوية الأصلية للذات. والعنصر الأصلي المحوري للهوية الأصلية التي ذكرها تحت مسمى الهوية الإيرانية - الإسلامية هو الثقافة الإسلامية الإنسانية. والخميني علي أساس من قواعد فلسفة وحدة الوجود لديه اعتراف في نفس الوقت بالهويات المختلفة القومي منها والاقليمي والوطني والديني لكنه اعتبر أن لها مراتب مختلفة وأن الهوية الأصلية الباقية هي الهوية القائمة علي الثقافة والاعتقاد. وفي رأيه أنها هوية واحدة فالهوية الإسلامية تحوي داخلها هويات وطنية وإقليمية وقومية، ومن ناحية أخرى يدرك أن تأكيد علي الثقافة بدلاً من العرق أو الأرض كمقوم أساسي للهوية وتأكيد علي الثقافة الإسلامية - الإنسانية، قد فصل حدود فكره عن الآخرين الحدوديين القطريين الذين يؤكدون علي نزعة قطرية ضيقة ومتصلبة.

وحيث أن الخميني من جملة الأصوليين الشيعة فلهذا اعتقاد راسخ بملازمة العقل والشرع وفي الواقع أن تأكيد علي الثقافة الإسلامية بمثابة تأكيد علي الثقافة العقلانية - الإنسانية للإسلام. هذه الثقافة تمثل جوهر الثقافة القومية في إيران ويمكن أن تقوم ضمن نقد العناصر الحضارية الأخرى أو طرد العناصر اللا حضارية (العناصر الدخيلة للحضارة الغربية) بتبادل ما هو معقول ومنطقي مع تدعيم الذات وتفتح الطريق أمام تفاعل نقدي وانتقائي مع الحضارات الأخرى علي أساس من القيم الإنسانية والعقلانية.

نقد الخطة الخمسية الثالثة

حوار مع د/ فرشاد مؤمنی

عضو هيئة التدريس بجامعة العلامة طباطبائي

مجلة فرهنگ توسعه (ثقافة التنمية) سبتمبر ٢٠٠٠

للخطة. وورد في التقرير التصوري الدائم للخطة بحث
توظيف المقتضيات السياسية وتوظيف الامكانات الضرورية
في هذه الخطة. وفي الصفحة الأولى من التقرير المذكور ورد
إدعاء بأن هذه المقتضيات والإمكانات ستهيئ المجال لتحقيق
التقدم الدائم. واعتبرت محاور هاتين المجموعتين من
الإجراءات إصلاحات أساسية لتوفير بني ومقتضيات سياسية
محددة. وكل هذا كم من المفاهيم الغامضة غير المحددة.

وفي الصفحة الثانية ذكر هذا التقرير أن محاور هذه
الإدعاءات تتمثل في تعديل القوانين والإصلاح التنظيمي
والتشكيلي وتعديل السياسات والأساليب التنفيذية. والنقطة
الإيجابية الموجودة في هذا التقرير هي أنه بعد جدال لمدة
عشر سنوات شنه منتقدو الخطة الأولى والثانية مع مدوني هذه
الخطة، وكانوا يصرحون تكرر أن قولية نماذج اقتصادية
واعتبار قدراتها مطلقة لا يتوافق بأي وجه مع المنطق
العلمي. وأن ظروف إيران ومقتضياتها علي نحو لا تتفاعل
فيه الأنماط الدائمة بأي وجه مع مجتمع يحتاج الي تحولات
أساسية في البنية.

وفي هذا التقرير أشير لأول مرة بعد عشر سنوات من
التجريب والخطأ الي هذه النقيصة الفنية الكبرى في الخطتين
الأولى والثانية صراحة. وقد سلموا بأن هذه التقنية لا تتناسب
بأية حال مع مقتضيات بنية نامية. ورغم هذا التسليم، وضعوا
للمرة الثانية نمطا اقتصاديا في اللائحة. وفي الواقع قاموا
بانجازات قليلة في هذا الإطار. وأهم نقيصة في المفهوم
موجودة من الخطة في هذا التقرير تتعلق بـ: نور أن التخطيط
علي المستويات الثابتة والصغيرة وبخاصة تخطيط التنمية
يمكن أن يكون بصورة واحدة وفي توجه نظري وفرضيات
مسبقة محددة. وهذا التوجه في الواقع يعني نفي وإنكار أو
تجاهل وإغفال مايقرب من سبعين سنة من المعطيات النظرية
والتجريبية في مجال علم التنمية والاقتصاد تحتاج الي بحث
مستقل. ولكن يقال بشكل عام إن مفاهيم وتعريفات الخطة في
التقرير تعلن صراحة أن التخطيط لتنمية شئ مصطنع بشكل
مفيد لمؤسسة ما، ولا يمكن أن يكون شئنا منفصلا عن ذلك.

في حوار مع الدكتور/ فرشاد مؤمنی حول تقييمه للخطة
الخمسية الثالثة وأسلوب مواجهتها للمشكلات الأساسية
والتقلبات الاقتصادية في إيران صرح أن بحث وثيقة أو
مجموعة وثائق الخطة الثالثة للتنمية في إيران يمكن عرضه
وبحثه من جوانب متعددة. يمثل أحد جوانبها المشكلات
والعقبات الأساسية التي واجهتها وثائق خطط التنمية الإيرانية
طوال خمسين سنة من التخطيط للتنمية في الدولة. والجانب
الأخر هو تقييم وثيقة هذه الخطة من حيث كيفية مواجهتها
لمشكلات إيران الأساسية. أما الجانب الثالث فهو تقييم هذه
الخطة من حيث شعارات وبرامج رئيس الجمهورية وحكومته.
وفيما يتعلق بالجانب الأول أي كيفية مواجهة المشكلات
التي تعرضت لها إيران طوال تاريخ التخطيط للتنمية فيها،
ينبغي قول إنه رغم الخطوات الجديرة بالاهتمام التي تم
اتخاذها في هذه الخطة، إلا أنه لا يلاحظ الأثر الفعال في
مجال تصحيح المشكلات السابقة عمليا. وعلي سبيل المثال،
يعد افتقاد الإطار النظري المناسب والاختيار من بين كم
مطالب التنمية الوطنية واحتياجاتها قاسما مشتركا للمشكلات
بجميع خطط التنمية طوال الخمسين سنة الماضية في إيران.

ويذكر في النصوص المتعلقة ببرامج التنمية أنه إذا أرادت
خطة عدم الوصول الي هدف محدد، فإن أنسب أسلوب هو
ملء وثيقة الخطة بكم هائل من مطالب واحتياجات ليس بينها
أي تسلسل محدد، ولا تستند الي أية قاعدة نظرية خاصة.
ومن منطلق هذه النظرية، إذا لم نقل إن الخطة الثالثة طرحت
مطالب أكبر وأكثر من جميع الخطط السابقة، فإننا نستطيع أن
نقول بجرأة أنها لا تقل شيئا عنها. وبناء علي هذا، فإن هذه
النقيصة مازالت مرتبطة بالخطة.

والمشكلة الثانية الموجودة في وثائق خطط التنمية السابقة
في إيران هي نوعية المفاهيم المنبثقة من مفهوم التخطيط
والتنمية. فقد ورد في الوثائق المرفقة ومجموعة وثائق الخطة
الخمسية الثالثة بخصوص مفهوم الخطة بداية ضرورة
الاستفادة من الإصلاحات الأساسية باعتبارها الرسالة الأصلية

وهذه المشكلة في الواقع موقف جدير بالتدوين علي أساس نظري خاص وأسلوب فردي حتي أن علماء اقتصاد الكلاسيكية الجديدة وجهوا انتقادات حادة جدا لهذا التوجه خلال بضعة عقود سابقة. وقد وصل علم التنمية والاقتصاد منذ ٦٠ أو ٧٠ سنة علي الأقل الي اتفاق أن اتخاذ القرار علي المستوي البسيط واتخاذ القرار علي المستوي الضخم واتخاذ القرار لبنية نامية مختلفة كليا وتتفاوت في مبادئها وإرشاداتها الخاصة. ولذلك تعتبر العودة الي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بعد ما يقرب من ٧٠ سنة في وثيقة رسمية في إيران مدعاة للأسف.

والمماثل لهذه المشكلة في كيفية المواجهة مع مفهوم التنمية أيضا في هذه الوثيقة يلاحظ وبكل أسف أنه مع مراعاة أن خطط التنمية في إيران خلال العشر سنوات الماضية كانت تدور عن طريق أشخاص كانت أهم سمة مشتركة فيما بينهم عدم التخصص في التنمية. وهذه المشكلة جديرة بالملاحظة في كيفية النظرة لمفهوم التنمية أيضا بنفس الصورة التي تظهر آثارها في كيفية نظرهم لمفهوم الخطة. وبناء علي هذا، ففي حين أنهم سعوا علي الأقل بشكل صوري الي التقدم خطوات عن الخطتين السابقتين، وسلموا في النهاية بأن التقدم الاقتصادي لن يكون تقدما مرغوبا فيه ومستمر دون التمتع بتقدم متناهي علي المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لا يلاحظ في نفس الوقت التزام منطقي بمقتضيات هذا التسليم في أي جزء من أجزاء الخطة، كما يلاحظ في وثائق الخطة المختلفة في الواقع أنه حدث في المفهوم العملي للتنمية نوع من القبولية للتقدم بنسبة ٦٪، في حين أنه يتجاوز في نصوص الاقتصاد الثابت واقتصاد التنمية لأكثر من ٤٠ سنة منذ طرحت الانتقادات الأساسية للتقدم المحوري لأول مرة، ولم تضع الخطة الثالثة في إطار تقاريرها ومرفقاتها ووثائقها بأي شكل مشكلة مفهوم التنمية الجوهرية بمعنى توقع التحولات الأساسية في اللائحة. ولم تنظم أيضا علي أساس هذا الافتراض الذي هو استمرار للمسارات السابقة وتحقيق لتقدم قليل محدد بذاته بمعنى تحقيق أهداف التنمية. ومن الطبيعي أنه عندما تطرأ مشكلات نظرية أساسية كثيرة في هذه الخطة، فمن الممكن توقع ملاحظة نقاط ضعف وقصور جاد بالتالي في بقية أجزائها وعناصرها. وسأشير الي هذه المشكلة في مواضع أخرى، ولكننا نستطيع أن نقول بشكل عام أنه يلاحظ نوع من الشعور بالخوف من المواجهة المنطقية لتجارب إيران التاريخية في هذه الخطة. وأسباب هذه المشكلة محددة تماما لأنه خلال العشر سنوات الماضية تم وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية المحددة في لائحة الإدارة الاقتصادية في إيران وإنعكست آثارها ونتائجها حتي علي الوثائق الرسمية بهيئة التخطيط، ومازلنا نشاهد في وثائق الخطة التحليل علي القانون وخلق الأزمات والقصور والتناقض، ولكن بكل أسف لأن مخططي الخطة الثالثة كانوا

يريدون المحافظة علي التزامهم بنفس المبادئ والمعايير التي فشلت في إيران، وضعوا رؤوسهم في الرمال كالنعام، وأصروا علي نفس التعاليم التقليدية هربا من تقديم تجارب عشر سنوات سابقة. وهذه المشكلة تعني إغفال تجربة مكلفة للغاية خاضتها الحكومة والشعب الإيراني خلال عشر سنوات مضت. وبناء علي هذا تضعنا الخطة أمام تكرار نفس التجارب السابقة، فمازالت هذه السياسات والتوجهات التي تدفع بالمجتمع الي اعتاب أزمة اقتصادية جادة موجودة في اللائحة، ولهذا فالخطة جديرة بالتمهل وإعادة النظر بشكل جاد.

والمحور الآخر الذي يمكن أن يكون أساس تقويم الخطة الثالثة، هو كيفية المواجهة التي تتوافر للتحولات الأساسية في الاقتصاد والتنمية الإيرانية. أنني اعتقد أن ما نشاهده من تحركات أساسية في نطاق التنمية، يقع بشدة تحت تأثير نموذج نظري منتخب لتدوين الخطة. وقد تم اختيار نوعية الحلول التي تتخذ لهذه التحولات، تحت تأثير إطار نظري.

وعلي أساس التوجه المسيطر علي مؤيدي خطة تعديل بنية مشكلات التنمية الأساسية في إيران انتهت مشكلة الاستثمار بمنحني هابط لعدة سنوات باتباع أسلوب متناسب معها عبارة عن الاقتراض الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الي إنحاء متعددة. وافترض أنه إذا استطعنا أن نحل تلك المشكلة، ستنتهي المشكلة الأساسية والجادة في المجتمع الإيراني وهي عبارة عن مظاهر البطالة المقلقة كثيرا.

ومن الطبيعي أنه يمكن تناول نماذج نظرية لمتغيرات أخرى أكثر منها أهمية، ومواجهتها بأخري بعد ذلك حتي يتحدد في الواقع أي من هذه النماذج أكثر أهمية. وفي هذا المجال رغم أنه ربما يمكن طرح مشكلات لا حصر لها، إلا أنني سأكتفي بذكر عدة نقاط، وأرجئ تفسيرها لوقت آخر.

ونرجع إلي نفس المشكلة، فقد عرضت سمة عدم الاهتمام بالتجربة التاريخية في هذا المجال أيضا الدولة لأزمة حقيقية. وعلي سبيل المثال في المرفق رقم (٢) بوثيقة لائحة الخطة الثالثة وفي فقرة الصناعة صرح بأن تجربة الاقتراض الأجنبي والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية خلال السنوات العشر الماضية في إيران كانت تجربة فاشلة بمعنى أنه بناء علي تصريح وثائق هيئة التخطيط كانت نوعية مشاركة الأجانب في المشروعات الأساسية للاقتصاد الإيراني بشكل رفع تكاليف هذه المشروعات بشدة، بمعنى طالما أننا لم نستقر في موضع المساومة المطلوب والمنطقي، فقد اضطررنا علي تقديم امتيازات وفوائد كبيرة لهم. وفي الوثيقة المذكورة صرح بأن ضغوط الأجانب لم تتجه فقط إلي هذا الجانب، بل أنهم كانوا يضطروننا الي عدم الاستفادة من الطاقات الطبيعية والبشرية الموجودة في اقتصاد دولتنا، والاستفادة فقط من الطاقات البشرية والطبيعية التي يحدونها. وبناء علي تصريح الخطة فقد كانت هذه المشكلة سببا في تعطل وعدم الاستفادة من قطاع جدير بالاهتمام من الطاقات البشرية والطبيعية في

إيران.

والبحث هنا أنه مع مراعاة هذه السابقة التاريخية فيما فكرنا مسبقاً حتى لا يتكرر هذه التجارب، في هذا المجال جميع وثائق الخطة صامتة تماماً، ولا توجد أية إشارة في أي وثيقة من وثائق الخطة. ورغم أنه لا يلاحظ أي تمهيد جديد للوقاية من تلك التجربة المكلفة والخاسرة بشدة، نلاحظ في المواد المختلفة للائحة الخطة التي تمت الموافقة عليها في المجلس مع الشطب والتعديل أنه يوجد في هذه الخطة توجه متطرف تماماً وأكثر إغفالا لتجارب السنوات العشر الماضية في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية. والنقطة الأخرى الموجودة في هذا المجال هي أن هذا التفريط أو عدم التركيز أو النظرة غير الواقعية توجهت لحالة واحدة، وهي أننا نحتاج إلى توفير فرص عمل بشدة. والمصادر الداخلية عموماً من حكومية وخاصة لا تقدر على مواجهة سيل المتقدمين للعمل. وبناء على هذا لا سبيل لنا إلا أن نستفيد من المصادر الخارجية في هذا المجال. مع مراعاة أن أكثر من ثلاثة أرباع التعهدات الخارجية التي توافرت لإيران، وضعت في قطاع الصناعة.

وبصرح التقرير الذي ورد في المجلد الثاني الملحق رقم (٢) بلائحة التخطيط صفحة ٦٧ أن قطاع الصناعة لا يقدر على الوفاء بالتوقعات الموجودة لتوفير العمل في الدولة حتى في أفضل الظروف ومع فرض ثبات البنية الحالية. وهذا في الواقع يدل على أنه قد حدث نقص مقصود تماماً، ونحن لا نعلم ماذا نفعل، وماذا يرتبط بالآخر. ولهذا يتوقع أنه لم تحدث يقظة وإشراف جاد ومنطقي من المجلس على عمل الخطة خلال السنوات الخمس القادمة، ولم يحدث تصحيح جاد في هذا المجال، بينما ستقع إيران تحت عبء تعهدات مضنية، لن نستطيع حل أي من مشكلاتها بهذه الطريقة.

ويمكن بحث هذه المشكلة من هذه الزاوية بأبعاد أكثر امتداداً. وآخر محور يمكن اعتباره أساس تقويم الخطة هو كيف تقسم هذه الخطة في إطار شعارات الحكومة ورئيس الجمهورية. وبالعبارة الشائعة هل يمكننا اعتبار هذه الخطة خطة تنمية تقرها حكومة الإصلاحات؟ بكل أسف يجب القول أنه نلاحظ آثار محدودة للغاية من الالتزام بمبادئ وشعارات رئيس الجمهورية والحكومة سواء في مجالات التسجيل والتقرير أو التوجهات أو في مضمون ومحتوي وثائق لائحة الخطة. وعلى سبيل المثال يعتبر اتخاذ موقف المواجهة المشتركة واحداً من أهم سمات حكومة الإصلاحات على نطاق تدوين الخطة. وفي هذا المجال إن لم نقل إن الخطة الثالثة تراجعت خطوات بالنسبة للخطتين الأولى والثانية، نستطيع أن ندعي صراحة أنها لم تتقدم خطوات كثيرة. وفي هذا المجال يجب القول إنه حتى في نطاق تدوين الخطة بالنسبة لتجربة المشاركة في نطاق خطة التنظيم نلاحظ

خطوات واضحة للخلف في نطاق تدوين الخطة.

والمحور الآخر الذي يحظى بأهمية كبيرة من وجهة نظري يجب أن تتمتع خطة المشاركة والإصلاح بالشفافية والوضوح بالضرورة. ولكن بكل أسف فقد أدرجت تحت عشرة عناوين أنه لا يوجد أي معني للشفافية في هذه الخطة حيث يوجد كم كبير من الاتهامات في هذا المجال. اتهامات من قبيل عدم المواجهة الشفافة في مجال تقويم تجارب الخطتين السابقتين. وعدم مواجهة شفافة أيضاً في مجال التصريح بالاطر النظري للخطة، ووجود كم من المفاهيم غير موضحة. وليس لها سابقة في وثائق الخطة السابقة ولا في مستندات الخطة، ورغم وجود تقارير محددة تحت عنوان التعاريف والمفاهيم، لم يتم توضيح أي من هذه المفاهيم بأي صورة. ولهذا السبب تفتقد هذه المفاهيم غير الموضحة السمات المحددة للتقويم، وعلى سبيل المثال في الفصل الثالث من لائحة الخطة، ويتحدث عن الخصخصة، يمكن ملاحظة كم من المواضع المبهمة تجاه كل كلمة من الكلمات المستخدمة.

والمحور الآخر الذي يمكن ذكره في هذا المجال أيضاً هو أن قضية الانسان وكرامته ستكون في بؤرة الاهتمام بالنسبة لحكومة الإصلاحات على أساس البرامج الصريحة المعلنة من قبل رئيس الجمهورية. وقد أشرت من قبل أنه تم تقدير كم كبير من الديون والتعهدات الأجنبية باسم التشغيل، إلا أنه لم تتكفل أية مؤسسة أو قطاع بمسؤولية محددة في هذا المجال، أو لم تتكفل به الخطة في وثيقتها. وبناء على هذا لا نستطيع مساءلة أي جهاز بأي شكل في السنة الختامية للخطة.

والنقطة الأخرى المهمة في هذا الخصوص هي أنه على أساس جميع التقارير التي قدمها المسئولون رسمياً خلال السنتين الأخيرتين، فإن مسار خروج الطاقات البشرية من الدولة له أبعاد مقلقة للغاية، في حين أنه في جميع وثائق الخطة اتجه كل الاهتمام والحرص إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ولم يقدم أي بحث أو وسيلة في مجال جذب أو الحفاظ على الطاقات البشرية في الدولة. وقد صرح رئيس الجمهورية في خطة التنظيم أن موضوع العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعائدات والثروات يحظى بالأهمية من قبل الحكومة لدرجة أنه إذا ظهر تعارض بين هذا التوجه وتوجه التوصل إلى التقدم الاقتصادي، فإن الحكومة ستضحي بالتقدم أمام التوزيع العادل للعائدات والثروات، في حين أننا لا نلاحظ في أي موضع من المواضع المطروحة في الخطة خطة منهجية ومتوافقة وعملية لمواجهة الفقر وعدم المساواة. والمشكلات في هذا المجال كثيرة للغاية وتدل على أن هذه الخطة تبتعد كثيراً عن أهداف وتعهدات رئيس الجمهورية للشعب وأتمنى أن يتم تجاوز هذه النقائص ونقاط الضعف بتعاون الحكومة والمجلس.

إمبراطورية النفط الإيرانية

■ اقتصاد إيران، (الاقتصاد الإيراني) العدد ٢٥ - مارس ٢٠٠١

تضم المديرين في الشركات ذات الصلة وأطلق عليها اسم «لجنة الإصلاح الهيكلي»، وقد إنتهت هذه اللجنة الي:-
- أن هناك فقدان للشفافية في تقدير النفقات والمصروفات .
- عدم الوضوح في تحديد النفقات والمصروفات المالية لقطاع الإنتاج وقطاع الخدمات بما يحقق التقدير الصحيح لجوانب المكسب والخسارة الحقيقية .
- عدم وجود نظام «مالي إداري» يدير بوضوح وشفافية المؤسسات والهيئات التابعة لصناعة النفط .
- المركزية الشديدة في إدارة الأنشطة النفطية .
- عدم وجود نظرة متجانسة بشأن الإصلاحات في بناء مؤسسات النفط .
- وجود طبيعة ميكانيكية في الهيكل البنائي لقطاع النفط بشكل يؤدي لزيادة البيروقراطية وتضخم العمالة وارتفاع النفقات وانخفاض وقلة مستويات المؤسسات الإبداعية - الابتكارية وخلق حالة من اليأس والإحباط لدى المديرين والعاملين في قطاع النفط .
- وجود أنشطة غير ضرورية في قطاع النفط وبعيدة أيضاً عن وظائفها الأصلية .
- تقديم أولوية «الإنتاج» علي أولوية «المنفعة والجودة الاقتصادية» .
- عدم نجاح الصناعات التكميلية في تحقيق الاعتماد علي النفس .
- عدم وجود نظام رقابة قابل للتنفيذ في جميع المراحل المرتبطة بقطاع النفط .
- عدم وجود الأسلوب المناسب من أجل «أقصد» الأنشطة .
التغيير:
تستلزم عملية الإرتقاء بالكفاءة الخاصة بصناعة النفط ضرورة إجراء تغيير حقيقي في الهيكل القائم بقطاع النفط، وتوجد عدة طرق لتحقيق هذا الإصلاح منها:
- تشكيل هيكل قادر علي جعل الإدارات المرتبطة بوزارة النفط ذات طابعية «تجارية» - تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار المصالح القومية .
- إحداث نظم لتحقيق الشفافية في النفقات ووضع تسعيرة منطقية للمنتجات النفطية .
- الإصلاح المنطقي لأسعار المنتجات النفطية وكذلك

بسبب كثرة التغييرات .. لم تتحقق الأهداف المستهدفة للنفط . قبل الثورة الإسلامية كان قد تشكل «كونسرتيوم» من ١٣ شركة لإدارة صناعة النفط . وقد أسند العمل آنذاك الي مقاولين ومتعهدين من داخل وخارج إيران بهدف إنجاز ذلك . وكانت الأنشطة النفطية المختلفة مثل تصفية النفط ، الحمل والنقل ، توزيع النفط الخام ومشتقاته كانت تدار بشكل مستقل داخل شركة النفط الوطنية الإيرانية .

كما كان يعمل بالتكامل مع شركة النفط الوطنية الإيرانية كل من قطاع الغاز والبتروكيماويات .

ثم تشكلت «وزارة النفط» بعد الثورة . ووضع تحت سيطرتها وإدارتها ثلاث شركات أصلية الأولى للنفط والثانية للغاز والثالثة للبتروكيماويات وصار يتم إقرار جميع الخطط والمشروعات الخاصة بقطاع النفط عبر وزارة النفط بشكل مطلق .

إلا أن التضارب في القوانين بين دور وزارة النفط وبين دور هذه الشركات الثلاث كان قد صار متضخماً بما لم يحقق

التحديد المطلوب للبناء الهيكلي والمؤسسي لوزارة النفط . وعليه، كان لابد من حل الكثير من هذه الشركات الخاصة وضم العاملين بها الي وزارة النفط ، وهو ما جعل - بعد ذلك - البناء الهيكلي لوزارة النفط أكثر إنسجاماً إلا أنها صارت بعد ذلك - أي وزارة النفط - معقلاً للإدارة المركزية لهذا القطاع الحيوي .

بعد ذلك بعشر سنوات تقريباً - أي في ١٩٨٩ - قررت وزارة النفط أن تقسم أنشطتها الي قطاعين الأول هو قطاع الإدارة العليا والثاني يشمل ما هو دون ذلك .

واقترنت أنشطة شركة النفط الوطنية علي إكتشاف وإنتاج وبيع النفط ، أما غير ذلك من أنشطة فقد تم إسنادها الي شركة خاصة بعمليات التصفية والتوزيع . ولهذا السبب نفسه أنشئت الشركة الوطنية لتوزيع وتصفية النفط والتي تمارس حالياً أنشطتها بشكل مستقل عن شركة النفط الإيرانية الوطنية .

بناء فوق بناء !!

لكن هذا البناء الجديد للمؤسسات المختصة بقطاع النفط لم يحقق الأهداف المرجوة ولم يحقق التوقعات المأمولة ولهذا فقد عملت حكومة السيد خاتمي عام ١٩٩٧ علي وضع برنامج جديد للإرتقاء بصناعة النفط . وقد إنتهت الي تشكيل لجنة

لأسعار الخدمات النفطية ونظم إدارتها .
- خلق هيكل جديد يكون أكثر ملائمة للإقتصاد القومي .
عدد الشركات العاملة :

تفيد الإحصائيات أنه قد أضيفت ٩٧ شركة جديدة الي الشركات الخاضعة لرقابة وزارة النفط ليصبح إجمالي الشركات العاملة تحت إشرافها (١٣٢) شركة تابعة لها و (٥) مؤسسات وهيئات مستقلة .

جدول يبين عدد الشركات العاملة في مجال النفط بإيران

الشركات	الشركات القديمة	الشركات الجديدة	إجمالي الشركات
الشركة الوطنية الإيرانية للنفط	١٢	٢١	٣٣
شركة النفط الإيرانية للإنتاج والتتقية والتوزيع	٣	١٥	١٨
شركة الغاز الوطنية الإيرانية	٢	٣٧	٣٩
الشركة الوطنية للصناعات البتروكيمياوية	١٨	٢٤	٤٢
الإجمالي	٣٥	٩٧	١٣٢

إيران في عالم النفط : أولاً : الدول الإنتاجية (المنتجة) :

من بين الدول المنتجة للنفط تحتل السعودية المرتبة الأولى في العالم بإنتاج يبلغ ١١,٩ ٪ من جملة الإنتاج العالمي . ويأتي بعد السعودية كل من أمريكا وروسيا علي التوالي بحصة إنتاجية تبلغ ١٠,٣ ٪ و ٨,٨ ٪ علي التوالي أيضاً .

وتحتل إيران المرتبة الرابعة من حيث إنتاج النفط في العالم حيث تبلغ حصتها الإنتاجية ٥,١ ٪ من جملة الإنتاج العالمي . ثم يأتي بعد إيران المكسيك بحصة إنتاجية تبلغ ٤,٨ ٪ من جملة الإنتاج العالمي .

ثانياً : من حيث الإحتياطيات النفطية :

تحتل المملكة العربية السعودية أيضاً المرتبة الأولى في العالم حيث تبلغ جملة الإحتياطيات المؤكدة بها ٢٥,٥ ٪ من جملة الإحتياطيات النفطية العالمية . يليها كل من العراق ، والإمارات ، والكويت علي الترتيب محتلة بذلك المرتبة الثانية والثالثة والرابعة علي التوالي .

وتحتل إيران المرتبة الخامسة في العالم من حيث الإحتياطيات المؤكدة بها والتي تمثل ٨,٧ ٪ من جملة الإحتياطيات النفطية العالمية في حين تبلغ حصة الدول النفطية - من خارج منظمة الأوبك - من الإحتياطيات العالمية النفطية ٢٢,٤ ٪ فقط .

في ندوة عن الفقر في إيران : ٣٠ ٪ يعيشون تحت خط الفقر المطلق

■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/١٥

حققت مصادر الدخل الأخرى متمثلة في الصادرات غير النفطية والإقتراض من الدول الأخرى . وكنتيجة طبيعية لهذا ، فإن إيران علي مدار العشرين عاماً السابقة لم تكن تعاني من وجود نقص في مصادر الأموال أو الدخل . لذلك فإن السؤال الطبيعي الذي يفرض نفسه هو : لماذا لم ينجح النظام الإقتصادي الإيراني - بالرغم من وجود هذه الدخولات المالية - لماذا لم ينجح في إمتلاك القدرات والمصادر اللازمة لتحقيق تنمية إقتصادية مستمرة ؟ ولهذا فإن الإقتصاد الإيراني بعد الثروة يشبه إقتصاد الاتحاد السوفيتي السابق . فبرغم إمتلاكه لأسباب مواجهة التنمية إلا أن ذلك نفسه كان سبباً سلبياً في حل المعضلات الإقتصادية . ولذلك يجب الإستفادة من التجارب الإقتصادية الناجحة الأخرى وإدراك أن مفتاح النجاح في السياسات الإقتصادية يتمثل في أمرين هما « الحرية » في تقديم الخدمة الإقتصادية و« الجدارة والاملية » لذلك . ولكن منذ قيام الثورة وحتى الآن كان الإنحراف في إختيار الكوادر اللازمة ومديري المجتمع سبباً لإغفال ضرورة ضمان تحقيق هذين الشرطين .

صرح «محمد علي زاده» الباحث «بهيئة الإدارة والتخطيط» أن معدل البطالة المباشرة بين قوى العمل في إيران بلغ ١٣,٥ ٪ في حين توجد بنسبة أخرى هي ١٨,٥ ٪ بطالة مقنعة .
بعبارة أخرى فإن ٣٠ ٪ من الثروة البشرية الإيرانية خارجة عن قاطرة المشاركة الإقتصادية أو ليس لها دور في تنمية الثروة الوطنية . كذلك فإن إيران تعاني من أن ٣٠ ٪ من جملة السكان يعيشون تحت خط الفقر المطلق في حين يعيش ٥٠ ٪ من جملة السكان تحت خط الفقر النسبي . ولذلك يجب تغيير السياسة الخاصة بمعالجة الفقر . كما أن البناء الأساسي للنظام الإقتصادي الإيراني يحتاج - من أجل تحقيق هذا الهدف - الي تغييرات طويلة لكن هذا لا يعني إغفال تنفيذ سياسات مرحلية في هذا الأمر . وفي تحليل للدكتور « علي رشیدی » الباحث بهيئة الإدارة والتخطيط حول ضرورة خلق المنافسة الإقتصادية كمفتاح لازم لمكافحة الفقر - يقول :

منذ قيام الثورة وحتى الآن بلغ الدخل المالي الإجمالي لإيران ٤٣٠ مليار دولار منها ٣٧٠ مليار دولار دخل نفطي والباقي

مكافحة الفقر من أولويات الظروف الراهنة

■ برويز علوي

■ انتخاب ٢٠٠١/١/١٤

تفشى الفساد الأخلاقي في ثنايا المجتمع وتلوث الرعية بالردائل النفسية والبعد عن الفضائل. أما الظلم الاقتصادي، فيتمثل في عدم المساواة في توزيع فرص العمل والإنتاج، التي تعتبر، مع التوسع في القطاعات الحديثة في الاقتصاد في العالم اليوم، من الضروريات الأولية في الهيكل الاقتصادي القومي وتأمين المصالح العامة للبلاد. إن تساوي الفرص أمام الرعية في الشئون السياسية والتوزيع العادل للعلم والطاقة في مختلف المجالات، يمكن أن يؤدي إلى مكافحة الفقر والوصول للأهداف المرسومة والتعجيل بالإصلاح والوصول إلى تحديد التنمية.

بدون شك، فإن تأمين العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة بين أفراد الشعب، مع مراعاة الواقع الاجتماعي والذي تسيطر عليه الظروف الراهنة، من الأمور التي تفتح الطريق أمام الأفكار والخطوات الإصلاحية في المجالات القومية المختلفة. وستجد البرامج الجديدة للنوائر السياسية طريقها إلى أرض الواقع.

ظاهرة الفقر والظلم - غير الإنسانية - المتفشية بين الرعية في الميادين المختلفة، هي أحد الأمور التي تطغى على الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتمثل مشكلة قومية على المستوى الاجتماعي. وترجع أهمية هذه المسألة إلى حديث قائد الثورة عنها، وبورها في تنمية كافة مجالات الدولة. إن انتشار الفقر، كما أشار، يحيط بالحياة الاجتماعية للبشرية من كان نواحيها؛ كما إن له تأثيره، غير اللائق، على معتقداتهم وعلاقاتهم الاقتصادية - السياسية. ونظراً لأهمية الفقر وبوره في مصير البشرية، تحدث عن كثير من كبار رجال الدين والشريعة الإسلامية، وحضوا على ضرورة مواجهة الفقر والظلم مواجهة إيجابية ومنطقية. كما تناولت الأحاديث النبوية الشريفة موضوع الفقر، واعتبرته مع الظلم وعدم وجود عدالة اجتماعية في المجتمع، أحد عوامل الغضب الإلهي وإهدار الكرامة. وقد أفرد الأئمة وكبار رجال الدين فصولاً مستقلة في أحاديثهم عن الفقر والظلم. من ناحية أخرى، يمكن لظاهرة الفقر أن تلعب دوراً رئيسياً في

١,٥ مليون فتاة قروية جاهلة!

■ هيبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٢/١٥

الريفية والعشائرية بوزارة «جهاد البناء والزراعة»: (*) تدل الإحصائيات علي أن عدد النساء أكثر من عدد الرجال في الكثير من القري وأن ذلك يرجع إلى هجرة الرجال للمدن، في حين تفضل النساء البقاء في القري بسبب الرغبة في المحافظة علي القيم.

وأضافت أن للمرأة القروية ثلاثة أدوار فهي زوجة وأم ومنتجة، وأن الدور الرئيسي في عملية الزراعة ملقي علي عاتق المرأة.

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة الآن هي أن بعض الشركات والمصانع الكبيرة تعامل النساء القرويين مثل معاملة العمال السود، في الدول الصناعية حيث يستغلون النساء أسوأ استغلال إذ يستفيدون بهن في العمل ولا يكفلون لهن حق التأمين والتعاقد.

وقالت أيضاً: إن ٢٪ من دخل الصادرات غير النفطية الإيرانية ناتج عن الصناعات اليدوية التي تنتج النساء القرويات منها حوالي ٢٠٪.

لهذا فإذا أردنا أن نحقق العدالة الاجتماعية يجب علينا أولاً أن نقضي علي التفرقة القائمة في إيران بين الرجل والمرأة.

في المؤتمر العلمي الثالث حول دور القرية في خلق الرفاهية الاجتماعية أعلن «غلام رضا أنصاري» رئيس جهاز البيئة في إيران أنه علي الرغم من الإستثمارات العمرانية الكبيرة التي تشهدها إيران بعد الثورة وبشكل خاص في المجتمع القروي لكن - حتي الآن - لم يتم خلق وتهيئة البيئة اللازمة لحماية المجتمع القروي بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص.

وتدل الإحصائيات المعلنة بشأن عدد المقيمين في الريف علي أن ٣٥٪ من إجمالي سكان إيران يعيشون في القري. وأنه من جملة (٦) ملايين إيراني أميين يوجد ١,٥ مليون فتاة قروية تخلفت عن الدراسة وأنها - الفتاة القروية - تشكل ١٠٪ من العاطلين. وأن عدد الأطباء المخصصين للقرويين تعادل ٨٪ من جملة الأطباء في المناطق العمرانية وأن ٣٣٪ من الفتيات و ١٧٪ من الأولاد القرويين يعانون من نقص الوزن وسوء التغذية.

وقد اعتبر «غلام رضا أنصاري» أن من أسباب هذا الفساد - وكذلك إنعدام المساواة بين القرويين وسكان المدن - وجود وسيطرة «الفكر المديني» وليس «الفكر المدني» علي المسؤولين فضلاً عن عدم تمتعهم بنظرة واحدة جامعة موحدة تجاه تنمية القرية.

وتضيف «إحترام السادات بني هاشم» مدير مكتب المرأة

(*) أنشئت هذه الوزارة أواخر عام ٢٠٠٠ بعد دمج وزارتي «جهاد التعمير» و«الزراعة» والمترجم.

صناعة السياحة في إيران: الواقع والطموحات

مجلة: اقتصاد إيران (الاقتصاد الإيراني) العدد (٢٣) يناير ٢٠٠١

يبلغ متوسط الدخل الناتج عن وصول كل مسافر إلى إيران ٥٠٠ دولار وهو رقم ضئيل. وما يفسر ذلك هو أن أغلب الذين يزورون إيران يأتون من الدول الفقيرة، وهي سبيل المثال فقد بلغ عدد الذين زاروا إيران من دول أفغانستان وباكستان والهند وحدها عام ١٩٩٦ - ١٩٩٧ حوالي (١٨٠) ألف شخص وإن إيران والتي تزيد مساحتها عن مليون ونصف مليون كيلو متر مربع وتقع في غرب وجنوب آسيا والتي تعد في النهاية إحدى أقدم دول الشرق الأوسط من جانب، وتحظى بسمات شخصية منفردة بها بسبب تمتعها وإملاكها آثاراً قديمة متنوعة ومتعددة وكونها واحدة من أقدم خمس حضارات في العالم من جانب آخر. كل ذلك جعل منها موضعاً لحديث القاصي والداني.

لقد خلقت السمات الشخصية التي تتمتع بها إيران مثل ازدهار العرفان وعلمائه المشهورين الذين لا مثيل لهم مثل ابن سينا، السعدى الشيرازي، حافظ الشيرازي وجلال الدين الرومي إلخ.. وكذلك مثل الطبيعة الجغرافية التي تحظى بها إيران والمتمثلة في الفصول الأربعة وما فيها من خصائص مناخية رائعة ومتنوعة بين ما هو جبلي وما هو معتدل وما هو صحراوي إلخ، وأيضاً مثل تعايش الشعب الإيراني مع الأديان والمذاهب المختلفة خاصة الشيعة والسنة واليهود والمسيحيين وهو الشعب الذي ترجع أصوله أيضاً لأصول عرقية وقومية مختلفة كالأكراد والورستان والفرس والعرب والبلوش.. خلقت كل هذه السمات ظروفها وخصائصها «بيئية - طبيعية - بشرية» تتميز وتختص بها إيران، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن أرض إيران تتميز بقدرتها على زراعة ٨٥٪ من المنتجات الزراعية ومن المتوقع أن تختص إيران بإنتاج أكثر من ٥٠٪ من إنتاج محاصيل زراعية مثل الرمان والفسق والزعفران، لكن على الرغم من كل ما سبق فإن عدد السائحين الذين يأتون إلى إيران من أقصى مناطق العالم يقل عن عدد السائحين الذين يزورون دولاً مثل أسبانيا وإيطاليا على مدار أسبوع واحد فقط!! ومن حيث القيمة فإن حصة إيران من العالمي للسياحة تقل عن ٢٪ في حين أنه إذا ما أردنا أن نحسب قيمة هذا الدخل وفقاً لمعيار عدد السكان أو لمعيار مساحة الأرض فإن حصة إيران يجب أن تكون أقل بكثير جداً من ١٪ (أي حوالي ٥) مليار دولارات.

ضرورة تحديد السياسات:

مما لا شك فيه أن أهم عامل في ضعف أو قوة هذا الوضع يتمثل في عملية وضع وتحديد السياسات، اللازمة. فعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها إيران خلال فترة التسعينيات بشكل عام وخلال فترة الحكومة الحالية بشكل خاص - من أجل جذب السائحين، إلا أنه لم يتم حتى الآن تشخيص السياسات اللازمة بسبب الصدمات والصراعات الحزبية. فعلى سبيل المثال لم يتم حتى الآن الإجابة على الأسئلة الآتية:

منذ أن قام كل من «كورش» و«داريوش» كبار الملوك الهخامنشيين - بإنشاء الطريق الملكي، والذي بلغ طوله ٢٥٠٠ كم وتجهيزه بالوسائل اللازمة مثل الاستراحات الخاصة بالقوافل، ومناطق البريد، أخذ الإيرانيون يعطون اهتماماً خاصاً بالسياحة والضيافة، وهو ما يؤيده إنشاء وتجهيز الطرق الرئيسية مثل طريق الحرير في عصر الاشكانيين، طريق مشهد - كربلاء في العصر الصفوي.

وكانت إيران واحدة من أفضل الدول للسائحين وهو ما تشهد به كتب الرحالة وأدب الرحلات الذين زاروا إيران. ويقول السائح الفرنسي المشهور «شاردن» الذي زار إيران في العصر الصفوي - في كتابه «لا يوجد دولة في العالم تماثل إيران في السياحة والترفيه سواء من حيث انخفاض معدلات الأخطار وزيادة الأمن في الطرق حيث كانت تتميز بالأمان المطلق، أو من حيث انخفاض معدل النفقات سواء بالنسبة للقوافل أم المسافرين، هذا فضلاً عن انتشار أماكن الإقامة المجانية على طول الطرق من جانب وزيادة الطرق المعبدة والكباري في النقاط صعبة العبور من جانب آخر. ومن جملة الأسباب التي دفعت الإيرانيين للإهتمام بالسياحة ما يلي:

- إهتمام القرآن الكريم الخاص بالسفر وتأكيده المتكرر على ذلك وهو ما تمثل في ذكر وورود آيات مثل «قل سيروا في الأرض».

- الاستفادة من روح الضيافة والعلاقات الناتجة عن استقبال الضيوف.

- التعرف على التأثيرات الاقتصادية الإيجابية وكذلك الثقافات وهو ما ينتج عن دخول وخروج المسافرين.

وفي العصر الحديث وخلال العقود الأخيرة صارت إيران - بوصفها واحدة من أقدم عشر دول في العالم موضع إهتمام السائحين، فقفز عدد السائحين من (٢٤١) ألف شخص في عام ١٩٦٨ إلى (٦٧٨) ألف سائح في عام ١٩٧٤ بمتوسط نمو بلغ ٢٢,٥٪ سنوياً.

ومع إنتصار الثورة في عام ١٩٧٩ وبسبب إندلاع الحرب وما أفرزته من ظروف خاصة إنخفض عدد السائحين الذين زاروا إيران بشكل لافت للنظر إلى ما يعادل العشر في عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كما انخفض عدد الذين زاروا إيران في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ إلى (٨٦) ألف شخص. وبعد إنتهاء الحرب وتغير ظروف إيران أخذ يزداد من جديد عدد السائحين لإيران بشكل لافت للنظر فقفز من (٢٤٩) ألف سائح عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى (٥٧٣) ألف سائح عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦، وفي العام الماضي ٢٠٠٠ وصل إيران قرابة مليون و٨٥ ألف سائح ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١,٣ مليون سائح في عام ٢٠٠١.

من أين يأتون؟

- هل مشكلة عدم جذب السائحين ترجع الي التضاد الثقافي أم أن هناك قضايا أخرى معرقة ؟

- بوصف إيران دولة إسلامية فكم يبلغ عدد المسلمين الذين يزورون إيران والذين يبلغ عددهم ١,٢ مليار مسلم؟ ومن جملة السكان غير المسلمين والبالغ عددهم ٤,٣ مليار نسمة كم عدد السائحين الذين يزورون إيران؟

- إذا ما قبلنا أن ٢٠٪ من جملة هؤلاء السكان يحبون السفر فكم تبلغ النسبة التي ترغب في زيارة إيران من هذه الـ ٢٠٪؟

- ما هي الامكانيات التي نمتلكها في هذا الصدد؟ وأين توجد مراكز الترويج والتتزه؟

إن البعض يعتقد في أن السبب في انخفاض عدد المسافرين إلي إيران يرجع إلي إنعدام الأمن في المنطقة فهذا يجب أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: إذا كان ذلك كذلك فلماذا يزور سوريا وهي واحدة من دول هذه المنطقة غير الآمنة هذا إن صح القول ٢,٣ مليون شخص سنويا ، ولماذا يبلغ دخلها من السياحة أكثر من ملياري دولار؟

وفيما يخص القضايا الثقافية يوجد مثل هذا النوع من التفكير والتساؤل أيضاً. فمع التسليم بأن كثيراً من السائحين يحبون ويفضلون النمط الغربي من الثقافة المبتذلة وأن هؤلاء لا يرون لزوماً للسفر إلي إيران، إلا أن الأمر المؤكد أن هناك أيضاً كثيراً من السائحين الذين يولون اهتماماً خاصاً للقضايا الفكرية والثقافية ويحافظون في الوقت نفسه على التقاليد والعادات المجتمعية.

وفي عام ١٩٩٧ أقر كبار صناعة السياحة في العالم - والذين عقدوا مؤتمرهم حول قضايا السياحة العالمية آنذاك في الفلبين - أقروا الطلب الخاص بضرورة أن يحترم السائحون الثقافات والقيم الاجتماعية للأمم وأن يحافظوا علي الميراث القومي لها وأن يحترموا أيضاً النماذج والأعلام والرموز الاجتماعية. ومن المتوقع - مع التصديق علي اللائحة العالمية للأخلاق السياحية، أن يتضاعف عدد مثل هذا النوع من السائحين ثلاث مرات في العالم حتي عام ٢٠٢٠.

تعريف السياحة:

من المشكلات التي تعانيها صناعة السياحة في إيران عدم وجود تعريف دقيق للسياحة، حيث تعتقد غالبية الآراء بأن السائح هو من يسعى لزيادة الآثار القديمة أو لقضاء وقت ممتع أو ترويحى. فإذا كان الأمر كذلك فهل يكون هذا الفهم هو الدافع الحقيقي لزيارة ملايين الأشخاص كل عام إلي ألمانيا والتي تعد واحدة من أغلي الدول في العالم؟ المؤكد أن الإجابة هي: لا. إذا ما هي العوامل التي تؤدي إلي سفر الأشخاص؟ المؤكد أيضاً أنه في حالات الإجابة علي هذا السؤال وكذلك في حال خلق الظروف اللازمة سيكون ممكناً خلق مجالات جذب السائحين الذين تتمحور أهدافهم دائماً في الآتي:

- الراحة والاسترخاء - زيارة الآثار التاريخية القديمة والتعرف علي ثقافة الأقوام الأخرى.

- التعرف علي الطبيعة مثلما هو حادث بالنسبة للمناطق التي تقطنها الحيوانات المتوحشة في أفريقيا.

- المشاركة في الاحتفالات الفنية والثقافية - المشاركة في

المسابقات الرياضية.

- المشاركة في الدورات التعليمية والمؤتمرات العلمية.

- السفر من أجل التجارة - زيارة المعارض الدولية التجارية والصناعية.

- السفر للصحة والعلاج.

فما الذي يقال للسائح في إيران والذي يسافر للسياحة والترويج وزيارة المناطق الأثرية؟

لقد صادرت الآن كلمة سائح مترادفة مع وفرة الآثار القديمة وبهذا المعني فإن كل مدينة توجد بها آثار قديمة تدعى استعدادها لجذب السائحين!! ولكن المؤكد أنه قد صارت هناك عوامل أخرى متعددة لخلق الدافع لدي الأفراد الذين يحبون السفر.. مثل عملية تنظيم المسابقات في المجالات الرياضية المختلفة والتي صارت واحدة من الأسباب الرئيسية للسفر خاصة في أوروبا، وهو ما نراه بوضوح في المنافسات التي تقوم بين الدول لإستضافة مثل هذه المهرجانات الرياضية وبسيما مهرجان مسابقة كأس العالم لكرة القدم أو مهرجان الدورات الأوروبية رغم ما تفرضه مثل هذه المسابقات من مستويات عالية جداً من الانفاق الذي تتحمله الدول المنظمة. لكن على الرغم من ذلك نجد تنافساً قوياً بين الدول نظراً للعائدات المتنوعة التي تحققها من جراء ذلك وعلي سبيل المثال فإن تنظيم استراليا الجيد لدورة الألعاب الأولمبية قد أدى إلي جذب ثمانية ملايين شخص خلال مدة إقامة الدورة ومن المتوقع أن يستمر هذا الجذب طوال السنوات الأربع القادمة لدرجة أنه قد بات من المؤكد زيارة قرابة ٢٢ مليون سائح لسدني في السنوات الأربع القادمة.

نفس الشيء بالنسبة للمهرجانات الفنية الدولية وكذلك المعارض المتخصصة الصناعية والتجارية والعلمية بل والعسكرية وأيضاً فضلاً عن دوافع أخرى للسفر يفرضها التقدم العلمي في المجالات المختلفة كالسفر بغرض العلاج.

ضعف الإمكانيات الإيرانية:

من جملة الأسباب المعرقة لنمو صناعة السياحة في إيران ضعف الإمكانيات وذلك علي الرغم من الخطوات التي قامت بها الحكومة الإيرانية خلال الفترة الماضية حيث أثرت عملية تنمية المجتمع الإيراني خلال العقدين الآخرين بشكل سلبي علي معدلات الانفاق الخاصة بتوفير القدرات والمتطلبات اللازمة لصناعة السياحة وفي هذا الصدد فإن أهم المشاكل تتمثل في الآتي:

أ- النقل والمواصلات:

من جملة المعضلات والعوامل الأساسية لعدم تنمية صناعة السياحة الإيرانية المستوي المتدهور للنقل والمواصلات وبشكل خاص قطاع الطيران، الذي يعد الوسيلة الأسيلة للسفر للخارج. وتتمثل جوانب ذلك التدهور في:

- عدم وجود طيران مباشر بين إيران وبين مناطق العالم الرئيسية وهو ما صار سبباً لحرمان إيران من أن تصبح دولة ترانزيت جوي، الأمر الذي حرّمها من أعداد كثيرة من المسافرين من جانب، وصرف كثيراً من السائحين عن القدوم إلي إيران من جانب آخر. وفي المقابل نجد أن امكانية الذهاب والعودة إلي أي دولة عن طريق دبي قد وصلت لمستوي جعل

منها وسيلة اقتصادية غير عادية، بل إن جزءاً من تكلفة سفر الإيرانيين للخارج أو عودتهم لإيران تدفع وتسدد لخزانة دبي! - عدم توافر تذاكر الطيران ذات اليوم الواحد. - التأخر في مواعيد إقلاع الطائرات والذي قد يستمر يوماً بليلاً.

- التعقيدات المختلفة من جانب الهيئات والمؤسسات المختصة وغير المختصة ومن بينها «الجمارك» و«قوات الشرطة». - ضعف الطرق البرية وعدم وجود الطرق الحديدية المناسبة ووجود، مثل هذا الأمر في دولة واسعة كإيران والتي قد يستلزم السفر فيها من مدينة لأخرى قطع مسافة ١٠٠٠ كم، من المؤكد أنه يشكل عقبة رئيسية في طريق ذلك، فضلاً عن افتقار الطرق في المناطق الصحراوية والجبلية للإمكانات الضرورية واللازمة للسفر الطويل.

- ارتفاع عمر وسائل النقل والمواصلات خاصة الطائرات، القطارات والأتوبيسات.

ب - الإقامة:

من أهم أوجه القصور الأخرى التي يشهدها قطاع السياحة في إيران عدم وجود أماكن الإقامة بالشكل والكثافة اللازمين وكذلك عدم وجود أماكن استقبال وضيافة جيدة.

لقد وصل النقص في الفنادق لدرجة أن أكثر المدن لا يوجد فيها فندق واحد مناسب، وعلى سبيل المثال فإن مدينة «قم» التي يزورها ٥٠ ألف سائح سنوياً لا يمكن الإقامة فيها أكثر من ليلة بسبب عدم وجود أماكن إقامة مناسبة. والفنادق المطابقة للمواصفات الدولية توجد فقط في شمال إيران لكنها أيضاً غير متوافرة بالمستوى والشكل اللازمين. فمدينة مشهد - علي سبيل المثال - على الرغم من أن ٣ ملايين مسافر يمرون عبرها أو يزورونها على مدار العام - والتي تعد من أهم مناطق السفر الرئيسية في إيران - لا يوجد فيها سوى ثلاثة أو أربع فنادق مطابقة للمواصفات الدولية اللازمة، أما بقية الفنادق فهي على العكس تماماً.

ما سبق يعد الوجه الأولي للعملة أما الوجه الثاني فيتمثل في ضعف مستويات الخدمة وارتفاع معدلات رسوم الخدمة.

ووفقاً لاستطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة السياحة الإيرانية فإن ٢٦٪ من السائحين اعتبروا أن وضع «الصحة» في الفنادق الخمس نجوم «متوسط» في حين أظهر أكثر من ٦٠٪ منهم عدم رضائهم عن وضع الطعام والشراب في المطاعم والفنادق.

ج - الاستقبال:

الأوضاع الخاصة بصالونات الاستقبال أسوأ من أوضاع الفنادق، فأغلب المطاعم موجودة في بدورم العمارات، ولا تتوفر فيها الشروط اللازمة للاستقبال، والكثير من المدن لا توجد بها المطاعم الملائمة، بل إن إمكانية استقبال عدد من الأفراد في المطاعم الموجودة بالفعل محصورة في عدة ساعات، حيث تمتنع جميع الفنادق عن تقديم خدماتها بعد الساعة ١١ ليلاً.

كذلك فإن عدم الرعاية الصحية وعدم تعليم وتدريب وتثقيف أطقم الاستقبال والضيافة وعدم درايتهم بطرق الضيافة المطلوبة، وكذلك عدم تنوع الطعام تعد من المشكلات الأخرى

التي تعاني منها صالونات الاستقبال والضيافة.

د - السلوك الاجتماعي:

من المسلم به أن السائح الذي يتحمل عدة مئات أو عدة آلاف من الدولارات من أجل السفر لمكان ما - هذا السائح ينتظر في البلد الذي يسافر إليه عدم وجود ممنوعات، والدول التي إختارت تنمية صناعة السياحة كهدف لها قد أولت اهتماماً خاصاً بهذه المسألة. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، نتيجة لعدم رضا السائحين بشأن زى سائقي التاكسي تم وضع قانون بتغريم سائقي التاكسي المخالف ١٢٠ دولاراً وكذلك يجب على الموظفين الذين يتعاملون مع السائحين - وفقاً للوائح الصادرة في عام ١٩٩٦ حول هذا الصدد - أن يكون تعاملهم مع السائحين مصحوباً دائماً بالإتسامة وهو ما يوجد أيضاً في الدول التي نجحت في صناعة السياحة وهذا أمر يديهي، أما في إيران فلا تراعى مثل هذه البديهيات.

هـ - رعاية الجمال والذوق العام:

من المعروف أن منطقة الألب تعد من أفضل المناطق الترفيهية في أوروبا حيث تجذب هذه المنطقة اهتمام السائحين منذ قرنين ونصف قرن. وفي عام ١٩٩٤ قام المسؤولون عن هذه المنطقة بإصدار قرار بعدم عبور الكاميونات الثقيلة وعربات النقل من أنفاق وطرق منطقة الألب وذلك لحمايتها من تلوث الهواء. ولهذا فإذا كان من الضروري عبور هذه الوسائل منطقة الألب فإن نقلها يتم بواسطة القطار.

لكن الوضع مختلف تماماً في إيران، حيث لا يبدي المسؤولون المختصون أي اهتمام بالمحافظة على نظافة الهواء أو حتى حماية الآثار الطبيعية. وعلى سبيل المثال، فإن المنطقة الشمالية والسواحل الإيرانية المطلة على بحر الخزر تحظى بوضع مماثل لمنطقة الألب من حيث المياه والهواء والطبيعة. لكن مع هذا لا تحدث الاستفادة المرجوة منها، بل إنه بسبب عملية البناء والتعمير التي تحدث من دون أي برنامج أو تخطيط يتم تشييد فيلات ساحلية ومدن صغيرة. بل إن الوحدات التجارية تقام بما لا يتفق وطبيعة المنطقة، هذا فضلاً عن تحويل المناطق الزراعية منها لمناطق سكنية، وكذلك اسناد مسؤولية الغابات للقطاع الخاص الذي لا ضابط له فتكون النتيجة في النهاية تنمية غير مطلوبة وبدون برنامج أو تخطيط وفي حالة غياب تام للوعي.

نفس هذه الأمور نجدها في غرب البلاد وذلك على الرغم من وجود بحيرة أرومية وما يمكن أن تحققه من دخولات اقتصادية.

أيضاً في الجنوب حيث سواحل الخليج الفارسي وبحر عمان حيث لا تتم الاستفادة مطلقاً من هذه المناطق الدافئة في الأوقات التي تعاني فيها مناطق إيران من البرودة الشديدة حيث لازالت هذه المناطق الجنوبية مفتقرة لأبسط الامكانيات.

نفس الشيء في المناطق الأثرية القديمة. فمدينة مثل «يزد» والتي تتمتع بطابع وطراز معماري خاص بها، نجد بها زحفا للمنشآت والمباني الحديثة يتم دون أدنى مراعاة للطابع الكلاسيكي للمدينة فيها، الأمر الذي أفقدها أصالتها وجمالها التقليديين، بل إن طهران نفسها التي هي عاصمة لواحدة من أقدم المجتمعات البشرية، هذه المدينة فقدت طابعها الشرقي وأصالتها الشرقية وذلك بسبب التخطيط المعماري الذي يسري فيها

بشكل سرطاني .
والواقع أننا لم نستفد بالشكل الواجب من مظاهر الجمال
ومواطن الجذب في بلدنا لجذب السائحين فحسب، بل إننا دون
إلى اهتمام خلقنا البيئة اللازمة لإفنائها والقضاء عليها أيضاً.
إحصائيات وأرقام:
بلغ عدد السائحين الذين زاروا إيران خلال أعوام ٩٥ و ٩٦

و ١٩٩٧ ما يلي: ٩٠٨، ٤٨٨، ٤٤٩، ٥٧٣، ٠٩٢، ٧٦٤ علي
التوالي. ثم قفز الرقم ليصبح ١، ٠٠٧، ٥٩٧ سائح خلال عام
١٩٩٨ وعلي مدار العامين الأخيرين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وبسبب
التعاون الجيد بين المنظمة الدولية للسياحة مع المؤسسات ذات
الصلة فقد نمت السياحة بشكل لافت للنظر بحيث صار من
المتوقع أن يصل عدد السائحين ٤ ملايين سائح حتي نهاية
٢٠٠٥.

جدول (١) توزيع عدد السائحين
خلال فصول السنة علي مدار الأعوام ٩٧ - ١٩٩٩

العام	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٨
الربيع	١٨٤٧٦٧	١٧٦٧٧٥	٢٢٨٠٤
الصيف	٢٣٨٠٠٢	٢٥٧٤٠٢	٣٣٢٠٤٩
الخريف	١٩٤٤٣١	٣٠٥٢٢٩	٣٩٣٧٤٥
الشتاء	١٤٦٨٩٢	٢٩٨١٩١	٣٤٦١٦٦
المجموع	٧٦٤٠٩٢	١٠٠٧٥٣٧	١٣٠٠٠٠٠

جدول (٢) النسبة المئوية
لشغل الحجرات في الفنادق المختلفة

الفنادق	نسبة الشاغلين إلى عدد الحجرات
٥ نجوم	٪٩٧
٤ نجوم	٪٩٥
٣ نجوم	١٠٥٨
نجمتان	٢٠١٢
نجمة واحدة	٢٠٧٢

جدول رقم (٣) بيان عدد الفنادق عن كل فئة ونسبتها المئوية
لإجمالي عدد الفنادق ودور الإقامة في إيران

الفنادق	العدد	النسبة المئوية لإجمالي عدد الفنادق
٥ نجوم	٩	٪٤
٤ نجوم	١٩	٪٩
٣ نجوم	٥٦	٪٢٠٦
نجمتان	١٨٥	٪٨٠٥
نجمة واحدة	١٩٢	٨٠٩
اللوكاندات «نور الضيافة»	١٧٠٨	٧٨٠٥
الاجمالي	٢١٦٩	٪١٠٠

جدول رقم (٤) يبين مناطق قدوم السائحين
وعدهم وفقاً لفصول العام

المنطقة	الربيع	الصيف	الخريف	الشتاء	الاجمالي
جنوب آسيا	٥٧٩٣١	٨٤٣٥٣	١٠٠٠٢٧	٨٧٨٨٩	٣٣٠٢٠٠
شرق آسيا	٤٠٨٣	٥٦٤٥	٧٠٤٩	٦١٩٤	٢٣٧٠
آسيا الوسطى	٤٠١٤	٥٨٤٥	٦٩٣١	٦٠٩٠	٢٢٨٨٠
القوقاز	٨٩٤٠٥	١٣٠١٨٣	١٥٤٣٧٢	١٣٥٦٤٠	٥٩٦٠٠
الشرق الأوسط	٢١٨٠٤	٣١٧٤٩	٣٧٦٤٨	٣٣٠٨٠	١٢٤٢٨٠
أوروبا الشرقية	٣٧٦٣	٥٤٨٠	٦٤٩٨	٥٧٠٩	٢١٤٥٠
أوروبا الغربية	٤٥٥٦٩	٦٣٦٥٣	٧٨٦٨٢	٦٩١٣٥	٢٥٩٧٤٠
أمريكا	٦٧٤	٩٩٦	١٨٨١	١٠٣٨	٣٩٠٠
أفريقيا	٨٢١	١١٩٦	١٤١٨	١٢٤٦	٤٦٨٠
الاجمالي	٢٢٨٠٧٥	٣٣٢٠٩٩	٣٩٣٨٠٦	٣٤٦٠٢٠	١٠٣٠٠٠٠٠

رئيس مجلس الشورى الإسلامى يلتقى العاهل الأردنى

انتخاب ٢٢/١/٢٠٠١

الفارسى فى جامعات الأردن، وإرسال البعثات الطلابية الأردنية الى جامعات إيران، وتبادل الزيارات من الأساتذة والطلبة الأردنيين مع المراكز العلمية والثقافية لجمهورية إيران الإسلامية، يعد خطوة هامة لدعم العلاقات الثقافية بين البلدين .

وأضاف : «ان البعد الدولى للبرلمانات يتمثل فى مناقشة الاتفاقيات الدولية التى ترغب حكوماتها فى توقيعها، وتنفيذ بنودها والموافقة عليها». واستطرد : «ان تشكيل اتحاد برلمانات الدول الإسلامية يعد نموذجاً على تعاون هذه البرلمانات فى أكثر من جانب». وأشاد بدور مجلس النواب الأردنى فى تأسيس هذا الاتحاد . وأشار كروبي لإيفاء مجلس النواب الأردنى بدوره فى المجالات الدولية. واعتبر ان أمامه دور وأولويات خاصة فى تفعيل الدورى للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى .

وجاء فى جانب من حديث رئيس مجلس الشورى الإسلامى : «ان فلسطين وعاصمتها الأبدية، يعنى القدس الشريف، ليس فقط الأرض، ولكنها بمثابة القلب الدامى لكل الشعب الإسلامى والعالم الحر، والدفاع عن حقوق هذا الشعب يعد عنواناً لثقافة الباحثين عن الحق والعدالة على مستوى العالم» .

وقال : «ان الأمة الإسلامية لن تتغاضى عن شبر من القدس وأرض فلسطين، ويجب ان يبقى تحرير القدس من الأولويات والمحور الرئيسى لشئون العالم الإسلامى» .

التقى مهدي كروبي ، رئيس مجلس الشورى الإسلامى، والوفد المرافق له الملك عبد الله الثانى ملك الأردن . وقد أعلن عبد الهادى المجالى، رئيس مجلس النواب الأردنى، وضيف الشرف المرافق لرئيس مجلس الشورى الإسلامى، ان الملك عبد الله الثانى سيقوم بزيارة إيران خلال الشهر القادم. ووصف لقاء رئيس مجلس الشورى الإسلامى بالعاهل الأردنى، بأنه خطوة هامة لتعميق العلاقات بين الجانبين .

- كلمة كروبي أمام مجلس النواب الأردنى :

شرح مهدي كروبي ، رئيس مجلس الشورى الإسلامى، فى كلمته أمام مجلس النواب الأردنى، السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بفلسطين والعلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية .

وقال : «ان جمهورية إيران الإسلامية فى سياستها الخارجية المبنية على إزالة التوتر والمعتمدة على مشروع حوار الحضارات الذى وافقت عليه الأمم المتحدة ، تضع اطاراً مناسباً لتعميق العلاقات بين الأمم المشتركة فى التاريخ والأفكار المختلفة» .

واعتبر كروبي ان هذا الأمر الفرصة التاريخية المطلوبة لنبذ الخلافات والنزاعات والسعى الجدى لإقرار السلام والأمن والعدالة لكل البشرية .

واعتبر رئيس مجلس الشورى الإسلامى، فى إشارة لوجود مشتركات دينية وثقافية بين البلدين، ان العلاقات السياسية بين البلدين خلال السنوات العشر الأخيرة، ماضية الى التوسع والتعميق، وأن ايجاد قسم للغة والأدب

وزير خارجية كوبا يسلم خاتمي رسالة فيدل كاسترو

انتخاب ٢٤/١/٢٠٠١

قدم وزير خارجية كوبا ، خلال لقائه بالسيد محمد خاتمي ، رسالة خطية من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو .

وأشار رئيس الجمهورية ، خلال هذا اللقاء ، لبالح احترامه لثورة الشعب الكوبي لنيل استقلاله ومقاومته للضغوط الأجنبية ، كما أشاد بالعلاقات الطيبة بين البلدين بعد الثورة الإسلامية ، وقال : «ان ثورتنا الإسلامية أيضا قامت للحفاظ علي الاستقلال وتأمين مصالح الشعب الإيراني ومعارضة القوي العظمي ، كما فعل الشعب الكوبي في ثورته مما أثار غضب القوي العظمي ، . واعتبر خاتمي ان الحظر الأمريكي علي البلدين من جملة الأسباب التي تدفعهما للحفاظ علي استقلالهما ومصالحهما القومية . وصرح خاتمي بوجود الاعتراف بالجميل للشعبين الإيراني والكوبي ، وخاصة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وصرح خاتمي : «ان الحكومات التي تقوم علي رغبات الشعب ورأيه تتمتع بالقوة والقدرة يوما بعد يوم وتحقق التقدم في شتي الأصعدة» .

وأعرب خاتمي عن أمله في زيارة هافانا ولقاء المسؤولين في كوبا ، مشيرا الي أهمية هذه الزيارة في الإسراع بتنفيذ التعاون في المجالات الثنائية بين البلدين ، كما دعا فيدل كاسترو لزيارة طهران .

وخلال لقاء وزير الخارجية الكوبي بالرئيس الإيراني ، أبلغ المسئول الكوبي تحيات رئيس بلاده الحارة للرئيس الإيراني ، وتناول العلاقات بين البلدين وموقف الشعب الإيراني من الحظر الأمريكي والضغوط الدولية والحرب العراقية ، كما اعتبر عام «حوار الحضارات» نقطة تحول ، وقال : «يمكن لكلا البلدين تحقيق التعاون المشترك في الشؤون الدولية مثل العولمة والأخطار الناجمة عن العالم ذو القطب الواحد وضرورة إصلاح هيكل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية» .

رئيس مجلس الشعب المصري يدعو نظيره الإيراني للمشاركة في فعاليات مؤتمر دولي للدفاع عن الانتفاضة

انتخاب ٢٩/١/٢٠٠١

قدم [جليل سازكر نژاد] ، عضو هيئة رئاسة مجلس الشوري الإسلامي وعضو اللجنة الثقافية بالمجلس ، دعوة رئيس مجلس الشعب المصري الي رئيس مجلس الشوري للمشاركة في فعاليات مؤتمر دولي للدفاع عن الانتفاضة الفلسطينية . وجاء في تقرير الإدارة العامة للثقافة والعلاقات العامة في مجلس الشعب الإسلامي ، ان سازكر نژاد ، الذي كان قد سافر للقاهرة للمشاركة في أعمال لجان الثقافة لمجالس الحضارات القديمة للمتوسط ، وعلي هامش هذا المؤتمر ، وخلال لقائه وحديثه مع رئيس مجلس الشعب المصري ، تسلم الدعوة الخاصة بحجة الإسلام والمسلمين مهدي كرويي للمشاركة في فعاليات مؤتمر دولي للدفاع عن الانتفاضة الفلسطينية .

ترحيب أرمينيا بالمباحثات المشتركة مع أنقرة وباكو لحل أزمة قره باغ

كيهان ٢٥/٢/٢٠٠١

أعلن وارطان او سكائيات وزير خارجية أرمينيا أن إيران تساند وتؤيد فكرة عقد جلسة ثلاثية مشتركة مع وزراء خارجية تركيا وأذربيجان ، وصرح أن أرمينيا ترحب بمقترح أنقرة في هذا الخصوص . وقد أعلنت وكالة أنباء ميديا برس غير الرسمية أن إسماعيل جم وزير الخارجية التركي قد أعلن مؤخراً ترحيبه بهذا اللقاء الثلاثي الذي يجمع وزراء خارجية كل من تركيا وأذربيجان وأرمينيا . وقد رحب اوسكائيات في لقائه مع رؤساء الغرف التجارية الأرمينية التركية بجهود هذه الغرف في خلق علاقات اقتصادية بين ايران وأنقرة . ومن المعروف أنه لا توجد روابط سياسية مباشرة بين تركيا وأرمينيا بسبب إنجاز تركيا لبأكو في قضية قره باغ والنزاع التاريخي بين البلدين ، في حين أن مصادر الأنباء تؤكد وجود تبادل تجاري حدودي بين أرمينيا وتركيا .

الخبراء الأمريكيون يتوقعون إلغاء الحظر التجاري على إيران

إيران ٢٠٠١/٢/١٥

في سياق الكلمة التي ألقاها
إثنان من الخبراء الأمريكيين
المشاركين في مؤتمر تنمية الطاقة
في الشرق الأوسط والذي عقد في
لندن، تحدثا عن مستقبل الحظر
التجاري أحادي الجانب والذي
تقرضه واشنطن على إيران وليبيا
وقد ذكر [جيفري كيم] مدير
البرامج الإقليمية في مركز
نيكسون الأمريكي، أنه اتضح من
لقاءاته مع الأشخاص الذين كانوا
يدافعون عن إقرار أحادي الجانب
بواسطة الكونجرس الأمريكي
بفرض حظر تجاري على ليبيا
وإيران، أصبحوا الآن لا يرغبون
في تمديد العمل بهذا القانون بدءاً
من الصيف القادم.

وفي هذا الإطار، ذكر [بيورلي
رودي] رجل القانون الأمريكي،
أنه مع انتهاء العمل بقانون الحظر
الاقتصادي على ليبيا وإيران
والذي من المفترض أن ينتهي
العمل به في الخامس من أغسطس
عام ٢٠٠١، فعلي الحكومة
الأمريكية الجديدة برئاسة جورج
بوش، إما أن تلغي هذا الحظر
نهائياً أو - على أقل تقدير - تخفف
من حدته.
ويعد أن أوضح الأبعاد القانونية
لقانون الحظر هذا، ومجالات
التعاون الممكنة للشركات
الأمريكية مع إيران في ظل
الظروف الراهنة، أضاف: «إن أي
قرار أحادي سيتخذ بشأن الحظر
الاقتصادي على ليبيا وإيران، من
المتوقع ألا يطاول الاستثمار
وتواجد شركات البترول الأمريكية
في إيران».

وزير البترول الإيراني: لا يمكن انتظار توزيع موارد بحر قزوين إلى الأبد

انتخاب ٢٠٠١/١/١٦

أعلن وزير النفط الإيراني في إشارة لموضوع توزيع موارد بحر قزوين، أنه لا يمكن أن ننتظر إلى الأبد وضع نظام جديد لتوزيع هذه الموارد، والتي من المفترض أن لإيران نصيب منها.
وفيما يتعلق بالتنقيب عن البترول في بحر قزوين، وخلال استعراضه للخطوات التي اتخذت من جانب وزارته في هذا الصدد، قال: «تم توقيع اتفاقيات مع شركات [شل]، [لاسم] للتنقيب عن البترول في هذه المنطقة، نصت علي التنقيب عن آبار بترولية علي عمق ١٠٠ م، ونظرا للنقص التقنيات اللازمة، سيتم طرح مناقصة للتنقيب عن آبار علي عمق ١٥٠ م، ستعلن نتائجها في أسرع وقت ممكن».

وقال «ببزن نا مدار زنكنه» موضحاً وشارحاً لبعض المبهمة المثيرة للقلق والتي تضمنتها الاتفاقيات والخاصة بـ (البيع بالمقايضة):
«إن هذا النظام هو استنباط جديد من الدولة، ويجب مراعاته وتنميته وصولاً إلى الكمال، ومن خلاله تتحقق الفائدة لكلا الطرفين، وبعبارة أخرى، تنمية مصادر البترول والغاز التي لدينا تحقق لنا الفائدة من جهة، كما تحقق الفائدة للطرف الآخر».

وأضاف، مؤكداً علي قرار الحكومة المبني علي زيادة إنتاج البترول في الخطة الثالثة للتنمية: «إن إنتاج البلاد السنوي من البترول أقل من ٣٠٠ ألف برميل، فإذا أهملنا مجالات التنقيب وتطوير الآبار المنتجة بالفعل، مع انخفاض المخزون، سينخفض إنتاجنا مرة أخرى».

وفي إشارة إلى الخفض المتوقع لسعر برميل البترول في ميزانية العام القادم ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، وآثاره السلبية قال وزير البترول الإيراني: «إن سعر برميل البترول في ميزانية العام القادم غاية في العدل والاعتدال، وسيؤدي هذا السعر إلى تصحيح الأوضاع في السوق العالمية».

رفسنجاني: لا توجد أي قوة يمكنها أن تقضي على الديكتاتورية سوى رجال الدين

همبستكي (التضامن) ٢٠٠١/٣/١

في زيارته لمحافظة خوزستان قال «هاشمي رفسنجاني» رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام: في إيران لا يمكن لأي قوة أن تقضي على الديكتاتوريات المختلفة سوى رجال الدين بالإعتماد علي الشعب الإيراني، وذلك لأن الحوزات العلمية هي الحصن والضمان من أجل الإسلام والثورة.
ولهذا يجب أن يعلم الأعداء أن أي قوة حزبية كانت أم غير حزبية لا يمكنها ولا تستطيع أن تحل محل رجال الدين أو أن تأخذ مكانهم.

لقد أكلت الأحزاب بعضها بعضاً أثناء الثورة وحين كان الانتصار لم يبق فقط سوى رجال الدين وهم الذين استطاعوا أن يخرجوا الثورة إلى الوجود.
من أجل هذا يسعى العدو دائماً لكي يفصل أو يفرق بين رجال الدين والشعب مثلما حدث إبان الثورة الدستورية حيث استطاعت إنجلترا عن طريق الفصل بين «آية الله كاشاني» وبين «مصدق» أن تسحق القوميين.

واليوم، فإن العالم يسعى ويمضي في إطار من الأفكار العالمية، ونسي الناس الديكتاتورية وصاروا يحددون مصائرهم عن طريق آرائهم التي يبدونها أو يدلوها بها في قضية ما أو أمر مصيري ما يرتبط بهم ونحن نستطيع أن نؤدي مهامنا وأن ندير العمل بما لدينا من رأسمال يمنحنا إياه الإسلام والسنة من جانب وبالإعتماد علي فكر أهل البيت من جانب آخر بشرط أن يظل رجال الدين أهلاً للمعارف والعلوم الإسلامية والتنفيذ الدقيق للتعاليم الإسلامية.

مشروع مشترك للعرب ونحن في سبات

انتخاب ٢٠٠١/١/١٧ ■

٢٩

وهو الأمر الذي طالما دافعت عنه إيران، ماذا يحدث في العالم الإسلامي؟

ان هذا الاجتماع الإقليمي، والذي سيؤدي في النهاية إلى إيجاد وحدة مالية (نقد عربي مشتركة)، وتعديل التعريفات الجمركية، سيزيد من مشاكل إيران، التي لا تستطيع، في الوقت الراهن، تحديد القيمة الجمركية على التجارة البينية لتدعيم الدخل الناتج عن استيراد البضائع للدولة. ووفقاً لتحليلات الخبراء للموقف، فإن فرض رسوم جمركية تجارية على البضائع المستوردة، سيفتح الباب على مصراعيه أمام التهريب، مع الوضع في الاعتبار أن عمليات التهريب قائمة بالفعل من خلال الحدود الجنوبية لإيران.

وليس بجدید ان يشهد التهريب فورة، أدت إليها في الماضي الرسوم الجمركية المرتفعة والمفروضة على التجارة، كذلك زيادة استهلاك البضائع المهربة نظراً لرخص ائتمانها، والموانع البيروقراطية، والقرارات الصعبة،... وزيادة التجارة عبر قنوات غير رسمية، ومن المتوقع، في ظل هذه الظروف، أن الدول المذكورة ستعمل على الإسراع في تنفيذ التعريفات الجمركية الموحدة، مما سيؤدي إلى هروب رأس المال الإيراني إلى الدول العربية المذكورة.

والسؤال الآن، ماهي أفكار وخطط المسؤولين الإيرانيين لحماية رأس المال الوطني للبلاد ومكافحة التهريب والتعامل مع الاتحاد العربي المذكور؟

تنوي الدول العربية الست المطلة على الخليج [المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة - عمان، قطر، والبحرين] والتي تشكل مجلس التعاون الخليجي، إقرار تعريفات جمركية موحدة، سيتم تطبيقها قبل عامين من الموعد المقرر لها والذي كان قد تقرر في سنة ٢٠٠٣. ومن المنتظر أن تعمل الدول الست المذكورة في اجتماعها الأخير في البحرين، على التعجيل لإقرار هذه التعريفات.

وتعد التعريفات الجمركية المشتركة، الخطوة الأولى للوصول إلى عملة موحدة للمنطقة (على غرار اليورو، في أوروبا)، وإقامة منطقة تجارية موحدة إلى الجنوب من إيران.

لقد قررت الدول العربية في خليج فارس، من أجل الإسراع في مباحثاتها مع الاتحاد الأوروبي وتبوء مكانة في التجارة الحرة، تحديد الحدود التجارية للمنطقة بأسرع ما يمكن.

إذا كانت الخطوات التي اتخذتها هذه الدول لإقامة سوق مشترك في المنطقة التي تحوي أكثر من نصف احتياطي البترول، ستؤدي إلى رفاهية الدول العربية في هذا الجانب، فهي بدون شك ستؤدي إلى تفاقم المشكلات السياسية الداخلية في دول ذات ثقل في شمال الخليج، أي جمهورية إيران الإسلامية، الدولة التي تمتلك أكبر حدود بحرية على الساحل الشمالي للخليج.

لماذا لا يكون هناك اتفاق بين قادة الدول الإسلامية لإقامة (سوق إسلامية مشتركة) يضم في عضويته كافة الدول الإسلامية في المنطقة ويعزز (وحدة مالية إسلامية مشتركة)،

كيف سيطر حكام أبوظبي على الإمارات الست الأخرى؟

■ بقلم/ حسين مفتاح زاده ■ انتخاب ٢٠٠١/١/١٥

والرقي، إلا أن المصالح الاستعمارية فرضت أن تكون إمارة أبوظبي هي عاصمة البلاد وحاكمها رئيساً للإمارات العربية المتحدة. ومن الطبيعي أن ينزوي أهالي الإمارات -مكرهين- من حيث المكانة الاجتماعية والمدنية بالمقارنة بحكام أبوظبي، أمام رغبات الاستعمار، والنتيجة أن حاكم أبوظبي يجلس منذ ما يقرب من ٢٩ عاماً علي سدة الحكم بدولارات البترول ورغبة الاستعمار، ويخص ابنائه بالمناصب الهامة في الحكومة.

في الوقت الراهن، هناك سؤال هام يدور في أذهان أهالي الإمارات، وخاصة الشباب مفاده: إذا كانت أبوظبي تحكم الإمارات الأخرى، فالإمارات الأخرى تسأل كيف يخصص حاكم أبوظبي ابنائه بالمناصب العليا؟ وبعد مرور كل هذه السنوات علي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وحصول الكثيرين من ابنائها علي شهادات عليا، هل يجب أن تظل المناصب العليا منحصرة في عدد من أبناء الحاكم؟ ولماذا لا تتم تجربة صلاحية ولياقة الأفراد الآخرين؟

وعلي ذلك نجد أن حكام أبوظبي قد سقطوا في هوة ادعاءاتهم فيما يتعلق بالجزر الإيرانية الثلاث، ومرجع ذلك يستوجب البحث في الخلافات القديمة لهذه الإمارات، حيث أن أفضل السبل لتجميد هذه الخلافات يتمثل في إيجاد عدو مفترض لتحويل الانظار عنها.

إمارة أبوظبي، التي لا يتجاوز تاريخها، أقل من متوسط عمر إنسان، لم يكن محلاً من الإعراب قبل ثلاثة عقود، وكان شغل قاداتها الشاغل هو العمل بالتجارة محملة علي الجمال، ومنذ عام ١٩٦٦ وما بعدها، قام حاكم أبوظبي بالتمرد علي حكم بريطانيا العظمي علي المنطقة، وأطاح بأخيه الأكبر الشيخ شخبوط الذي كان متمتعاً بسجاي أخلاقية من جعلتها عدم الارتباط بالأجانب وشيئاً فشيئاً تغلغل النفوذ البريطاني في المنطقة، خاصة بعد سيطرة حاكم أبوظبي علي شيوخ الإمارات الأخرى، الذين كانوا يريدون الانجليز، واكتشفت شركات البترول النفط في الأراضي والجزر التابعة لهم، وضخت الأموال في جيوبهم، وقد استخدم جزءاً من عوائد البترول في إعمار وتحديث أبوظبي، حتي التأمّت جروح أحاسيس أهالي أبوظبي الناتجة عن تدخل دول أجنبية في شئونهم. وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات علي حكم حكام أبوظبي، المتمتعين بحماية بريطانيا العظمي، واستوثقت عري حكوماتهم، قاموا بتنفيذ خطة جديدة في السيطرة علي شيوخ الإمارات الست الأخرى. وفي عام ١٩٧١، وخلافاً لما يظهره حكام الإمارات السبع، تشكلت دول بإسم الإمارات العربية المتحدة، عاصمتها أبوظبي ورياسة الشيخ زايد، وعلي الرغم من أن إمارتي دبي والشارقة كانتا علي درجة من المدنية وكان سكانهما قد خطوا خطوات نحو الحضارة

زيارة كولين باول والقمة العربية

■ عباس سيد مير

■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠١/٢/٢٨

شارون إلي السلطة، وسبل استئناف المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية والعقوبات المفروضة علي العراق، وأمن العالم العربي وطبيعة العلاقات ما بين الدول العربية وعلاقاتها بأمريكا.

وتمثل هذه الموضوعات السابقة أهم ما تقرر طرحه في القمة العربية القادمة التي ستعقد في نهاية شهر مارس بالعاصمة الأردنية عمان. وعادة ما تحدث هذه

ووجهت جولة كولين باول الشرق أوسطية باعتراضات شعبية واسعة وترحيب صحفي فائر علي مستوي العالم العربي كله. وقد أعريت الأوساط السياسية بالمنطقة عن أملها في أن يقوم باول بمباحثاته مع القادة العرب أخذاً في اعتباره الأوضاع والملابسات الدولية والإقليمية الجديدة. وغلبت علي محاور مباحثات وزير الخارجية الأمريكي مع القادة العرب قضايا محددة مثل أثر وصول

المؤتمرات تأثيرات إقليمية واسعة. لذلك يسعى رجال البيت الأبيض إلى أن يهيئوا المجال قبل عقد القمة لأن تكون قراراتها في إطار السياسات الأمريكية تماما وألا تخرج عنها، وذلك عن طريق القيام بمشاورات مع القادة العرب سابقة علي عقد القمة.

وإذا ما ألقينا نظرة عابرة علي تاريخ العقود السابقة. سنري أنه قبل عقد كل قمة عربية، يتم إيفاد مبعوثو البيت الأبيض إلى المنطقة حتي يقوموا بالمشاورات اللازمة. وعلي سبيل المثال حضر هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ إلى المنطقة وهو وزير الخارجية الأمريكي آنذاك قبل عقد قمة الرباط وسعي عن طريق مشاوراته التي قام بها إلي عدم أخذ الدول الإسلامية موقف مشترك موحد حيال القضايا الفلسطينية، كذلك أرسل جونسون وزير الخارجية الأمريكي الأسبق رسائل إلي الدول الإسلامية قبل عقد قمة الخرطوم بهدف خلق النزاع بينها. وفي عام ١٩٩٠ عقدت قمة عربية قبل هجوم أمريكا وحلفائها علي العراق وتم إدانة اعتداء بغداد علي الكويت. وفي هذه الجلسة تم تهيئة المقدمات النفسية لاتخاذ موقف صارم ضد العراق.

ثم اتخذت أمريكا في فترة ولاية كلينتون أسلوبا جديدا تجاه القمم العربية، وقد طبق هذا التغيير الأسلوبى نظرا لتغير الظروف الدولية والإقليمية، وتمثل في ألا يقوم وزراء الخارجية الأمريكيون بعقد مشاورات فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية قبل عقد مؤتمرات القمة وإنما يعقدون مؤتمرات فرعية كمؤتمر شرم الشيخ (مباحثات عرفات - تل أبيب) وذلك لتنفيذ السياسات الشرق أوسطية الأمريكية.

وعلي أية حال، فلقد أحدثت سياسة نبذ التوتر التي وضعها كثير من دول المنطقة في جدول أعمال سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة الماضية أثارا فعالة في عملية تخطي الخلافات وتقريب الشعوب بعضها ببعض. فكان تقارب إيران والسعودية سببا في زيادة سعر النفط العالمي. كما وضع إسرائيل في مازق من الناحية

السياسية لأن الدول الإسلامية جميعها قامت بتأييد الانتفاضة الفلسطينية وتعهدت بقطع علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل.

كما هيأت سياسة نبذ التوتر الأجواء لالغاء العقوبات المفروضة علي العراق، وعقدت كثير من الدول الإسلامية والعربية معاهدات تجارية مع العراق، وشكل تطبيق دول الشرق الأوسط لمثل هذه السياسات تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية. لذا يبدو أن جورج بوش قد أرسل مبعوثه إلي الشرق الأوسط حتي يحصل عن طريق التفرقة وواد روح التقارب بين الدول الإسلامية علي الأهداف التالية:

١ - استئناف مباحثات السلام، حيث أن إدارة بوش وشارون قد أعلنوا رغبتهما في أن تستأنف مباحثات سلام الشرق الأوسط، ويبدو أن استئناف هذه المباحثات سيبدأ من النقطة التي يحددها شارون لأن مساندة إسرائيل وضعت علي رأس برامج عمل البيت الأبيض، وبناء عليه فقد حدد كولين باول قبل سفره إلي الشرق الأوسط أن هذه الجولة بغرض بحث سبل استئناف مباحثات العرب مع إسرائيل. ويبدو أن باول يعتقد أنه سيجبر الزعماء علي الخضوع لمطالب شارون حتي لا تتوتر علاقاتهم مع واشنطن.

٢ - اعطاء المشروعية لتواجد القوات الأمريكية في الخليج عن طريق تضخيم وزير الخارجية الأمريكي لخطر صدام حسين، وذلك بهدف ضمان استمرار التواجد الأمريكي بالاضافة إلي بقاء خطوط انتاج مصانع الأسلحة الأمريكية في حالة نشاط دائم.

٣ - القضاء علي سياسة نبذ التوتر عن طريق اشغال خلافات الدول العربية الإسلامية كالخلاف بين العراق والكويت وبين بغداد والرياض.

وإجمالا يمكن القول بأن جولة باول في المنطقة تهدف إلي وضع الدول العربية في إطار سياسات إدارة بوش وعدم اتخاذ تدابير في القمة العربية القادمة علي خلاف السياسات الأمريكية والإسرائيلية.

من منطلق صراع الحضارات: فكرة «طالبان» أداة أمريكية في المنطقة

■ جام جم (المرآة المسحورة) ٢٠٠١/٢/٥

طالب «هنتنجتون» في حله بالحد من القوة العسكرية للحضارة الصينية والإسلامية والمحافظة على كفاءة الغرب العسكرية خاصة في شرق وجنوب آسيا، ويوجه «هنتنجتون» اهتمامه أيضا إلى «خطر مواجهة الحضارات الغربية» التي تميل إلى التجديد مع الاعتماد على تقاليدها وقيمها.

ومن وجهة نظره أن الحضارات الحديثة غير الغربية تقترب من الغرب من حيث القدرة على المدى الطويل، ولكن قيمها ومصالحها تختلف أساسا مع مصالح وقيم الغرب، وهذا الوضع يفرض على الغرب المحافظة على القدرة الاقتصادية والسياسية اللازمة لحماية مصالحه في مواجهة الحضارات المذكورة.

ورغم أن نظرية «هانتينجتون» بها تناقضات كثيرة، وكانت موضع انتقاد الكثير من العلماء. إلا أنه سواء قبلنا هذه النظرية أو لم نقبلها، فهناك نقطة مسلم بها، وهي أن القائمين على السياسة الأمريكية يخافون من ازدياد قدرة الدول الأخرى، وأقول قدرة أمريكا خاصة إذا امتزجت قدرة الدول الأخرى بتقاليدها وقيمها وثقافتها. وبناء على هذا نسعي إلى التوصية بحلول لمنع تشكيل أقطاب أخرى للقدرة، والاستفادة من الأدوات الممكنة لذلك الحل.

نظرية أمريكا لأزمة أفغانستان:

مع الاهتمام بالتحليل الذي طرح بخصوص قلق أمريكا من تشكيل أقطاب جديدة للقدرة، فإن أمريكا حاليا تبحث عن أدوات لمواجهة هذه الأقطاب الجديدة للقدرة، وتعتبر أزمة أفغانستان واحدة من الأزمات التي تستطيع أمريكا الاستفادة منها لتدعيم قوتها ومواجهة القوي الأخرى. حتى خروج القوات السوفيتية، كانت أزمة أفغانستان تعتبر واحدة من دلالات قوة الاتحاد السوفيتي في جنوب آسيا والمحيط الهندي وحتى الخليج. وكانت الحدود الجغرافية قد حسرت محاربة الغرب للشيوعية من بحر الخزر إلى الخليج. ولكن مع خروج القوات السوفيتية وانتهاء هذه الامبراطورية الكبيرة، تحولت معادلة القدرة لصالح أمريكا تدريجيا. إلا أن هذه المرحلة أيضا كانت تمثل خطرا لأمريكا، لأن القضاء على خطر الشيوعية سيحول المسلمين المناضلين من محاربة الشيوعية إلى محاربة

عندما طرح (صمويل هنتنجتون) نظرية صراع الحضارات في أواخر الألفية الثانية، لم تفهم هذه النظرية بصدق بسبب الظروف المسيطرة على الرأي العام وحتى المثقفين في العالم والتي نتجت عن الحربين العالميتين المدمرتين.

وبعد حوالي عقدين من فراغ سكان الكرة الأرضية من الحروب والجرائم على نطاق واسع وظهور سياسة الموجة الجديدة في الولايات المتحدة، حلت نظرية هنري كيسنجر أجزاء من لغز سياسة أمريكا الخارجية أمام العالم حيث ظهرت نظرية صراع الحضارات لهنتنجتون كدعامة أساسية.

ومع الاهتمام بظهور حركة طالبان، في العقد الأخير تعتبرها المقالة التالية أساس تقارب أمريكا وباكستان لسيطرة النظرية المذكورة على منطقة ما بين بحر الخزر والخليج.

بالإطلاع على أقوال وكتابات المنظرين الأمريكيين نعرف أنهم رغم نشوتهم بانتصار أمريكا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، لديهم مخاوف أيضا من أفول قوة أمريكا. ويلاحظ أحد نماذج هذا القلق في نظرية صراع الحضارات، فقد أدي قلق «هانتينجتون» من أفول قوة الغرب ورغبته في استمرار سيطرة الغرب إلى التفكير في وسيلة. وبناء على هذا طرح نظريته المحافظة للحفاظ على الوضع الحالي.

ورغم أن قلق «هنتنجتون» يطرح تعريفا ثقافيا للحضارة، إلا أن لديه رؤية مادية قائمة على القوة حيث يقول: «على المستوى العام، تتنافس الحكومات التابعة للحضارات المختلفة مع بعضها البعض لاكتساب القوة العسكرية والاقتصادية نسبيا، وتناضل لسيطرة المؤسسات الدولية والأعصار الثالث، وعلى أساس هذه النظرة تروج لقيمها السياسية والمذهبية الخاصة».

وتشير توصيات «هانتينجتون» للغرب في ختام مقاله «صراع الحضارات» إلى أن نظريته ليست نظرية خالصة، بل هي جدول أعمال للقائمين على سياسة أمريكا الخارجية، وإصدارها في مجلة لها نفوذ كبير في سياسة أمريكا الخارجية، تأكيد على وثائقية هذه النظرية. فقد

الغرب.

وفضلا علي شعب افغانستان المسلم، كان الاسلاميون قد جاءوا من غالبية الدول الاسلامية لمحاربة احتلال السوفيت لافغانستان، وقد مر هؤلاء الاسلاميون بثلاث مراحل منذ احتلال افغانستان حتي الآن. كانت المرحلة الأولى هي فترة تواجد السوفيت في افغانستان، وكانت الحرب أساسا ضد السوفيت والجهاد ضد الشيوعية. وفي المرحلة الثانية حيث خرج السوفيت من افغانستان، ووصل المجاهدون إلي السلطة، وصل الاسلاميون إلي نتيجة هي أن عدوهم الأساسي هو أمريكا، ولذلك توجه اهتمامهم لمحاربة أمريكا. ولهذا السبب كانت إحدى السياسات الأمريكية محاربة الجماعات الاسلامية في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية. وكانت باكستان تعتبر في هذا المجال نقطة ارتكاز أمريكا في محاربة الاسلاميين المضادين لها. وفي هذا الوقت بدأت المرحلة الثالثة بسقوط حكومة المجاهدين وتولية طالبان. وفي هذه المرحلة غيرت أمريكا الحرب بينها وبين الاسلاميين إلي حربهم مع الحضارات الغربية المنافسة.

أمريكا، وفكرة طالبان، وقوي المنطقة:

سبق القول إنه مع ظهور طالبان غيرت أمريكا وباكستان النزاع بين الاسلاميين وأمريكا إلي نزاع الاسلاميين مع القوي، والحضارات الغربية المنافسة. وبالنظر إلي الحضارات غير الغربية في الواقع تعتبر أربع حضارات أو دول عدوة محتملة للغرب، وهي عبارة عن حضارة السلاف - ارتدكس وتشمل روسيا ودول شرق أوروبا الخارجة عن النفوذ الأمريكي، حضارة كنفوشيوس الصينية، وحضارة الهند والحضارة الاسلامية من بين هذه الحضارات الأربع. وقد ذكر «هنتجتون» خطر تهديد حضارة كنفوشيوس والحضارة الاسلامية. أما لماذا لم يورد أي ذكر عن الحضارتين الأخريين، فيرجع إلي حساسية سياسة أمريكا الخارجية. والسبل التي يطرحها «هنتجتون» لمحاربة هذه الحضارات عبارة عن:

- ١ - منع صراع الحضارات غير الغربية مع الغرب.
- ٢ - منع تحالف الحضارات غير الغربية مع بعضها البعض والسعي لإيجاد صراع فيما بينها.
- ٣ - إيجاد صراع داخل كل حضارة.

وبالنظر إلي ظهور طالبان يمكن ادراك أن أمريكا واجهت الحضارات الأربع السلاف - ارتدكس، الاسلام، الهند، وكنفوشيوس بالتحرك أولا أنه مع استمرار أزمة افغانستان وتولية طالبان تحول توجه الاسلاميين القائم علي محاربة الغرب إلي محاربة الحضارات غير الغربية المنافسة للغرب.

وتوجد امثلة كثيرة في هذا الصدد. فآزمة كشمير ودعم

طالبان لمقاتلي كشمير، وتشدد الاتجاه الاسلامي في اقليم سين كيانج الصيني، وآزمة الشيشان وداغستان في روسيا وقلق الروس من أثار طالبان هناك، ودعم طالبان للمعارضين الاسلاميين في قرغيزستان وأوزبكستان، وآزمة البوسنة والهرسك وكوسوفو، ومواجهة روسيا والمسلمين هناك بسبب دعم روسيا لليوغوسلاف.. كلها شواهد تدل علي أن محاربة الاسلاميين لسيطرة الغرب تحولت إلي حرب بين الحضارات الشرقية وخاصة حرب بين الحضارة الاسلامية وحضارة السلاف - ارتدكس. وبناء علي هذا فقد أبعدت أمريكا الاسلاميين عن حربها، ليس فقط، بل أثارت الحرب بين الحضارات غير الغربية بشدة. وافغانستان هي مركز ثقل محاربة أمريكا ضد الحضارات الأربع في المنطقة. وربما يكون أحد أسباب تقديم «بن لادن» علي المستوي العالمي عن طريق وسائل الاعلام الغربية هو أنها تعتبره زعيم الأصوليين الاسلاميين، وقطعا ينبغي قول إن معدل تنافس الحضارات الأربع «السلاف - ارتدكس، كنفوشيوس، الاسلام، الهند مع الغرب ليس بقدر واحد.

والغرب يعتبر الاسلام عدوا بعد الحرب الباردة، ولكن هذا ليس سببا لكي يكون الاسلام أكبر منافس للغرب. فالحضارة الاسلامية - رغم الامكانات الكامنة - تفتقد إلي الآليات اللازمة للتنافس مع الغرب. فالدول الاسلامية لا مكان لها في المنافسة العالمية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. وأغلب انظمتها السياسية ليست فعالة، ومن الناحية الفكرية مصابة بأزمة هوية وتخبط ثقافي. وبناء علي هذا، فإن نسبة الخطر للاسلام من جانبين، أحدهما أن الغرب يريد أن يتخفي في مواجهته للحضارات الأخرى بهذه الطريقة. والآخر أن الاسلام أو كل دولة اسلامية ممثلة للاسلام يمكن أن تمثل تهديدا للغرب بالفعل.

وما يعتبر حقيقة في هذا الصدد هو أن المنافسين الأساسيين لأمريكا في الشرق في الوقت الحالي هم بالترتيب حضارات السلاف - ارتدكس، كنفوشيوس الصينية، وحضارة الهند والحضارة الاسلامية. وفي الظروف الحالية تمثل هذه الحضارات الأربع دول روسيا، الصين، الهند وإيران. وهذه الدول الأربع تعوق تحقيق سيطرة أمريكا الكاملة في المنطقة، والمهم أن استمرار أزمة افغانستان مع ظهور طالبان واجه كل القوي الأربع بالنزاعات. فبخصوص روسيا، فآزمة الشيشان وأثار الوهابيين وطالبان هناك، وثورات داغستان التي صاحبها دعم بن لادن وطالبان، وتواجد الاسلاميين في أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وكلهم مجاورون لروسيا ومن مناطق نفوذها التقليدية، كلها تتضمن أن اسلام

طالبان المدعوم من أمريكا وباكستان يهدد وحدة روسيا الإقليمية. وفضلا عن أزمة أفغانستان، فقد أدت أزمة البوسنة والهرسك أيضا إلى نزاع الروس مع المسلمين. ويلاحظ أن الساسة الروس لم يدركوا عمق هذه الكارثة جيدا. فإن دعم روسيا للصرب وضعها في مواجهة المسلمين.

وبخصوص الصين كان «هنتنجتون» في نظرية صراع الحضارات قد نبه بخطرهما، وأعرب عن قلقه من تحالفها مع الحضارة الإسلامية خاصة، ولذلك يحتمل أن تتبع سياسة مواجهة الحضارة الإسلامية مع حضارة كنفوشيوس الصينية من قبل أمريكا. فالصين متضررة لوجود عدد سكاني مسلم جدير بالملاحظة. وقد أثرت أزمة أفغانستان أيضا على مسلمي الصين، وتتضمن تقارير تواجد مسلمين صينيين إلى جانب طالبان. ويمكن أن تصعد هذه المشكلة الاتجاه الإسلامي في الصين، وتوقع هذه الدولة في شرك التعارض مع المسلمين. وبخصوص الهند، فقد أدى تنافس هذه الدولة مع باكستان بسبب مشكلة كشمير إلى أن تحظى أزمة أفغانستان بحساسية زائدة من قبلها. وكلما كان لباكستان نفوذ أكثر في أفغانستان، فإنه يعتبر من قبل مسئولو نيودلهي إحباطا للهند وإضعافا لها، وربما يكون أهم سبب لدعم باكستان لطالبان هو التنافس مع الهند أيضا، كما أن دعم طالبان لمقاتلي كشمير دق أجراس الخطر في الهند، ولذلك واجهت أزمة أفغانستان الهند بتهديد جاد.

فكرة طالبان وإيران:

رغم أن إيران تحملت تكاليف باهظة لانقاذ شعب أفغانستان من نير السيطرة الأجنبية وقت احتلالها وبعد ذلك أيضا، إلا أن الأحداث في اتجاه بحيث لم يكن النظام الناتج عن مواجهة الاحتلال في صالح إيران، ليس هذا فقط، بل أضرب بمصالح إيران القومية في الكثير من المواضع. فإيران التي أضربت لدعم شعب أفغانستان أكثر من عقدين، بدلا من الشكر والاشادة بها، قتل دبلوماسيها في أفغانستان بأسلوب وحشي. ورغم أن الكثير من المحللين السياسيين كانوا يعلمون مسبقا أن مسار أحداث أفغانستان يتقدم في اتجاه يهدد إيران، إلا أن مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف أوضح للناس العاديين أيضا مدى تهديد طالبان لإيران.

فمع الحد من سلطة حكومة رباني وتولية طالبان بدأ العد التنازلي للإضرار بمصالح إيران القومية في أفغانستان. ورغم أن وحدة إيران الدينية والتساهل والتعايش التاريخي لاقوامها وأعراقها ولغاتها المختلفة ووجود حكومة مركزية

قوية علي أساس شعبي يقلل أضرار إيران من الأحداث الخارجية، إلا أنه رغم هذا، صاحب تغيير السلطة في أفغانستان أخطارا لإيران في المجالات المختلفة.

أولها أنها ظهور طالبان كان من الممكن أن يتحول إلى حرب مذهبية إسلامية، إلا أنه عن طريق التعاون مع السعودية وباكستان والتمسك بسياسة ضبط النفس تجاه طالبان، واتخاذ سياسة عقلانية مع التحكم في المشاعر الجامحة، استطاعت إيران أن تمنع هذه المشكلة.

وفضلا عن هذا كله فإن أكبر تهديد من قبل طالبان لإيران هو نشر الفوضى والاضطراب علي حدودها الشرقية. وهذا الخطر الأمني جدير بالملاحظة من عدة جوانب، أولها أن يكون لدى سكان الحدود فجوة وتباعده مذهبي وقومي مع الحكومة المركزية. وبناء علي هذا تتوافر المجالات المساعدة لعدم الأمن علي هذه الحدود، وأن تسعى طالبان مع تشبثها بالخلافات المذهبية إلي التنازع مع النظام الإيراني. وثانيها أن لأسباب جغرافية خاصة تعتبر السيطرة علي الحدود الشرقية لإيران أصعب من السيطرة علي كل حدودها. وقد أدت هذه المشكلة ذاتها إلي انتشار عدم الأمن في شرق الدولة.

والخطر الأساسي الآخر من ناحية طالبان، ويرتبط جديا بعدم أمن الحدود الشرقية أيضا، هو انتشار تهريب المخدرات. فمع تولية طالبان وتأييد هذه الحكومة لزراعة المخدرات ودعمها للمهربين والعصابات في شرق الدولة انتشرت الفوضى. وظهرت هذه الفوضى وهذا الاضطراب بحيث تعرض أمن الكثير من المواطنين علي الحدود للخطر، ومع تهريب المخدرات ارتفعت نسبة حوادث الاختطاف والاشتباكات المسلحة أيضا.

واليوم ظهر إدمان المخدرات وكل جوانبه التخريبية باعتباره معضلة عالمية. معضلة تفكر منظمة الأمم المتحدة في وسيلة لمواجهتها. وأفغانستان حاليا أكبر منتج للمخدرات في العالم، ولا تواجه طالبان بهذا الاتجاه فقط بل إنها تدعم مهربي المخدرات أيضا. وبناء علي هذا فإن لإيران حدود مشتركة مع أكبر منتج للمخدرات، وهي حدود من الصعب إمكانية السيطرة عليها. وفضلا عن هذا هناك عداة كبير بين القائمين علي إنتاج وتهريب المخدرات وإيران. وقد تزامنت مصالحهم المادية مع توجهات أيديولوجية مذهبية وعرقية أيضا. ولهذا السبب تسعى طالبان من منطلقات أيديولوجية وعرقية لانتشار تهريب المخدرات وإيجاد حالة من عدم الأمن في إيران.

وبناء علي هذا استطاعت أمريكا بالتعاون مع باكستان أن تستفيد من أزمة أفغانستان لمواجهة إيران.

الديمقراطية بوابة تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي

■ انتخاب ١٨/١/٢٠٠١

الفساد ، فكان اعتقال حفيد سليمان ديميرل (مراد ديميرل) بتهمة الإثراء - حصل علي عدة مليارات من الدولارات - في انقرا ، كما زج بما يقرب من نصف المسؤولين عن وزارة الطاقة في السجن بتهمة تقاضي الرشوة . وقد هدأت مشكلة الأكراد علي إثر قرار عبد الله أوجلان ، زعيم حزب العمل الكردستاني ، بوقف حرب الاستقلال والتي استمرت زهاء ١٥ عاما . من ناحية أخرى ، ساءت مرة أخرى العلاقات بين تركيا واليونان في أثناء عمليات «الناو» في بحر إيجة .

وفي نهاية العام الماضي هاجمت القوات العسكرية التركية ٢٠ سجنا في البلاد لإنهاء اضراب عن الطعام لسجنا يساريين دام شهرين ، والمشاهد التليفزيونية التي تناقلتها المحطات الفضائية والتي أظهرت جثث سجنا احرقوا النار في أنفسهم ، تعد نقطة سوداء في سجل تركيا من أجل الانضمام للاتحاد الأوربي .

وبالرغم من كل تلك الأحداث ، أعلنت تركيا برنامجها القومي لنيل عضوية الاتحاد الأوربي في نهاية الشهر الجاري [يناير ٢٠٠١] وأتيحت الفرصة مرة أخرى ، لحكومة أجويد لترتيب أوراقها لحصول تركيا علي عضوية الاتحاد ، وهو الذي اعتبره أحد المسؤولين الاتراك ، بمثابة أهم مشروع بعد إصلاحات ثورة أتاتورك ، وسوف تعلن تركيا عن استعداداتها انتظاراً للحصول علي موافقة الاتحاد الأوربي لفتح باب الحوار للعضوية بصورة مفصلة .

والسؤال الآن ، هل الساسة الاتراك أنفسهم علي استعداد لمواجهة الجنرالات ؟ ان كانوا كذلك ، فعليهم البت في الأمور الحساسة مثل حقوق الأكراد ، الإسلامي السياسي ، عدم الاعتقال . وكذلك فتح باب الحوار مع الصحافيين والمفكرين والسياسيين الاتراك حول هذه النقاط كل هذا - بالتأكيد - سيؤدي الي اتاحة المجال لحزب (فضيلت) ، أكبر الأحزاب الإسلامية في تركيا ، وحزب (حارب) ، أكبر الأحزاب الناطقة بالكردية ، لممارسة الحياة السياسية .

منذ مطلع العام الجاري ، وحتى الأسابيع الأخيرة ، وتركيا غارقة في مشكلات جمة ، وقد طفت علي السطح أزمة مالية لم تشهد البلاد لها مثيلا في السنوات الأخيرة ، فضلا عن الاضطرابات الدموية التي شهدتها السجون ، وراح ضحيتها ٣٢ قتيلا ، علاوة علي الهجمات الإرهابية التي شهدتها استانبول .

وما زال ماثلاً في أذهان الشعب التركي ، الانقلاب العسكري للجنرالات في عام ١٩٨٠ ، وجثث وأشلأ قوات الأمن التي راحت ضحية لعملية انتحارية ، كذلك أعمال العنف الي شهدتها الشارع التركي من جراء الصراع بين المتطرفين اليساريين واليمينيين ، وقد اتهم مسعود يلماظ ، زعيم حزب [الوطن الأم] وسط ، نائبا لرئيس الوزراء في الائتلاف الحزبي الثلاثي ، بتشكيل (قوات خاصة) لدفع البلاد الي (النظام العسكري) . واتسمت تصريحاته بالتضارب في الوقت الذي أعلن فيه زعماء أوربا - وبعد طول انتظار - ترشيح تركيا لعضوية كاملة في هذا الاتحاد . والجدل الدائر في تركيا حاليا يتلخص في اعتقاد غالبية الاتراك ، في ان المطلب الرئيسي للاتحاد الأوربي هو تقليص قدرة العسكر في البلاد .

منذ فترة وجيزة تبوأ الجناح الليبرالي التركي مكانته ، وقد طالب أحمد نجدت سيزار ، رئيس جمهورية تركيا الجديد ، بترسيخ سيادة القانون وتلبية مطالب الاتحاد الأوربي من بلاده . ان الحكومة الائتلافية ، والتي تحكم تركيا حاليا ، والمشكلة من ائتلاف بولند أجويد رئيس الوزراء اليساري وسعود يلماظ «محافظ يميني» والحزب القومي ، تعد أكثر الحكومات ثباتا في هذا البلد منذ عدة سنوات .

وقد بدأت تركيا ، بموجب هذا الائتلاف وبمساعدة صندوق النقد الدولي ، برامج اصلاح اقتصادي علي درجة كبيرة من الأهمية ، والتي وصلت بالتضخم من ٧٠٪ في العام الماضي الي ٣٩٪ ، يعني أقل معدل احصائي سنوي . وقام وزير الداخلية التركي بإعلان حرب بلا هوادة علي

العقبات التي تواجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي

■ انتخاب ٢٧/١/٢٠٠١

رسميا علي الاعتراف بالإبادة العرقية العثمانية ضد الأرمن عام ١٩١٥ حفيظة وغضب انقرا. وعلي أثر ذلك ألغت تركيا اتفاقيات تسليح مع فرنسا .

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية التركية: « ان الجلبة المثارة حول الإبادة العرقية ضد الأرمن لن تؤثر علي العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ». هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه بعض الصحف التركية ان التصويت من قبل البرلمان الفرنسي بإدانة تركيا العثمانية يعتبر مؤامرة من أعضاء الاتحاد الأوروبي لحجب عضوية الاتحاد عن تركيا .

ومن العقبات التي تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، المسألة القبرصية، فقد توقفت المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بهدف توحيد شطري الجزيرة المقسمة ، نتيجة لشكوي القبارصة الاتراك، الموالين لأنقرا، واعتراضهم علي التباين الواضح في التعامل معهم من قبل راعي المفاوضات ، عن الطرف الآخر في المفاوضات (يعني القبارصة اليونانيين) .

كذلك هناك مخاوف مثارة من موقف تركيا - التي هي عضو في الناتو - من نشر قوات الانتشار الأوروبي السريع .

وعلي الصعيد الداخلي ، أحبطت محاولات بولند أجاويد رئيس الوزراء التركي لتوجيه الدستور الي الليبرالية لافتعال اشكاليات تمنع تشكيل أحزاب سياسية، وجاءت هذه الخطوة للايحاء لأوربا ان التعددية الحزبية داخل تركيا هي بمثابة مؤشر لزيادة الديمقراطية في البلاد . وعلي الرغم من تصريحات أجاويد للمصالحة مع الدستور ، إلا ان اطواق النجاة حتي الآن لم تصل لحزب (فضيلت) والمهدد بالحل، الأمر الذي يمكن ان يجر علي الحكومة التركية عواقب وخيمة .

تواجه تركيا ، للحصول علي عضوية الاتحاد الأوروبي ، مسيرة حافلة بالمتناقضات وقد ذبذبت أحداث الأيام القليلة الماضية داخل وخارج تركيا، معيار عضوية هذه الدولة في الاتحاد الأوروبي . فممنذ أيام قلائل، أدان البرلمان الفرنسي تركيا العثمانية رسمياً وأعلن عن مسئوليتها عن الإبادة العرقية للأرمن . هذا في الوقت الذي تواجه فيه تركيا اتهامات بالفساد بين أعضاء الحكومة ، وكم غير قليل من الخلافات الداخلية .

وقد صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين في أنقرا : «هناك اضطرابات وفوضى داخلية ، مما ينعكس سلباً علي قدرة الحكومة في المضي قدماً في المسيرة الإصلاحية» .

وفي نهاية عام ١٩٩٩ قبل الاتحاد الأوروبي ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد ، والعام الماضي أيضاً طالب هذا الاتحاد تركيا بإجراء إصلاحات جذرية علي المستوي الاقتصادي والسياسي وحقوق الإنسان، علي أساس «ميثاق كوينهاجن» . تزامن ذلك مع تعهد الحكومة الائتلافية المشكلة من ثلاثة أحزاب، والتي تواجه خلافات عدة من جراء هذا الأمر، باتخاذ التدابير اللازمة والعمل علي تنفيذ الإصلاحات المطلوبة .

وقد فضح موضوع الإصلاحات الداخلية هذا ، الفساد المالي والذي يهدد أكبر حزب موالٍ لأوربا في الائتلاف الحكومي ، ويعني حزب الوطن الأم . وقد ألقى القبض علي أربعة من كبار المسؤولين الاتراك بتهمة الاختلاس . يقول د. حسن أونال من جامعة «بيل كنت» في أنقرا : «لقد أصابت الخلافات الكبرى بين حزبي الوطن الأم والحزب القومي خطوات الحكومة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي بالشلل» .

من ناحية أخرى، أثار تصويت البرلمان الفرنسي

المصالح الاستراتيجية التركية في القوقاز

■ سياست دفاعي (السياسة الدفاعية) شتاء وربيع*

■ الكاتب: اسكت أ. جونز ■ المترجم: سيد سعادت حسين دمابي

جورجيا في أقل مستوياتها حتي الآن. واضطرت جورجيا للنهوض في مواجهة المتمردين الانفصاليين، بداية من أواخر عام ١٩٩٠ في أوستيا الجنوبية ومن يناير ١٩٩٢ في أنجازيا.

ولم تستطع جورجيا إدارة هذه الصراعات، لذا لجأت إلي روسيا للحيلولة دون تقسيم الدولة الجورجية. وفي يونيو ١٩٩٢ توسط بوريس يلتسين رئيس الجمهورية آنذاك في اتفاقية وقف إطلاق النار بأوستيا الجنوبية. ومنذ ذلك الوقت تستقر هناك قوة تابعة لدول الكومنولث وهي روسيا في الأساس وتتمتع بتأييد منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وبداية من يونيو ١٩٩٤ استقرت قوات روسيا قوامها يتراوح ما بين ١٥٠٠ إلي ٢٥٠٠ فرد في إقليم أنجازيا بعد أن فرضت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وروسيا اتفاقاً لوقف إطلاق النار هناك.

وقد اتهم روسيا كل من زوياد جامسا خورديا وإدوارد شيفرنادزه - رئيس جورجيا بعد الاستقلال - بالعمل علي استمرار هذه النزاعات، وادعوا أن روسيا تتحكم في نزاعات المنطقة علي نحو يخدم تواجدها العسكري في جورجيا ويدعم نفوذها السياسي أيضاً، وعلي الرغم من هذا، حاولت جورجيا في عهد حكومة شيفرنادزه أن تحرر نفسها من سيطرة النفوذ الروسي وتزيد من مستوي علاقتها مع أنقره.

وقد انضمت جورجيا عام ١٩٩٤ إلي برنامج الناتو المعروف بالمشاركة من أجل السلام ثم عقدت في يونيو ١٩٩٧ أول معاهداتها الدفاعية مع تركيا. وتلتزم أنقرة بموجبها بتدريب الضباط الجورجيين، علاوة علي هذا منذ أن خلف داويت توزادزه - المتخرج في جامعة وست بونيت الأمريكية - واريكوناديبايزده في منصب وزير الدفاع والتعاون الدفاعي الثنائي مع كل من الولايات المتحدة وتركيا في حالة ازدياد. ومع هذا فإن التعاون العسكري ما هو إلا بعد واحد من شئ اسماء شيفرنادزه رئيس جورجيا في زيارته لتركيا عام ١٩٩٩ بالتعاون الاستراتيجي بين البلدين. والركن الاساسي لهذا التعاون هو مشروع السمسرة من طاقة الشرق - الغرب التي تعبر من جورجيا والذي يتمتع بتأييد الولايات المتحدة، وما يشابهه من مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية والطرق والمحطات الفرعية المعروف ببرنامج (تراسيكا) الذي يؤيد الاتحاد الأوروبي ويقوم بربط آسيا الوسطي بتركيا وأوروبا.

لكن شيفرنادزه الذي يعلم جيداً مدي ضعف تفليس أمام النفوذ الروسي وما يمكن أن يلحقه من ضرر بها، قد أضاف أن الهدف من التعاون الاستراتيجي ليس إلحاق الضرر بطرف ثالث.

ولقد اهتمت كل من أنقرة وتفليس بالحفاظ علي الاستقرار السياسي الداخلي والاستقرار في أرجاء القوقاز عامة كشرط مسبق

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت تركيا في وضع تنافس مع روسيا وإيران سعياً وراء الحصول علي نفوذ في منطقة القوقاز وخاصة أذربيجان. وكان من أهم المشكلات التي واجهت الاستراتيجية التركية، الحرب بين أذربيجان وأرمينيا، وتعارض المصالح مع كل من روسيا وإيران، فضلاً عن عدم تواؤم وضع الاقتصاد التركي مع الأهداف التركية الطموحة.

وفي الوقت الحالي، لا تسعى تركيا إلي أن تحل محل الاتحاد السوفيتي في المنطقة وإنما تقوم الاستراتيجية التركية علي تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع هذه الدول. وتتمثل الأولويات التركية المعلنة في منطقة القوقاز في تدعيم الاستقلال، وتنمية العلاقات علي أساس من المساواة وإقصاء النهج الانفعالي النفسي الذي ساد في أوائل عقد التسعينيات.

ويعتقد كثير من الخبراء، أن أوراسيا التي تمتد من غرب أوروبا إلي غرب الصين، ستكون الميدان الأساسي لأحداث الألفية الثالثة. وقد شهد النظام السياسي لما بعد الحرب الباردة ظهور عدة دولة مستقلة، جميعها تقريباً سواء كانت في البلقان أو القوقاز أو آسيا الوسطي لديها عوامل اشتراك وتقارب مع تركيا إما من النواحي التاريخية أو الدينية أو اللغوية. والنتيجة أن تركيا قد أصبحت تقع في محيط دولي جديد بأبعاد تاريخية وثقافية مغايرة.

وعلي الرغم من وضع المخططات التركية الأولية للتدخل إلي أقصى حد ممكن في الجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بشكل عام وجمهوريات ما وراء القوقاز بشكل خاص، إلا أن سياسات أنقرة تجاه جمهوريات ما وراء القوقاز كانت غير متجانسة ومتقطعة إلي حد بعيد. حصول تركيا علي الأهداف الإقليمية:

وقد سعت تركيا في سياستها الإقليمية ضمن إطار اهتمامها بالحساسيات الروسية إلي إقامة علاقات ثابتة مع أرمينيا وجورجيا، لكن دخول أرمينيا في حرب غير معلنة ضد أذربيجان نزاعاً علي إقليم ناجورنو-قره باغ، واحتلال أرمن قره باغ ما يقرب من ٢٠٪ من الأراضي الأذرية، وتواجد قوات أرمنية شبه نظامية في هذه المنطقة، كل ذلك ساعد علي توتر العلاقات التركية الأرمنية بشدة، بالإضافة إلي ذلك امتنعت أنقرة عن تطبيع علاقاتها مع أرمينيا طالما أن الأخيرة مسئولة عن أراضي أذربيجان بشكل غير رسمي.

العلاقات التركية - الجورجية:

لقد كانت العلاقات التركية الجورجية ايجابية من كل الجوانب حتي عام ١٩٩٤، حيث تبين أن أفضل المسارات لتصدير البترول الأذري هو المسار الجورجي، فغيرت أنقرة سياساتها التسامحية علي الفور، ولهذا صارت العلاقات الاقتصادية والسياسية لأنقرة مع

لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

وعلي خلاف أذربيجان التي تمتد حدودها مع تركيا مسافة عشرة كيلو مترات فقط فإن طول الحدود الجورجية التركية المشتركة يمتد لمسافة ١١٤ كيلو مترا. ولم يسهل امتداد الحدود التركية الجورجية وشبكة النقل المتنامية بينهما مسألة التعاون العسكري فحسب، بل دعمت التعاون الاقتصادي كذلك، بالإضافة إلي أن تركيا قد شغلت مكانة الشريك التجاري الأول لجورجيا بدلا من روسيا.

لكن الدور الذي تم توقعه لتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دائما ما كان مقترنا بالافراط، فحينما طرحت أنقرة كآنسب قوة إقليمية وتم التعويل علي أنها الأكثر قوة بين الولايات العثمانية السابقة، لكن لم يمض من الوقت كثيرا حتي أخلت التصورات الأولية لأنقرة مكانها للواقع القوقازي المعقد ومحدداته الداخلية. وفي التحليل النهائي، نري أنه علي الرغم من شعارات الطورانية (بان تركيسم) فإن علاقات أنقرة مع دول ما وراء القوقاز تقوم في الأساس علي الأهداف الاقتصادية التركية، وهي عبارة عن إنشاء أسواق للسلع والخدمات التركية والعمل علي تدعيمها، واحتواء مصادر الطاقة في منطقة جنوب روسيا الاتحادية. ومع هذا هناك عوامل كثيرة تحول دون تحقيق الأهداف الإقليمية التركية.

العوامل المؤثرة علي السياسات الإقليمية التركية:

بالإضافة إلي الحرب بين أرمينيا وأذربيجان علي إقليم ناجورنو - قره باغ فإن هناك نوعا من التعارض الهادئ ولكنه جاء في نفس الوقت بين روسيا وتركيا، لأن تركيا تنوي خلق منطقة نفوذ لها في ما وراء القوقاز، ومن ناحية أخرى تصمم روسيا علي بقاء مناطق نفوذها التقليدية تحت سيطرتها. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي قدمت القوى الغربية تركيا للجمهوريات الإسلامية علي أنها النموذج المثالي للتنمية لأن تركيا علمانية، ديمقراطية لديها اقتصاد قائم علي آليات السوق. وفي نفس الإطار تمتعت السياسات الإقليمية التركية بتأييد علني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شجعت حكومات بوش وكلينتون تركيا علي طرح نفسها كنموذج مثالي للنسق الغربي أمام جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بهدف تحجيم التطلعات التوسعية الروسية والتصدي للنفوذ الإيراني في منطقة جنوب روسيا الاتحادية.

إن الموقع الجغرافي لتركيا - الذي يضم شبكة طرق حيائية تصل آسيا والشرق الأوسط بأوروبا - يمنع التمرکز الزائد عن الحد في أحد الطرفين، حتي لا يضيع النفوذ التركي في الطرف الآخر، حيث أن تركيا نشطة في منطقة البلقان وبحر إيجه والشرق الأوسط، كما تواجه منذ فترة طويلة تمردا داخليا يقوم به الأكراد، لذلك لا تستطيع أن تمتنع عن التدخل الاستراتيجي في تلك المناطق وتركز نشاطاتها علي منطقة ما وراء القوقاز فقط، نظرا لأن تركيا تدعي التواجد في هذه المناطق الأربع، لذلك فعلاقتها مع الدول الإقليمية تكون متوترة وأحيانا تصل إلي العداء المعلن حول كثير من الموضوعات. وقد صرح حكمت تشتيلي وزير الخارجية التركي في عام ١٩٩٣ قائلا: «نظرا لأن الموقع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي لتركيا قد وضعها في جوار مع أكثر مناطق العالم اضطرابا وانعداماً للأمن فإن تركيا قد تحولت إلي دولة خط مواجهة وقد أحيطت بعدة جبهات. بهذه المناطق التي تزيد خصائصها من إمكانية حدوث الأزمات والنزاعات تحاط تركيا وسيكون لها تواجد دائما. من ناحية ثانية، فقد أثرت العوامل الاقتصادية الداخلية علي

السياسات الإقليمية التركية وعلي قدراتها في أداء دورها في الولايات الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق، فقد وصل معدل التضخم السنوي في تركيا يونيو ١٩٩٣ إلي ٧٣٪، كما وظفت مصادر الدخل التركي بشكل جاد في مشروع سد أتاتورك العظيم والبرنامج الأساسي لتحديث القدرات العسكرية. فضلا عن أن ٣٠٪ من الميزانية العسكرية التركية تنفق في قمع الأكراد، لأن من الواضح أن ضغطهم يزداد في كل لحظة. وطبقا لقول صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد التركي منذ عام ١٩٩٥ ينمو سنويا بمعدل ٧٪ إلي ٨٪ سنويا، وقد كان معدل التضخم السنوي ما بين ٨٢٪ إلي ٨٩٪، وفي عام ١٩٩٧ زاد معدل الناتج الإجمالي التركي بمعدل ٧،١٪. ودائما بعد ارتفاع معدل التضخم مشكلة حقيقية لتركيا، كما شكل حظر الأمم المتحدة المفروض علي العراق خسارة لتركيا تقدر طبقا للتقارير بما يتراوح بين ٣٠ إلي ٦٠ مليار دولار، وقدر هذا المبلغ علي أساس الخسائر التجارية والفرص التجارية الضائعة حتي عام ١٩٩٧، فقد كان العراق يمد المصافي التركية بحوالي ٢٥٠ ألف برميل نفط يوميا، كما كان يستخدم نظام خط الأنابيب المزروع الممتد من الحقول الشمالية بكر كوك بسعة ١،٦ مليون برميل يوميا لتصدير النفط إلي ميناء جبحان في تركيا، لكن هذا الخط تم إيقافه عن العمل في أغسطس ١٩٩٠ علي إثر هجوم العراق علي الكويت.

السياسة الدفاعية لتركيا: فتركيا بصدد عملية تحديث دفاعي طويل الأمد علي مستوي موسع. وقد ساهمت عوامل كثيرة في الاهتمام بتطبيق هذا البرنامج منها: مكانة الجيش المرتفعة وسلطته في رسم السياسات وإدارة المجتمع التركي، تأثير عاصفة الصحراء، العنف في كردستان وما وراء القوقاز.

والهدف من هذا البرنامج تكوين قوات حديثة متطورة لضمان الأمن التركي والحصول علي اكتفاء ذاتي في الإنتاج العسكري. كما أن تركيا بصدد إعادة تأهيل نظام دفاعها الصاروخي لمواجهة التهديدات التسلحية المتزايدة من جيرانها، وسيتكلف هذا البرنامج حوالي ١٢ مليار دولار مقارنة بالتقديرات الأولية التي تزيد عن الرقم السابق بمقدار ٢٠٪.

إن معدل التضخم التركي، والتحديث العسكري، والتكاليف الاجتماعية - الاقتصادية للتمرد الكردي، جميعها مؤشرات علي أن جدول الأعمال الداخلي لتركيا متشعب وغير مكتمل بحيث يحجم تركيا من الناحية المالية والاقتصادية ويمنعها من أداء دور الزعامة في منطقة جنوب روسيا الاتحادية. كذلك، فإن هذه العقبات تعبر عن مدى الأهمية الكبيرة للأهداف الاقتصادية في النشاطات الاستراتيجية الخارجية لتركيا وخاصة في ما وراء القوقاز.

بالإضافة إلي أن الأولوية الأولى لدي الجيش التركي تتمثل في مواجهة تهديدات الأكراد ضد وحدة الأراضي التركية. في المقابل فإن الأحداث الخارجية، والنظرية الكمالية تنفي تقريبا احتمال النشاط العسكري جهة أذربيجان.

هذا التصور لا يشكل مؤشرا علي السياسات العسكرية المنغلقة التي تنفي أي نشاط خارجي فحسب، بل إنها تبين كذلك مدى القيود التي يفرضها برنامج التحديث الاقتصادي والعسكري التركي علي القدرات الحربية التركية.

إن كل العوامل السابقة تبين مدى المشكلات الاستراتيجية التي تواجه تركيا، فقد كانت الظروف الاقتصادية الداخلية علي نحو لم يجعل لتركيا القدرة علي تطبيق سياسة إقليمية فعالة مع وجود الفرصة المناسبة أمام تركيا لتدعيم مصالحها الإقليمية في ظل

الفراغ الاستراتيجي في ما وراء القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ولم تستطع أنقرة تجاهل حقيقة أن محاولة أداء هذا الدور سيزيد التوتر مع كل من إيران وروسيا لا محالة، ويمكن أن ينتهي الأمر بأزمات عسكرية غير متوقعة وغير مطلوبة. والتدخل والتأييد لأذربيجان نموذج لهذه الأزمات المتوقعة، وفي الحقيقة أن الهدف الأساسي لتركيا في منطقة جنوب روسيا يتمثل في الحصول على أسواق اقتصادية وخاصة في قطاع الطاقة، حتي تستطيع أن تصل على أساس اقتصاد داخلي مزدهر إلى أداء دور هام على الصعيد الخارجي. وتركيا تسعى إلى خط أنابيب نفطي دائم لتأمين مصادر للطاقة في مواجهة خطر قطع خطوط أنابيب النفط من إيران أو العراق أو روسيا، وتسعى لذلك مع قزاقستان وآسيا الوسطى عن طريق أذربيجان وبحر قزوين. ومن أحد الأهداف الاستراتيجية الهامة بالنسبة لتركيا الحصول على مكانة عالمية في مجال النقل الدولي كذلك.

ناجورنو- قره باغ: اختبار السياسات التركية في القوقاز:

إن قضية ناجورنو- قره باغ هي أكثر المتغيرات تأثيراً على سياسة أنقرة تجاه القوقاز بشكل عام وتجاه أذربيجان بشكل خاص. وفي عام ١٩٩١ أعلنت تركيا سياسة الحياد وقدمت نفسها على أنها وسيط بين الطرفين. وعلى الرغم من أن أرمينيا تعلم منذ البداية بالتدخل التركي، لكنها لم تدين تصرفات أنقرة دون تردد، بعد ذلك قام الدبلوماسيون الأتراك بالسفر عدة مرات إلى المنطقة وإلى العواصم الأوروبية من أجل الوساطة، واستطاعوا أن يضعوا الأمر على جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. ثم دافع ديميريل رئيس وزراء تركيا آنذاك عن سياساته التحفظية، وادعي أنه ليس هناك أي إثبات قانوني لتدخل تركيا. وعلى كل حال فإن الأذريين لم يطلبوا أبداً مثل هذه المساعدات.

لكن الأحداث المتأثرة بتصاعد النزاع وضعت العراقيل أمام المرحلة الأولى من الوساطة الحيادية، فبعد مذبحه المدنيين الأذريين في مدينة خوجالي بقره باغ أواخر فبراير ١٩٩٢ إندلعت مظاهرات ضخمة في تركيا ضد أرمينيا، وتظاهر مئات الألوف تأييداً للتدخل لصالح أذربيجان. وأدركت الحكومة التركية أنها لن تستطيع تجاهل مطالب الجماهير. وأعلن أوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك أنه يجب أن يخوف الأرمن قليلاً، وكانت جملاً من هذا القبيل سبب في تخويف الأرمن ومجتمع اليهود المشردين، وجعلتهم يتصوروا أن تركيا تخطط لخطة إبادة عنصرية جديدة تجاه الأرمن. على كل حال مع ازدياد تقدم القوات العسكرية الأرمينية في الأراضي الأذرية، غيرت تركيا موقفها وانحازت قليلاً لأذربيجان وعرضت الصراعات السياسية الداخلية في تركيا محاولة أنقرة اتخاذ سياسة حيادية تجاه قضية قره باغ للمصاعب، وكان انتقاد جميع الأحزاب السياسية التركية منصب على أنه (كيف نترك أخوتنا الأذريين يقتلوا ونقف صامتين) وكان ألب توركش أشد المنتقدين للحكومة التركية وهو رئيس الحركة القومية، وقد كان أعلن منذ البداية تأييده لدخول الجيش التركي في الحرب، وأعلن أن علي تركيا ألا تسكت على احتلال الأراضي الأذرية. كما صرح بولنت أجاويد رئيس الوزراء وزعيم حزب اليسار الديمقراطي قائلاً: «إن عدم تدخل تركيا في أذربيجان من الممكن أن يقلل من مكانة تركيا في القوقاز وآسيا الوسطى، ولعل أهم الانتقادات الموجهة للحكومة جاءت على لسان مسعود يلماز زعيم المعارضة وزعيم حزب الوطن الأم، فقد طالب بحشد قوات علي

طول الحدود مع أرمينيا. لكل هذا تخلت الحكومة التركية عن موقفها الحيادي الأول، وفي النهاية أيدت أذربيجان بشكل علني، ومثال هذا ساعدت تركيا أذربيجان في حصار أرمينيا إقتصادياً ولم تسمح بمرور المساعدات القادمة لأرمينيا عبر الأراضي التركية.

وعلى الرغم من هذا، كانت أنقرة ترحب دائماً باتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً في سياساتها تجاه أرمينيا. إلا أنها امتنعت عن إقامة علاقة دبلوماسية مع أرمينيا بسبب تأييد أرمينيا للانفصاليين في قره باغ، والسبب الآخر وراء ذلك هو عدم اعتراف أرمينيا رسمياً بالحدود القائمة بينها وبين تركيا، مما يؤدي إلى احتمال ادعاء أرمينيا ملكية إقليم قارص وسائر مناطق شمال شرق تركيا في المستقبل. كذلك تدعي تركيا أن أرمينيا قد دعمت متمردي حزب العمال الكردستاني في تنفيذ عمليات ارهابية انطلاقاً من الأراضي الأرمينية. ومع هذا حاولت أنقرة وحكومة بطروسيان المعتدلة إقامة علاقات ثنائية إيجابية، حيث فتحت تركيا حدودها مع أرمينيا في مواقف متعددة سمحت بمرور المساعدات الإنسانية لأرمينيا عبر أراضيها. وفي نوفمبر ١٩٩٢ عندما واجهت أرمينيا نقصاً حاداً في الطاقة مما كان سيعرض الآلاف في أرمينيا لخطر التجمد، وقعت تركيا اتفاقية مع أرمينيا تتعهد بموجبها بنقل ٣٠٠ مليون كيلوات ساعة من الكهرباء لأرمينيا، وقد وجهت هذه المعاهدة بنقد شديد من باكو والمعارضة التركية، وقبل أن تدخل حيز التنفيذ، فسختها تركيا في يناير ١٩٩٣، وقد سقطت حكومة ايلتشي بيك في أذربيجان. في يناير عام ١٩٩٣ علي إثر انقلاب عسكري وكانت تحظى بتأييد علني من تركيا. وعلى الرغم من أن هذا الانقلاب قد تم علي يد العقيد حسين أف، لكن حيدر علييف زعيم أذربيجان إبان حكم برجنييف هو الذي تولي السلطة، وكان هذا الحدث هزيمة نكراء لتركيا ونصراً مؤزراً لروسيا، وقد اعتبر الخبراء في تركيا والغرب أن تغيير السلطة في أذربيجان يبين عدم قدرة تركيا علي الحفاظ علي نظام موالي لها هناك، وكذلك مكانتها هي نفسها في أذربيجان، وقال الخبراء في تركيا أن سقوط ايلتشي بمثابة النهاية للنموذج التركي في المنطقة. في البداية كان تغيير ايلتشي بيك وإحلاله بعلييف يعتبر نصراً لموسكو، لكن علييف أظهر أنه لاعب سياسي ماهر قدير، وتحكم في جميع الأطراف بمهارة من أجل مصلحة باكو، وعلى الرغم من أن علييف قد اتبع أسلوباً مهادناً مع موسكو عن طريق إجراءات متعددة مثل الانضمام إلي دول الكومنولث الروسي لكنه رفض بشدة قبول تواجد قوات روسية في أذربيجان.

أما فيما يتعلق بتركيا، فمن الواضح أنه علي خلاف ايلتشي بيك الذي كان يولي تركيا أهمية كبرى، فحيدر علييف حيثما استوجبت مصالحه يلعب بكارث تركيا وعند الضرورة في أي وقت يعطي ظهره لتركيا. ومثال لذلك أنه ألغى في سبتمبر ١٩٩٣ كثيراً من الاتفاقيات المعقودة بين حكومة ايلتشي بيك وتركيا، وأمر الرعايا الأتراك بالحصول علي تأشيرة قبل الدخول إلي الأراضي الأذرية، واستبعد ١٦٠٠ خبير عسكري تركي كانوا يعملون في أذربيجان. وبعد عام واحد فقط حاول حيدر علييف جذب اهتمام أنقرة إليه وأعلن أنه مطمئن إلي الأخوة التي بين البلدين، علاوة علي هذا سعي علييف إلي تدعيم علاقات أذربيجان مع العالم الإسلامي، وقام بجذب اهتمام إيران والسعودية لبلده. وكان يريد بهذا الحصول علي مشروعية إسلامية لنفسه. لهذا فمن المسلم به لدي تركيا أن أسلوب عمل حيدر علييف غير مطمئن وغير قابل للتوقع كأسلوب

عمل منظم.

وعلي كل حال، كانت ميزة أسلوب الحل السلمي للوساطة التركية أنه جعل تركيا تتحول - بعد انتهاء الحرب - إلى وسيط بالنسبة لأذربيجان، وكان نفط وغاز آسيا الوسطى والقوقاز يعرض في الأسواق دون توقف. وقد اقترحت تركيا في عام ١٩٩٢ تشكيل اتحاد بري كجزء من أسلوب الحل السلمي، وطالبت تركيا في هذا المشروع بوقف إطلاق النار والتشكيل الفوري لدولة أرمينية خالصة مكونة من أراضي أرمينيا وإقليم ناجورنو-قره باغ، وتشكيل دولة إسلامية تركية في أذربيجان، كما طلبت ضم منطقة نخجوان التي فصلت عن أذربيجان لدولة المسلمين الأذرية. بالطبع سيهيئ تبادل الأراضي هذا المجال لإنشاء خط الأنابيب الذي يطابق الأهداف التركية.

وعلي أساس هذا المشروع ستبقى أذربيجان بلا مكاسب، لكن أذربيجان وأرمينيا سيصيرا تابعين لتركيا، كذلك ستحصل تركيا علي خط الأنابيب موضع اهتمامها، وبموجب هذا المشروع ستفصل إيران وروسيا عن مسارات الطاقة وكذلك روسيا عما وراء القوقاز بشكل عام، لأن نفط وغاز آسيا الوسطى سيدخل تركيا وأوروبا بشكل مباشر وتتحول تركيا إلى لاعب أساسي في لعبة الطاقة، وحيث أن الطاقة هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة في هذه المنطقة، فستكون نتيجة هذا المشروع أن تستطيع تركيا قيادة آسيا الوسطى وما وراء القوقاز إلى التكامل الاقتصادي أوحثي إلى الاتحاد.

إن تأييد تركيا لأسلوب الحل هذا ونتائجه المترتبة عليه أدى إلى معارضة إيران وروسيا للجهود التركية الرامية إلى السيطرة علي مصادر الطاقة بالمنطقة. وعلي سبيل المثال، توقف إيران شاحنات الترانزيت التركية وتمنع التجارة البرية التركية مع أذربيجان وآسيا الوسطى.

هذه التصرفات تبين مدى القيمة التي تعطيها الأطراف الإقليمية المتنافسة لمسألة العلاقات الاقتصادية مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

السياسات التركية تجاه ما وراء القوقاز:

علي الرغم من شعارات بداية عقد التسعينيات، إلا أن تركيا سرعان ما أفاق من توهمات حول قوتها وقدرتها. ولم يكن لدي تركيا تصور أخذ مكانة روسيا والحصول علي زعامة المنطقة وإن قامت بتدعيم علاقاتها مع جمهورية المنطقة الجنوبية لروسيا الاتحادية، وبعبارة أدق فإن اهتمام تركيا في الوقت الحاضر منصب علي تدعيم العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية مع دول ما وراء القوقاز. ولهذا، علي الرغم من أن تركيا لم تظهر قدراتها في النفوذ للمنطقة، ولو بشكل مؤقت، فلديها حتي الآن دور محوري في المنطقة، وهي تمثل حلقة صلة بين هذه الدول والغرب، كما تعد نموذجا للتنمية بالنسبة لدول آسيا الوسطى والقوقاز. وفي نفس الوقت أوضحت تركيا أن علاقاتها النشطة مع روسيا الاتحادية ستظل باقية من أجل مستقبل قابل للتصور كعنصر إقليمي ضروري في المنطقة.

أما عملية تنمية علاقات أنقرة مع جورجيا فقد تعثرت، فمع أن أنقرة استطاعت اقناع شيفرنادزه بالموافقة علي مشروع خط أنابيب باكو-سويسا-جيحان بهدف سرعة نقل نفط أذربيجان إلى تركيا،

لكن ارتباط تفليس بمساعدات موسكو الاقتصادية والعسكرية، حد من تعاون جورجيا مع تركيا. لكن تركيا قدمت اقتراحا بالتعاون العسكري مع جورجيا في الأونة الأخيرة. ويعتقد بعض المحللين أن التواجد العسكري التركي في القوقاز يتعلق بالناتو وهو ما لا يستبعد في المستقبل، خاصة وإن روسيا لها ثلاث قواعد عسكرية في جورجيا طبقا للاتفاقية التي وقعتها في خريف عام ١٩٩٩، لكن إدوارد شيفرنادزه رئيس جورجيا كان قد أعلن أنه طالما أن موسكو لم تساعد جورجيا علي استعادة منطقة انجازيا المنفصلة فإن البرلمان لن يصدق علي الاتفاقية المذكورة. واحتمال موافقة الحكومة الروسية ضعيف للغاية. وقد وقعت السلطات العليا في القوات المسلحة التركية علي اتفاقية تعاون عسكري مع جورجيا تمتد لخمس سنوات، علي أساسها يتدرب الضباط الجورجيين في تركيا، وستخصص مساعدات مالية لدعم برنامج تحديث جيش تفليس.

ومع هذا فتواجد موسكو في جورجيا وتدخلها في نزاعات أوستيا الجنوبية وإقليم انجازيا يمكن أن يعرض العلاقات التركية الجورجية للمتنامية لعراقيل كثيرة.

وعلي الجانب الأرميني، نري أنه علي الرغم من أن إيران وأنقرة قد أدركا أن تطبيع العلاقات يؤمن مصالحهما القومية، إلا أنهما لم يستطيعا الوصول إلي هذا الهدف، وبالطبع ليس هذا بسبب معارضة الشعب التركي لتنمية العلاقات مع إيران، بل بسبب أن الحكومة التركية تدرك أن تدعيم العلاقات مع أرمينيا سيؤدي إلي توتر علاقاتها مع باكو، وبالتالي ستقل مصداقية الحكومة التركية لدي الرأي العام التركي.

بالإضافة إلي هذا، أدي النزاع الأذري الأرميني إلي إلغاء أفضل مسارات خطوط الأنابيب وهو خط باكو-أرمينيا-جيحان لتصدير النفط الأذري. وهذا المشروع كان يمكن أن يقلل من تبعية إيران وباكو لموسكو إلي حد كبير ويساهم في إقامة علاقات أفضل بين الدول الثلاث المتجاورة، لكن استمرار نزاع قره باغ لا يحول فقط دون مثل هذا المشروع، وإنما يجبر إيران علي طلب عودة القوات العسكرية الروسية من أجل حماية الحدود مع تركيا علي الأغلب.

في النهاية، ذكر أحد انديكان وزير الخارجية التركي أولويات الحكومة التركية فيما يتعلق بدول الاتحاد السوفيتي السابق فقال: الأولوية الأولى، تدعيم استقلال هذه الدول علي نحو يجعلها قادرة علي الوقوف علي أقدامها، الأولوية الثانية، تنمية العلاقات علي أساس من المساواة، واستبعاد الأسلوب الانفعالي النفسي الذي ساد أوائل عقد التسعينات.

وتركيا الآن تزيل صدا السياسة الطورانية (بان تركسيم) الغامضة التي كانت قد غطت علي البواعث الاقتصادية في سياستها مع دول منطقة جنوب روسيا الاتحادية، ولعلها تستطيع إبداء رد فعل إيجابي ومؤثر في هذه المنطقة المعقدة في ظروف أكثر ملائمة.

(*) دورية نصف سنوية تصدر عن معهد العلوم الدفاعية، جامعة الإمام الحسيني.

(**) العبارة السابقة من أقوال اسماعيل جيم وزير الخارجية التركي.

العلاقات الدولية في إطار العولمة

■ فرحانج راجي *The Iranian Journal of International Affairs

يشهد العالم تغيراً ملحوظاً ما بين لحظة وأخرى وهذا التغير يؤثر في حياة البشر ويتجه بهم نحو مستقبل لم تتحدد معالمه بعد، نتاجه حضارة إنسانية جديدة تحدث تحولاً في كل نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من بشر ومستقبل تتغير فيه نظريات العلاقات الدولية والاقتصادية لتحل نظريات جديدة بمؤسسات دولية جديدة. ولأن هذا التغير لا يستثني دولة دون أخرى أو شعب بعينه، ولأن تأثيره واضحاً وملموساً للجميع، فإن العولمة هي أدق وصف له.

وتتمثل أدوات العولمة التي تحدث هذا التغير في هيئات ومؤسسات عالمية مثل منظمة التجارة العالمية التي تتولي مهمة وضع معايير اقتصادية جديدة تنظم بها الاقتصاد العالمي وتؤكد هيمنة قوي السوق. أما على مستوى التغيرات الاجتماعية فهناك معايير اجتماعية جديدة يتم إرساؤها بواسطة تكنولوجيا المعلومات التي فتحت أبواب المعرفة وهدمت أسوار الانعزالية، ومن هذا المنطلق رأي الدكتور فرحانج راجي أستاذ العلوم الإنسانية بجامعة كارلتون بولاية أوتوا بالولايات المتحدة أنه من المناسب جداً في هذا السياق التقدم بدراسة حول التغيرات التي يشهدها العالم حتي يمكن فهم ما يحدث على الساحة العالمية.

ويبدأ دكتور فرحانج دراسته باستعراض التغيرات التي تحدث في مجال العلاقات الدولية وذلك بالاستشهاد بما كتبه راف دارتدوف أحد أهم المتابعين لتطور المجتمعات الصناعية الحديثة في كتابه "بعد ١٩٨٩ الأخلاق والثورة والمجتمع المدني - Af-ter 1989 Morals, Revolution and Civ-il Society والذي نشر عام ١٩٩٧ عندما كتب قائلاً أن عام ١٩٨٩ يعد عاماً هاماً مثله في ذلك مثل عام ١٩٤٥، فهو

العالم الذي شهد بداية انهيار الاشتراكية مما جعل شعوب كثيرة تعرف المعنى الحقيقي للحرية. وبذلك لم يعد من الضروري التعامل مع نظم بعينها حتي لو كانت النظم الرأسمالية أو الديمقراطية، بل أصبح من الضروري تحسين حياة الشعوب.

فكما كان عام ١٩٤٥ هو بداية عهد جديد أدى الي ظهور النظام القطبي والذي أدى فيما بعد إلي عصر الحرب الباردة الذي شكل وأثر علي الاهتمامات والمصالح السياسية العالمية علي مدى نصف قرن، فبالمثل يعد عام ١٩٨٩ بداية عصر جديد وضع نهاية للنظم الثقافية والسياسية والاقتصادية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية. وكان هدم حائط برلين هو رمز نهاية هذه النظم وهو نفس العام الذي شهد مولد عصر الإنترنت التي طرحت أسلوب جديد للتفكير وتكنولوجيا جديدة للاتصالات والمعلومات مما مثل تحدياً حقيقياً لأساليب العمل والتفكير التقليدي، وهو ما أثار كثيراً من الجدل، خاصة فيما يتعلق بقضية الحداثة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم التكنولوجي وهي القضية التي تطرح قضايا فرعية هامة منها قضية الليبرالية التي يري فوكوياما أنها حققت انتصاراً هاماً عقب نهاية عصر الحرب الباردة ويقصد هنا الليبرالية السياسية والاقتصادية. فما يحدث الآن هو نهاية مرحلة تاريخية من حياة البشرية بكل ما فيها من أيديولوجيات وما تبعها من سياسات ليبقي فقط الهيمنة الليبرالية الغربية كشكل نهائي للحكومات. وفي ظل هيمنة الديمقراطية الغربية يعتقد فوكوياما أن العالم الثالث ما زال يغط في النوم حيث يعيش واقعاً أنتهي منذ أمد، ولكن نهاية هذا التاريخ لا تعني انتفاء حدوث صراعات بين

الشعوب، بل ستحدث ولكن بين تلك الشعوب التي لم تفق بعد من غيبوبة المرحلة التاريخية السابقة وهنا قد تظل نظريات العلاقات الدولية الكلاسيكية محل تطبيق.

ولكن نستطيع أن نقول أن احتمالات القضاء علي فرص نشوب الحروب كبيرة خاصة في ظل تفضيل تبني النظم الديمقراطية الغربية والنظام الأمن الجماعي. فالعولمة تعني نهوض الجماعات المدنية وإزالة العقبات التي تحول دون ازدهار التجارة الدولية وتأكيد التعاون بين الحكومات.

ولكن هناك اتجاهها مخالفا تماما في تقييم عملية العولمة وهو اتجاه المحافظين من المحللين السياسيين، فيعتقد روبرت جيلبن أن ما يحدث الآن هو مرحلة جديدة من الصراع بين وحدات سياسية مستقلة وأن هذا التغيير ليس سوي تغير في اللعبة، فبدلا من، تكون اللعبة لعبة سياسية أصبحت لعبة اقتصادية تم فيها استبدال الدول كلاعبين في المباراة بوحدات سياسية، وبدلا من أن يكون الصراع بين الدول علي النفوذ والسلطة والقوة أصبح صراع بين الحضارات. ويؤكد هذا منتسجون بقوله بأن الولاء للثقافة والحضارة اصبحا بديلا للولاء السياسي، فالعولمة تطرح بقوة هيمنة الغرب علي الآخرين والعولمة تفرض مرحلة الحرب الثقافية.

أما أصحاب الاتجاه الراديكالي يعتبرون العولمة استمرارا وامتدادا للنظم القديمة، فالعولمة لا تتماشى والتطلعات الإمبريالية ويعتبرونها صورة من صور الراديكالية الدينية الحديثة ويرفضون الادعاء القائل بأن العولمة مرحلة جديدة من الإمبريالية، بل يؤكدون أنها امتداد طبيعي للهيمنة الأمريكية. ومن أنصار هذا الاتجاه حركة الشبان المسلمين في ماليزيا، حيث تعتبر هذه الحركة أن العولمة ليست سوي نوع من الهيمنة الاقتصادية الغربية قد تعوق حركة دول العالم الثالث وتقضي علي سيادتها القومية، بل حتي تحرمهم من حقهم في تقرير مصائر شعوبهم، هذا إن لم تحولهم إلي عبيد أسياهم شعوب العالم المتقدم.

أما الراديكاليين الماركسيين فينظرون للعولمة علي أنها شكل جديد من أشكال الاستعمار، فالعولمة أدت إلي إضعاف الدول وفي سبيلها إلي القضاء علي الحدود القومية، والفائز الأوحده بكل مميزات العولمة هي الرأسمالية فلم تعد الرأسمالية مقيدة بالسيادة القومية للشعوب، بل جعلت من العالم سوقاً اقتصادياً واحداً مفتوحاً علي مصراعيه.

هذه الاتجاهات الثلاثة التي تفسر العولمة تفسيرات مختلفة تضع أيدينا علي طبيعة العولمة، فهي تحاول ربط العولمة بالأطر السياسية القديمة بينما يغمضون أعينهم عن حقيقة هذه الأطر وما تمثله، فهم يبحثون في مدلولات انهيار النظام القطبي الواحد دون الالتفات لأهمية التحولات التي يشهدها العالم وأهمية عصر المعلومات وهو ما يذكرنا به أرست جيلز في كتابه "ما بعد الحداثة، السبب والدين Postmodernism, Reason and Religion" حيث يحدد ثلاثة اتجاهات

أساسية تتفاعل في عصر العولمة وهي اتجاه ما بعد الحداثة التي تنكر وجود حقيقة ثابتة في هذا العالم، ثم النفعية الرشيدة التي تؤمن بوجود حقيقة ثابتة ولكن لم تستطع حتي الآن أن تضع أيدينا عليها، ثم الأصولية التي تري أنها تملك هذه الحقيقة، وكل من مؤيدي هذه الاتجاهات يرفضون تماما التخلي عن قناعتهم. وهناك مفكرون يعتقدون بضرورة النظر إلي المتغيرات التي تحدث علي الساحة الدولية بكثير من الواقعية، وفي جالة أن يشهد الواقع تغيرا ملحوظا فنحن إذا نواجه عالماً جديداً، ونفس المنطق أكدته ابن خلدون بقوله منذ قديم الأزل قائلاً: "إنه في حالة تغير الظروف فإن هذا يعني تغير الكون كله ومولد عالم جديد يصبح من الضروري علي كل الأجناس والأقاليم أن تتحدد وضعها في هذا العالم الجديد".

ونفس المنطق يؤكد الكاتب الأمريكي جيم جورج عندما أكد أن الفراغ الذي أعقب انتهاء عصر الحرب الباردة كان بمثابة فرصة لإعادة النظر في مفاهيمنا التقليدية والاستفادة من طاقنا الفكرية للخروج من بوتقة الفكر التقليدي والوصول إلي فكر وسلوك أكثر تسامحاً.

ومن بين الأمور التي استوجبت إعادة النظر فيها هي نظريات العلاقات الدولية وكانت النتيجة هي التسليم بضرورة التخلي عن هذه النظريات التي لم تعد تناسب هذا العالم الجديد، ولكن يظل من الصعب فهم واقع العالم الجديد بكل معطياته الجديدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية حيث يجد المرء نفسه في واقع معقد، وفي محاولة لفهم هذا الواقع الجديد نجد الكاتب ديفيد هلد في كتابه الأخير "التحولات العالمية Global Transformation" يعتبر العولمة هي عصر التحول في حياة البشرية ويرى أن النقاش حول طبيعة وتبعات العولمة نتج عنها ثلاثة اتجاهات رئيسية نحو العولمة:

الأول وهو اتجاه مؤيدي العولمة وهو الاتجاه الذي يقوده عدد من المفكرين مثل كينش أوهي ووالتر ريتورن وريتشارد ريتش وإيفان لوك. ويرى هذا الفريق أنه في عصر العولمة انتهى دور الدولة كعنصر أساسي في السياسة العالمية، حيث أدى ظهور السوق العالمي إلي انتفاء وجود الاقتصاديات القومية وظهور شبكات الإنتاج والتجارة العابرة للقوميات وبالتالي، أدت قوتي الاقتصاد العالمي الجديد إلي بناء أشكال جديدة من المنظمات الاجتماعية والهيئات السياسية والدولية والآليات الجديدة التي غيرت من شكل الهيكل السياسي العالمي. ويبرر مؤيدو العولمة الفجوة الشاسعة بين الفقراء والأغنياء التي ازدادت اتساعاً في ظل الاقتصاد العالمي الجديد علي أنها مجرد مرحلة مؤقتة نتيجة للتحول الاقتصادي الحالي وتفاعلاته. ولكن هذا لا يعني بالضرورة استمرار الوضع علي ما هو عليه فهذه الفجوة قد تنكمش مع إرساء المعايير والأعراف الاقتصادية الجديدة.

أما الاتجاه الثاني فيقوده فريق المتشككين من أمثال بنجامين باربر وبول هيرست وجراهام تومسون، فهم يعتبرون العولمة وهماً ويدعون أن التكامل الاقتصادي الذي يروج له أنصار

العولمة أقل بكثير من التكامل الاقتصادي الذي شهده العالم في نهاية القرن التاسع عشر. وإذا كان للتحويلات الاقتصادية، الحالية أية مغزى فهي بالتأكيد لا تعنى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية بل هي تحول نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي فالإقتصاد العالمي ينقسم إلى ثلاثة كتلت هي التكتل الاقتصادي الأوروبي والآسيوي الباسيفيكي، وشمال أمريكا. أما الاتجاه الثالث فهو اتجاه مؤيدى التحول والذي يتبناه كل من مانويل كاسياس وأنتوني جيدنس ومايكل مان وجون روجي وجيمي روسينو. وأصحاب هذا الاتجاه يقبلون بأن العولمة هي القوة الدافعة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية العالمية والتي من شأنها إعادة هيكلة المجتمعات الحديثة والنظام العالمي. ومثل هذا التفسير يتفق مع تفسير الاتجاه الواقعي لفهم العولمة، فالعولمة خلقت تحديات وفرص جديدة وهي نفس وجهة النظر التي أكد عليها ديفيد هلد في كتابه "التحويلات العالمية Global Transformation" حيث ذكر أن العولمة مسألة أكثر تعقيدا مما يظن مؤيدو العولمة أو حتي أصحاب الاتجاه التشكيكي ولكنه في الوقت نفسه يعتقد أن كل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة السابق ذكرها تمثل جزئية هامة في فهم وتفسير ظاهرة العولمة.

ويعتقد دكتور فرحانج أن اعتبار هيلد عملية فهم ظاهرة العولمة أكثر تعقيدا مما نعتقد، أن العولمة تمس بشكل مباشر البشرية التي تتميز بطبيعة معقدة، فالبشر لا يلزمون أنفسهم علي المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا إذا كانوا مضطرين إلي هذا، كذلك يرجح تعقد هذه التعبيرات التي تؤثر علي حياة البشر إلي أنها تعني حالة من التفاعل الشديدة التعقيد بين البشرية، وهذا العالم الجديد. ومن هذا المنطلق يأتي تحذير مناصرة اتجاه ما بعد الحداثة بأن لا تعتبر أية بنية ثقافية أو سياسية علي أنها واقع لا يتغير. فتعتقد فهم أي نظام عالمي ينجم من تداخل وتفاعل قوي متعددة تخلق شبكة من العلاقات المتشعبة للفرد وعدداً من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية تشكل في النهاية هذا النظام.

والفهم الصحيح للعولمة يدعونا إلي تحليل الاتجاهات الثلاثة في تفسير العولمة، فمؤيدى العولمة محقين كل الحق في التأكيد علي أن تأثير العولمة في هيكل النظام العالمي بدأ منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام، بينما يعتبر المتشككين محقين في قولهم أنه من الصعب تغير الطبيعة البشرية مع حدوث تحول في عمليات الإنتاج وإن كان من المتوقع أن تبدى بعض المرونة في التعامل مع مثل هذه التحويلات.

ومؤيدى التحول كانوا أكثر دقة عندما أكدوا أن التغيرات الجديدة ستؤثر علي المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

والأخذ بهذه التحليلات الصحيحة إلي حد بعيد والعمل علي خلق نوع من التوازن والتناغم بينهن يتطلب تبني الحكمة حسب

توصيف تشارلز ماكلياند وهو يعنى حسن تقدير وتقييم التفاعل للتاريخ والثقافة والدينامية السياسية والتفاعل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

وفهم العولمة يستوجب فهم طبيعتها من خلال الإجابة علي هذه الأسئلة: هل هي مشروع أم عملية؟ وهل هي شيء أصيل ومؤثر ينتج عنه تغيير حقيقي أم هي عملية ذات تأثير سطحي ووقتي؟

وللإجابة علي السؤال الأول نستطيع أن نقول أن العولمة هي عملية بدأت بكونها جزءاً من مشروع التنوير ولكنها تطورت لتصبح عملية مستقلة بذاتها تؤثر في جميع نواحي الحياة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتي شخصية أو دينية. وبلغ بها الأمر أنها فتحت دائرة الحوار لمناقشة القضايا الدينية والتي لم يجرأ مشروع الحداثة علي تناولها.

والعولمة عملية تشجع علي وضع معيار عالمي في تطبيقات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي تدعو إلي تجديد الحضارة الصناعية، فالتكنولوجيا أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر انتشاراً وتداخلت بشكل كبير مع عالم المعلومات والمعرفة لتصبح المعلومات هي المنتج الأساسي للتكنولوجيا.

أما علي المستوى السياسي، استطاعت العولمة أن تخلط الأوراق، فلم يعد هناك فرق بين ما هو قومي أو دولي، خارجي أو داخلي، عالمي أو محلي، وهي تستوعب فكرة التعددية السياسية سواء علي المستوى الدولي الذي أصبح يتميز باحتوائه مؤسسات سياسية متعددة وعدد كبير من اللاعبين في الساحة السياسية العالمية، بل حتي الأفراد يمكنهم أن يلعبوا أدواراً هامة ومؤثرة في الأجندة العالمية وينضم إليهم الجماعات والمنظمات الأهلية، أو علي المستوى الاقتصادي، حيث أصبحت عملية الإنتاج لا تقوم علي المركزية بل علي اللامركزية من خلال مشاركة عدد كبير من المنتجين الدوليين فيها، حيث تعدت مراحل إنتاج السلع حدود الدولة الواحدة من خلال سياسة المشاركة العالمية في الإنتاج لتفسح بذلك الطريق أمام عدد من الدول لتتفوق في إنتاج بعض السلع، فعلي سبيل المثال، تعد الآن سنغافورة هي من أهم الدول المنتجة لأجهزة الكمبيوتر، أما بنجلاديش فهي من أكبر منتجي ملابس الرجال.

ويصل حجم رأس المال المتداول في مصانع عالمية تعمل من خلال نظام المشاركة العالمية، في الإنتاج حوالي ٨٠٠ مليار سنوياً، أي حوالي ما يوازي ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية في تصنيع المنتجات.

وعلي المستوى الثقافي فقد أصبح التحدي الذي تمثله الثقافات الغربية بأعرافها وتقاليدها أكثر قوة عن ذي قبل. لكن هذا لا يعنى بالضرورة انتصارها، فهناك حالات كثيرة أثبتت أن هناك مجالاً متسعاً لقبول التعددية الثقافية في ظل العولمة، والعولمة قد تتحول إلي نقمة أو نعمة، وهذا أمر يتوقف علي الفرص والتحديات التي تطرحها وطريقة تعامل البشرية معها.

العولمة وتأثيرها على إيران

Discourse: Vol 2, NO:2 Fall 2000*

٤٤

عصر التبادل الفكري بين الدول ومرور أغلب الدول بمراحل انتقالية مع الحفاظ على سيادتها على أراضيها واستقلالها السياسي واستمرار وجود الحكومات المركزية. بينما نجد أنه على العكس من ذلك فقد أحدثت العولمة بعض التغيرات على الساحة الدولية منها حدوث حالة من عدم التنسيق في العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول المختلفة والتفاوت فيما بينها، بل ولها القدرة على فرض هيمنتها على الحكومات والدول مما يمهّد الطريق إلى الاختفاء التدريجي للحدود السياسية والجغرافية للدول لتصبح العولمة، هي الاطار السياسي والاقتصادي والجغرافي الذي تعمل من خلاله كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دكتور كولعي:

أما دكتور كولعي يتفق مع رأي اخوان حيث يعتقد أن ظروف ومعطيات العولمة بالاضافة إلى معطيات وظروف القرن العشرين اوجدت ابعادا جديدة للقوانين المنظمة للنظام العالمي. وأهم هذه المعطيات هو التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم خلال القرنين عاها الماضية وهو ما نجم عنه تغيرات مؤثرة إلى حد بعيد في طبيعة مؤسسات العلاقات الدولية، وهو ما أدى إلى توقع كثير من المحللين احتمال زوال الحدود بين الدول وتحول العالم إلى مؤسسة موحدة ذات نظام تكاملي تعتمد فيه الدول على بعضها البعض وتتعاون فيما بينها، بينما نجد المحللين الأكثر واقعية يتوقعون تشكيل نظام دولي يضع أساسا لتنظيم العلاقات بين الدول التي ستندرج تحت مظلة العولمة التي تعمل على المستوى الدولي وطبقا لهذا المنظور الواقعي فهناك عناصر كثيرة لها تأثير واضح على وضع اساس قوي لمثل هذا النوع من العلاقات الدولية مثل التقدم غير المسبوق في

ما زالت العولمة تمثل تحديا كبيرا أمام كثير من الشعوب والدول في فهمها واستيعابها ومعرفة ماهيتها، فهي ظاهرة ذات أبعاد متعددة مرتبطة بشكل مباشر بمصير البشرية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي. ولأن عجلة قيادة العولمة في يد الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة، فدول العالم النامي تتطلع لمعرفة دورها في هذا النظام العالمي الجديد وكيفية التعامل معه وما السبيل للاندماج فيه وما هي العقبات التي قد تحول دون التفاعل الايجابي في هذا الاطار العالمي الجديد، اسئلة كثيرة حاول مجموعة من الاساتذة الجامعيين الاجابة عليها في حلقة نقاشية شارك فيها دكتور اخوان زنجاني الاستاذ المساعد للعلوم السياسية بجامعة طهران كولعي الاستاذ المساعد للعلاقات الدولية بجامعة طهران وحجة الاسلام نبافي مدير معهد التنمية والحضارة الاسلامية بطهران ودكتور أسد الله أثري باحث بمركز البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط.

بدأ النقاش بسؤال هام على اساسه استرسل جميع المشاركون في النقاش وهو ما هي بالتحديد ظاهرة العولمة وما معناها وما الفرق بين عولمة وعولمة، وهل العولمة لها مدلول سياسي واقتصادي وثقافي؟ وجاءت الاجابة على لسان اخوان زنجاني الذي يرى أن العولمة هي في الواقع ايدولوجية الليبرالية الحديثة التي ظهرت وتبلورت خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي وكانت بدايتها مع الدعوة إلى السوق الحر والمزيد من الديمقراطية.

واختلف المحللون حول تعريف العولمة، فالبعض يعتبرها امتدادا طبيعيا للحدثة، بينما يراها آخرون ظاهرة جديدة تماما مستقلة بذاتها، ويتفق اخوان مع هذا الرأي، فهو يرى أن الحدثة تقوم على عدد من المحاور السياسية منها بزوغ

التكنولوجيا والاتصالات في بعض الدول مما كان له أثره على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، مما أدى إلى خلق أنواع جديدة من العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية.

أما على المستوى السياسي فيعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الفائت هو أحد الأسباب التي أدت إلى الاسراع ببزوغ عصر العولمة وهيمنة الليبرالية والرأسمالية التي تبنتها المجتمعات الغربية واستطاعت فرضها على العالم كله، بينما ظلت باقي المجتمعات في ظل غياب الاتحاد السوفيتي لا حيلة لها ولا قوة أمام هذا المد الغربي، وفي واقع الأمر استطاعت الولايات المتحدة بالأخص أن تعرض أهدافها السياسية والتي اعطت بدورها أبعاد سياسية جديدة على الساحة العالمية تتماشى ومفهوم العولمة.

ويؤكد دكتور كولبي إن العولمة في حد ذاتها ليست بظاهرة جديدة، وإنما هي امتداد طبيعي لليبرالية والجديد هنا هو التغييرات التي أحدثتها العولمة سواء من حيث التغييرات التكنولوجية أو النظرية التي تؤكد على هيمنة العولمة وتدعمها.

دكتور اخفان زنجاني:

ولكن دكتور اخفان يعتقد أن بداية ظهور عملية العولمة تعود إلى ٣٠٠ عام مضت والبعض الآخر يعتبر بدايتها تعود إلى بدايات الحداثة أي بدايات الأربعينات من القرن الماضي، بينما آخرون يعتقدون أنها بدأت مع بداية الامبريالية أي في منتصف القرن التاسع عشر.

وينضم دكتور اخفان إلى الرأي القائل بأن بداية العولمة تعود إلى قرون مضت وبالتحديد مع ظهور فكرة الرأسمالية وما تبعها من إنشاء النظام الرأسمالي الذي يشهد الآن تطورا ملحوظا أطلق عليه اسم العولمة والتي تقوم على افتراضين أساسيين هما أن النظام الرأسمالي والعولمة حاليان، لا بد وأن تحمل لواءه دولة ما تعد من أهم اللاعبين الأساسيين فيه، وفي الماضي كانت بريطانيا هي هذا اللاعب الأساسي، أما الآن فقد حلت محلها الولايات المتحدة، أما الافتراض الثاني فهو أن العولمة هي ظاهرة تاريخية تتغير مع تغير الزمن والظروف الاقتصادية والسياسية، فمؤخرا ارتبطت العولمة بسياسة السوق الحر وانهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت الولايات المتحدة واليابان وغيرهما أسواق لتطور النظام العالمي نحو العولمة تسعى من خلاله إلى الحفاظ على مكاسبها ودعم مصالحها القومية قدر المستطاع.

أما الرأي القائل بأن العولمة هي نفسها الحداثة فيحتاج الكثير من التدقيق لأن حداثة العولمة في هذه الحالة هي حداثة المجتمعات الغربية وثقافتها وحضارتها والنتيجة أننا سنجد أنه لا مجال هنا للحديث عن التحول إلى عالم واحد،

بل ستصبح القضية أنه ليس من المألزم على كل دولة أن تتبع التطور التاريخي لدولة أو مجموعة من الدول الأخرى تحت مسمى العولمة، فلكل دولة تاريخها ومعطياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي تتصرف طبقا لهذه المعطيات والتطورات التي تشهدها على مر تاريخها.

وإذا ثبت صحة هذا الافتراض فيجب علينا أن نشجع فكرة أن كل مجتمع يجب أن يتبع منهجه الخاص وسياسته التي تتفق ومصلحته ويتبنى النموذج الذي يتماشى وثقافته وحضارته وهذا بالطبع لا ينطبق ومفهوم العولمة السائد.

دكتور كولبي:

ومن منظور مختلف يؤكد دكتور كولبي على أن المسألة الهامة الواجب الانتباه إليها هي أننا نواجه ظاهرة ذات أسس وأبعاد متنوعة تدعم قيم ومعايير ومعتقدات مختلفة تقوم على ثقافة مختلفة وهي بالتالي أحدثت تغييرات تؤدي إلى تقارب وتوحد دول العالم أجمع، ويمكن أن نستشف صحة وجهة النظر هذه من تجربة الدول الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من وحدة اقتصادية وتعاون تقني أدى إلى مزيد من التقارب على المستوى السياسي ووضع حد للنزاعات والخلافات وهو النموذج الذي بدأت عدد من التكتلات الإقليمية الاحتذاء به عقب انهيار الاتحاد السوفيتي حيث بدأت الدعوة إلى التعاون والتكامل الإقليمي تظهر في مناطق مختلفة من العالم.

بل على العكس فهذه التكتلات الإقليمية ستنتفح تدريجيا وإجباريا على العولمة من أجل الحد من التناقض مع المناطق والتكتلات الأخرى، ومن أجل التوسع في التعاون والتفاعل مع الآخرين في ظل العولمة.

أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة فهي ستحصل على مزيد من التسهيلات والامتيازات في ظل العولمة على المستوى الإقليمي لهذه الدول، ولكننا نجد أن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تعتبر أقل استقرارا من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

دكتور اله اثري:

يتساءل دكتور اثري عن العواقب والتبعات التي ستصيب العالم المتقدم والنامي كل على حدة من جراء العولمة.

دكتور اخفان زنجاني:

ويتخذ دكتور اخفان المبادرة للإجابة على هذا التساؤل بطرح عدد من النقاط الهامة حول علاقة العولمة وزيادة الفجوة بين شعوب ودول العالم وإمكانية تعايش دول العالم مع عملية العولمة سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات.

هناك عدد من العناصر الهامة الواجب وضعها في الاعتبار لتفسير كل النقاط السابق ذكرها وهي تعتبر أساسا منطقياً لتطورات الأحداث بالسلب أو الإيجاب نحو

ظاهرة العولمة، ولكن ما هي الخطوات الواجب اتخاذها في هذا الشأن.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

يري دكتور نبافي أنه من الضروري في نقاش لمسألة التكيف مع العولمة أن نفرق بين ثلاثة مناهج أولها منهج المفكرين والفلاسفة والمنظرين مثل كانط وهيغل الذين غيروا من طريقة التفكير الفلسفي ونظريات العلاقات الدولية.

أما المنهج الثاني والذي يعد غاية في الأهمية لما له من تأثير مباشر على البيئة السياسية في الدول سواء المستوى القومي أو الدولي وهو المنهج العلمي، حيث يعد هذا المنهج في صناعة القرار أداة هامة جداً كذلك يعد منهج ناجح جداً في إدارة الأزمات.

أما المنهج الثالث، فهو المنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو ما تتبعه الدول في علاقاتها مع بعضها البعض وهذا هو المنهج الأكثر تفاعلاً وإيجابية مع العولمة لأنه باتباع هذا المنهج تحدد كل دولة علاقاتها مع غيرها من أجل الوصول إلى نتيجة أفضل في ظل ظاهرة العولمة.

دكتور اخفان زنجاني

ويختلف دكتور اخفان مع ما قاله دكتور نبافي، فهو يعطي الأولوية للمنهج العلمي ثم يأتي المنهج الاستراتيجي السياسي الاقتصادي في مرحلة تالية في التعامل مع ظاهرة العولمة، وتأتي حتمية المنهج العلمي من أنه من الضروري لأية دولة أن تتعرف على البيئة المحيطة بها أو بظاهرة العولمة من خلال تبني المنهج العلمي، ثم بعد ذلك يتم اتباع المنهج الاستراتيجي من خلال وضع خطة التعامل مع العولمة.

وبإعمال المنهج العلمي سنجد أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا تاريخ تطور النظام العالمي، ففي هذه الحالة نحن لا نستقرئ المستقبل بقدر ما نبحث في التاريخ، فنحن ندرس ما حدث خلال ٤٠ أو ٥٠ عام مضت، بينما حدود رؤيتنا للمستقبل لا تتعدى ٤٠ عاماً قادمة. وبدراسة لتاريخ الحداثة نجد أنه يتزامن إلى حد كبير مع بزوغ النظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه نجد أنه خلال الثلاثة عقود الماضية أن النظام الرأسمالي والاقتصادي بدأ مرحلة جديدة أطلق عليها «المنتج المرن، Flexible Production» وهي تعني حدوث تطور أساسي في إطاره يحدث تحول في لعلاقات والهيكل الاقتصادي وبالتالي هذا يفرض على الشعوب أن تغير من طريقة تفكيرها، وعلى ذلك يجب التخلي عن الهياكل الثقافية والايدولوجية لما بعد الحداثة واستبدالها بهياكل جديدة تتواءم وظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلى الشعوب أن تخلق نوعاً من الانسجام والتناغم الداخلي والخارجي بينهم وبين المعطيات الجديدة.

الانضمام إلى عملية العولمة، فعلى سبيل المثال، هناك ايدولوجيات مازالت كثير من الدول تتمسك بها ويشدة مثل القومية التي بدورها تفرض مصالح قومية تتناقض والمصالح القومية لدول أخرى مما ينجم عنه حالة من عدم الاستقرار وعدم التعايش السلمي، ولكننا إذا أمعنا التفكير في هذه المسألة سنجد أنها أمراً طبيعياً في ظل نظام العولمة وذلك إذا ما سلمنا أن العولمة ستؤدي حتماً إلى نوع من الانسجام بين الشعوب، سواء رضيت الحكومات أو أبت.

أما قضية التكتل الاقليمي على غرار الاتحاد الأوروبي والذي يقوم على قرارات تتخذها كل دولة بعينها، فمن المنتظر ألا تصمد كثيراً أمام العولمة، بل على العكس فهذه التكتلات الاقليمية ستفتح تدريجياً وإجبارياً على العولمة من أجل الحد من التناقض مع المناطق والتكتلات الأخرى، ومن أجل زيادة التعاون والتفاعل مع الآخرين في ظل العولمة.

أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة فهي ستحصل على مزيد من التسهيلات والامتيازات في ظل العولمة على المستوى الاقليمي لهذه الدول ولكننا نجد أن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء عرضة لحالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والغزو الثقافي.

دكتور حجة الاسلام نبافي:

ويستكمل حجة الاسلام الحديث عن تأثير العولمة بطرح سؤالين غاية في الأهمية:

الأول: ألم تتعاطم عملية العولمة شيئاً فشينا لنهيمن على الساحة السياسية عبر العقدين الماضيين في ظل غياب كثير من دول العالم بسبب عدم تكاتفها أو ضعفها في مواجهة الدول الحاملة للواء العولمة.

الثاني: هل امامنا نحن دول العالم الثالث فرصة جيدة للمشاركة في عملية العولمة، أم يجب علينا أن نظل خارجها نقف موقف المتفرج السليبي.

للإجابة على السؤال الأول يجب إعادة النظر في الجوانب المختلفة لأيدولوجيات دول العالم الثالث، حيث يتم استبعاد تلك الأيدولوجيات التي لا تتوافق وعملية العولمة حتي تستطيع النقاش مع عملية العولمة التي ستعم فوائدها على المدى البعيد على الجميع دون تمييز.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فبالأكيد أن النقاش حول العولمة مسألة مستمرة وتحدث في أغلب دول العالم سواء هنا في إيران أو في دول أمريكا اللاتينية. ولكن يجب على مثل هذه الدول أن تطور علاقاتها بالعولمة من مجرد النقاش إلى اتخاذ المبادرة نحو الدخول في إطار العولمة، مع الوضع في الاعتبار ظروفنا المختلفة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، ومن هذا المنطلق نستطيع الآن أن نطرح جانباً هاماً جداً للنقاش ألا وهو بحث التعامل مع

فمنذ سنوات كثيرة مضت أكد ماركس أن النظام الرأسمالي يسير نحو العولمة، فالنظام الرأسمالي أدى إلي حدوث حالة من التفاوت بين شعوب العام. وهذا وجه من أوجه العولمة، ومكافحة هذا التفاوت بشكل جماعي هو أحد أوجه العولمة أيضاً. فلأول مرة يحدث تواصل بين الشعوب بعيداً عن تدخل الحكومات فقد استطاعوا تشكيل مؤسسات عالمية تتبنى فكر العولمة من منظورهم الخاص.

دكتور كولبي:

يعتقد دكتور كولبي أن ما أثاره دكتور نيافي عن العولمة وأفضل المناهج التي تسير هذه الظاهرة يعد أهم المسائل التي تمثل حقيقة في تعامل مجتمعاتنا مع العولمة. فهي سبيلنا إلي الوصول إلي أهدافنا في إطار عملية العولمة، فبناء عليها نستطيع أن نضع خططنا ونلعب أدوارنا في ظل هذا النظام العالمي الجديد.

ويجدر بنا هنا الاستشهاد بما قامت به الولايات المتحدة في الستينات من خلال توظيفها لكل النظريات الأكاديمية العلمية من أجل معالجة قضايا هامة مثل سياستها الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وهو ما يثبت أن خلق نوع من الترابط والتواصل بين قطاعات مختلفة من المجتمع علي ضوء معرفة جيدة بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطة يفسح المجال للوصول لأفضل النتائج وبلوغ الأهداف المرجوة.

وهو ما يعني أيضاً أن تبني المنهج العلمي سيسهل علينا إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل مع هذا الاتجاه العالمي الجديد.

ونحن كعالم نام نفتقد هذه الآلية في مواجهة ظاهرة العولمة، فنحن لا ندرك أهمية المنهج العلمي في التعامل مع هذه الظاهرة.

دكتور حجة الاسلام نيافي:

يؤكد دكتور نيافي اعترافه بحقيقة ثابتة، وهي أنه لا سبيل لمقاومة العولمة وهنا يصبح تبني المنهج العلمي شرطاً أساسياً كخطوة تسبق تنفيذ المنهج الاستراتيجي، ولكن السؤال هنا: من الذي يجب أن يقوم بصناعة القرار الذي يأتي نتيجة لتبني المنهج العلمي والاستراتيجي.. هل هم صناع القرار الفعليين بالمؤسسات التنفيذية أم العلماء؟ ربما تكون الإجابة أنه يجب علي الهيئات والمؤسسات التنفيذية أن تحول النتائج التي تتوصل إليها الدراسات الأكاديمية إلي واقع ملموس.

دكتور اسد الله اثري:

ويتساءل دكتور اثري عن أسباب محاولة بعض الجماعات الوقوف في وجه العولمة كما حدث في أثناء اجتماع سياتل لمنظمة التجارة العالمية في نهاية عام ١٩٩٩. ويحاول الإجابة عن هذا التساؤل بأن السبب هو أن العولمة لم تترك للإنسان حرية تحديد مصيره بنفسه، فهي

تتكر علي الأفراد مصالحهم الخاصة لأنها تحول المصالح الفردية إلي مصالح جماعية، بينما حقيقة الأمر أن العولمة ليست سوى عملية ذات فوائد تعود علي جزء صغير من المجتمع الإنساني وهو ما يتنافي ومبدأ العدالة الاجتماعية، وليس هذا فحسب فالعولمة تلقي مقاومة حتي ممن يدعون دعمهم وتأييدهم لها مثل توني بليز الذي يري أن هناك تقارباً بين الثقافة الأمريكية ذات السيطرة في ظل العولمة والثقافة البريطانية، إلا أنه يخشي علي الهوية البريطانية من هيمنة الثقافة الأمريكية.

دكتور كولبي:

ويستكمل دكتور كولبي النقاش قائلاً إن الهيمنة الأمريكية علي نظام العولمة حدثت نتيجة لامتلاك الولايات المتحدة إمكانيات هائلة سواء في المجال العلمي أو التكنولوجي، مما مكنها من استغلالها بحيث تفرض نفوذها علي النظام العالمي وتسيره طبقاً ومصالحها القومية، ليس هذا فحسب، بل تمكنت الولايات المتحدة من إضعاف منافسيها سواء علي المستوي السياسي أو الإيديولوجي، فهي السند الحقيقي للامبريالية والرأسمالية في مواجهة الفكر الماركسي، واستطاعت أن تنهي هذه المواجهة لصالح الامبريالية، لذا يعبر كثيرون أن العولمة ليست سوى إمتداد للامبريالية، وتمكنت بذلك الولايات المتحدة من إحداث تغيير في النظام العالمي بعد أن وضعت يدها علي كل الآليات والأدوات لإحداث تغيير في النظام الدولي السابق إلي نظام جديد تستطيع هي أن تستفيد منه أكثر من غيرها.

دكتور اسد الله اثري:

ويضع دكتور اثري خطوطاً عريضة تحت كلمة العولمة، فهي في حد ذاتها متغير هام علي الساحة الدولية له عواقبه وتبعاته في العالم النامي والمتقدم علي حد سواء، خاصة من الناحية الثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية، وما يهمنا هنا بالتحديد هو تأثير العولمة علي الدين، ففي إيران، علي سبيل المثال، يهتم الكثيرون بعلاقة الدين بالعولمة، هل هي علاقة تأثير وتأثر أم أن الدين سيظل بمنأى عن أية متغيرات عالمية، أم ستتحول علاقة الدين بالعولمة إلي درب من الصراع، خاصة وأن العولمة في حد ذاتها تعد مصطلحاً علمانياً ودعوة إلي الفصل بين الدين والدنيا.

واختلفت الآراء حول علاقة الدين بالعولمة، فالبعض يري أن تأثير الدين علي الحياة الشخصية للبشر سيظل كما هو وسينعكس علي سلوكهم ومعتقداتهم الاجتماعية والسياسية.

بينما يعتقد البعض الآخر أن الدين سينفصل تماماً عن السياسة والنظم السياسية، في حين يعتقد آخرون أن موجات التطرف ستزايد في مواجهة مد العولمة.

ويبقى سؤال هام وهو ما هو رد الفعل المتوقع للمجتمع الإيراني ذي الثقافة الإسلامية والتي تعود إلي عشرين عاماً

ماضية أي مع بداية الثورة الإيرانية.

دكتور حجة الاسلام نياقي:

هنا يتدخل دكتور نياقي للإجابة علي السؤال بتحليل غاية في الأهمية فهو يري أن تأثير العولمة علي المجتمع الإيراني بكل مكوناته العقائدية والثقافية لا مفر منه، فهي بالتأكيد سيكون لها تأثيرها السلبي علي التقاليد والأعراف الخاصة بالمجتمع الإيراني، بل سيمتد هذا التأثير ليشمل مؤسسات المجتمع علي اختلاف مستوياتها وهو ما يعكس احتمالات قوية بهيمنة الثقافة العالمية الغربية بكل ما تحمله من أعراف وتقاليد غريبة علي المجتمع الإيراني، فتدريجياً سنجد الأجيال الجديدة متفاعلة مع قضايا ثقافية جديدة علينا لنجد أنفسنا نواجه أجيالاً ذات شخصيات تتميز بأوجه متعددة وسلوكيات متناقضة.

كما أن رؤية الأجيال الجديدة لقضايا ومسائل نعتبرها نحن خروج عن التقاليد والدين قد تكون مغايرة تماماً، فهم في ظل العولمة يحتكون ويتحاورون مع أشخاص ينتمون لثقافات مختلفة مما قد يخلق لديهم قبولاً لبعض أفكارهم وثقافتهم التي قد تتعارض ودينهم، فهم يتحاورون، علي سبيل المثال، مع أقرانهم الذين قد يكونون علي المستوى الشخصي والسلوكي غاية في الالتزام ولكنه يجد أنه من حقه أن يمارس الشذوذ الجنسي وهو ما يتعارض ومبادئ الدين الإسلامي ليجد الشباب الإيراني هنا نفسه مضطراً إلي أن ينحني جانباً معتقداته الدينية في تعاملاته الانسانية مع غيره من شباب العولمة.

وبذلك نجد أنفسنا نواجه أسلوباً جديداً من التفكير والسلوك ونوعاً جديداً من الشخصيات تتحول فيه السلوكيات غير الطبيعية إلي مسلمات وتنحسر أمامه القيم الدينية. والكارثة تكمن في أننا لا نأخذ موقف المبادرة في مواجهة ما تقرضه علينا العولمة من ثقافات وسياسات بل ننتظر دائماً لنري نتيجة هذه الهيمنة وعندئذ يصبح من الصعب علاج أو تغيير مسيرة الأحداث والتطورات لصالح ثقافتنا ومجتمعنا. والحل يكمن في أن نخلق نوعاً من التوازن بين الايديولوجية الدينية والمواصفات المؤسساتية الحديثة سواء بالنسبة للمؤسسات الدينية أو السياسية أو الثقافية بحيث تستطيع إيران أن تتفاعل مع المجتمع الدولي مع الاحتفاظ بتوازنها الثقافي الديني خاصة وأنه أصبح من الصعب الآن الاستمرار في حالة العزلة السياسية والثقافية والدينية. كذلك هناك ضرورة ملحة في تحديث كثير من الدراسات الاسلامية في مواجهة كثير من المستجدات والقضايا التي تستوجب رأي الدين فيها.

واليوم تحاول المؤسسة الدينية في إيران وضع نموذج يمكن من خلاله طرح القضايا المستجدة ومحاولة إيجاد حلول لها وذلك في إطار ديني جديد يهدف إلي تكوين نظام

اجتماعي جديد يكون أكثر فاعلية في حل مثل هذه القضايا.
دكتور كولعي:

ويتطرق دكتور كولعي إلي محور هام في علاقة إيران بالعولمة وهو تأثير العولمة علي إيران علي المستوي السياسي، فهو يعتقد أن تأثير العولمة ليس بالضرورة. أن يكون تأثيراً سلبياً، وعلي النظام الإيراني أن يدرك الفرص الايجابية التي قد تمنحه اياها العولمة، وقد لاحظت هذه الفرص مع انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته السابقة، فبذلك انهارت القبضة الحديدية للاتحاد السوفيتي علي هذه الدول لتنهيار معها كل المحاذير الأمنية مما افسح المجال امام إيران أن تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لهذه الدول المستقلة حديثاً سواء علي المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي.

وببقي علي إيران أن تحدد الآليات التي من خلالها يمكن لها ايجاد الاتجاه المطلوب الذي يتماشى والامكانيات والأهداف الإيرانية في المنطقة، تلك هي إحدى الفرص التي تمنحنا اياها العولمة، ولكن إذا ما فشلت إيران في التعرف علي وضعها داخل هذا النسيج العالمي، فمن المؤكد أن العولمة ستتحول إلي خطر يهدد المصالح القومية والأمنية الإيرانية.

دكتور افغان زنجاني

ويثير دكتور زنجاني جانباً هاماً من قضية العولمة وهو كيفية التعامل معها ومواجهتها.

وهو يري أن هناك خيارين أمام إيران الأول هو محاولة أن تتكيف إيران مع العولمة وهو خيار سهل ويتسم بالحكمة، والخيار الثاني هو المقاومة بتبعاتها الايجابية أو السلبية.

والجزء الايجابي من خيار المقاومة انه إذا ما قررت إيران مقاومة العولمة فهي ستشعر بالأمان، ولكن لفترة محدودة، ولكن بمجرد انهيار أي من الحواجز التي ستضعها إيران في طريق مد العولمة ستثبت هذه المقاومة مدي عجزها ويتأكد أنه خيار سلبي بكل المعايير.

وغالباً ما تصبح المقاومة ضرورية فيما يتعلق بالدفاع عن القضايا الثقافية والأعراف والتقاليد.

ولكي نصبح أكثر فاعلية مع العولمة، علينا أن نمتلك الوسائل التي نستطيع أن نؤثر بها في مسار العولمة ونقصد هنا أن نمتلك نظام اتصالات يعمل بكفاءة، فالناس يجب أن يجيدوا استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وأهمها الانترنت، ولا يجب التخوف من تعرض الافراد لوسائل الاتصالات الحديثة فهم قادرون علي التمييز بين الخطأ والصواب، فالاختيار الحقيقي الواجب تبنيه هو التعامل مع العولمة بقدر كبير من المرونة، فلا يجب ان نتوقع أن يتحول العالم إلي المدينة الفاضلة، بل يجب ان نقبله بعيوبه وحسناته والتعامل معه علي هذا الأساس.

العلاقات الإيرانية. الكورية بعد عام ٢٠٠٠

مجلة: ديدكاهها وتحليلها (*) (رؤية وتحليل)
السنة ١٤ العدد ١٤٢ شتاء ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

وفي عام ١٩٩٩ كانت إيران هي ثالث دولة مصدرة للنفط لكوريا الجنوبية، في حين كانت كوريا هي رابع شريك تجاري لإيران.

وكانت قد عقدت سبع دورات للجنة الإيرانية-الكورية المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٩٣ كان آخرها في أكتوبر ١٩٩٩ في طهران وفي أكتوبر ٢٠٠٠ في «سول». وفي اجتماعات اللجنة المشتركة التي عقدت في سول ٢٠٠٠، تم الآتي:

١ - توقيع اتفاقية ثنائية بشأن عدم مضاعفة الضرائب.
٢ - توقيع مذكرة تفاهم لزيادة التعاون الجمركي بين الدولتين.
٣ - توقيع مذكرة تفاهم بين البنك الكوري الجنوبي وبنك تنمية الصادرات الإيراني.

٤ - توقيع مذكرة تفاهم للتعاون البنكي بين الدولتين.
٥ - تشكيل لجنة لتسهيل وتيسير عملية إقامة المعارض الاقتصادية في البلدين.

٦ - توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الثقافي بين الدولتين.
مقومات العلاقة بين الدولتين:

تكمن أهمية العلاقة بين الدولتين في طبيعة نظرة كل منهما للأخري ولم تملكه من مقومات. من هنا فإن أهم المقومات التي تراها كوريا الجنوبية في إيران يمكن إجمالها في الآتي:

- الموقع الجغرافي الاقتصادي المتميز لإيران.
- مصادر الثروة الطبيعية بها.
- عملية التنمية الاقتصادية الواعدة التي تشهدها إيران.
- الكثافة السكانية الإيرانية الشابة.

- مرور طرق النقل الدولية البرية بإيران والتي تربط آسيا الوسطى والقوقاز بالخليج وشرق آسيا بشرق أوروبا.
- الكثافة السكانية العالية لدول الجوار الجغرافي لإيران والتي تبلغ ٣٥٠ مليون نسمة.

ماسبق يجعل من إيران موضع ارتكاز رئيسي لها في المنطقة. وتتمثل المقومات الكورية من وجهة النظر الإيرانية فيما يلي:
- التكنولوجيا المتقدمة التي تتمتع بها كوريا الجنوبية.
- التقدم الصناعي خاصة في مجال الالكترونيات والبيروكيماويات والذي يمكن لإيران الاستفادة منه بشكل غير مشروط. وبما يلائم احتياجاتها الحالية.
- التقدم في صناعة وسائل النقل والمواصلات.

عقد في كوريا الجنوبية في ٢٧-٢٨ خرداد ١٣٧٩ هـ. ش. ١٦، ١٧/٦/٢٠٠٠ ندوة حول مستقبل العلاقات الإيرانية الكورية الجنوبية بعد عام ٢٠٠٠. وقد قام معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية بعمل عرض لبحوث هذا السمينار العلمي في مجلة ديدكاهها وتحليلها (رؤية وتحليل) في العدد ١٤٢/يناير ٢٠٠١. وقد شارك في هذا السمينار عدد من المسؤولين الإيرانيين كان منهم:

- السيد طلائع، سفير إيران في كوريا الجنوبية.
- سردار نيا، المدير العام للشئون الدولية بوزارة الصناعة الإيرانية ورئيس وفد إيران في اللجنة الإيرانية-الكورية المشتركة.

- الدكتور «شيراني» رئيس المنطقة الحرة في «جابهار».
- «اقاي رمزي» المدير العام للشئون الاقتصادية بوزارة المعادن والفولاذات الإيرانية.

كما شارك من كوريا الجنوبية عدد من المسؤولين الاقتصاديين كان من بينهم:

- «يانج مان كي» رئيس البنك المركزي بكوريا.
- «لي سان هو» مستشار بنك الصادرات والواردات بكوريا الجنوبية.

- «يانج وولي» رئيس مؤسسة تأمين الصادرات بكوريا الجنوبية.
- «روزبهان» المدير المالي بشركة «سايبا» الكورية.

وقد بدأ التعاون الإيراني-الكوري الجنوبي عام ١٩٧٧ عندما أطلق اسم «طهران» علي أحد شوارع «سول» وأطلق اسم «سول» علي أحد شوارع طهران. ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات الثنائية بينهما في نمو منتظم.

ومنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين بدأ حجم التبادل التجاري بين البلدين يشهد نموا مضطربا فبلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم بلغ ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ ووصل إلي ٢,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩ منها ٦٠٠ مليون دولار مشتروات نفطية من إيران، ومن المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين ٣ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ كما يمكن أن يقفز هذا الرقم إلي ٥ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠١،

(*) مجلة شهرية يصدرها معهد الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية.

- كوريا الجنوبية «سوق هام» للصادرات النفطية الإيرانية.

مجالات التعاون بين الدولتين:

في عام ١٩٩٢ قام البنك بكوريا الجنوبية بإقراض إيران ٧٧٢ مليون دولار تم من خلالها تنفيذ المشروعات التالية:

- ١ - بناء ٦ سفن للشركة الملاحية للجمهورية الإيرانية.
- ٢ - بناء ١٠ سفن ناقلات للنفط للشركة الوطنية الإيرانية للنفط.

٣ - إنجاز ثلاثة مشروعات في مجال البتروكيماويات.

وفي عام ١٩٩٩ تم تخصيص ١١٥ مليون دولار لتنفيذ مشروعين آخرين في إيران، فضلا عن ٥٠ مليون دولار أخرى تم وضعها تحت تصرف البنك المركزي الإيراني وفي عام ٢٠٠٠ تم بناء (٥) ناقلات نفط أخرى، فضلا عن المساهمة في تنمية صناعة الحديد والصلب.

وتتمثل أهم مجالات التعاون بين الدولتين فيما يلي:

أ - صناعة الأتوبيسات:

قامت شركة «هونداي» وشركة «كيا موتور» وشركة «دايو» بالاستثمار المباشر في إيران وعقدت عدة اتفاقات مع الحكومة الإيرانية لتصنيع أتوبيسات الركوب، الميني باص، الباص، فضلا عن اتفاقية لدعم السياسة الصناعية الإيرانية في هذا المجال.

ب - في مجال الالكترونيات والأدوات الكهربائية:

قامت شركات سامسونج، هونداي، L. G ودايو بعقد اتفاقيات مع الحكومة الإيرانية لإنتاج أجهزة التلفزيون والأدوات الكهربائية المنزلية.

ج - صناعة الفلزات:

من المشاريع القائمة بين الدولتين في هذا المجال تعاون الدولتين في تنمية مجمع الحديد والصلب في أصفهان، والتعاون في مجال تنفيذ مشروعات النفط والغاز في منطقة الخليج.

د - الصناعات النفطية والغاز والبتروكيماوية:

تشارك كوريا الجنوبية في عدة مشروعات هي:

- مشروع زيادة انتاجية الغاز في حقل فارس الجنوبي.

- تنفيذ مشروع PTA.

- تنفيذ مشروع LAB.

الصادرات والواردات:

تتمثل الواردات الكورية من إيران بشكل أساسي في النفط والمشتقات البترولية، في حين تصدر إلى إيران السلع الآتية: السيارات، سفن النقل، ناقلات النفط، الأدوات الكهربائية، المعدات والآلات الصناعية، والالكترونيات.

الآفاق:

نظرا لأن إيران تهدف من تنفيذ الخطة التنموية الثالثة التي بدأت في مارس ٢٠٠٠ إلى تحقيق معدلات نمو تبلغ ٦٪ سنويا، ومعدلات نمو استثمارات تبلغ ٧،١٪ سنويا، وصادرات نفط يصل متوسط قيمتها إلى ٣٤،٨ مليار دولار، ودخل مالي من

العملات الصعبة تصل قيمته إلى ١٢٢ مليار دولار، لذا فهي تربي في تعاونها الآسيوي ضرورة هامة لنجاح خططها التنموية الثالثة. وهي تربي أيضاً أن كوريا الجنوبية هي واحدة من أهم خمس دول آسيوية لا بد من تفعيل التعاون معها، وهي تسعى أخيراً من أجل أن يتجاوز حجم التعاون بينها وبين كوريا الجنوبية مستوى الـ ٥ مليارات دولار المتوقعة لعام ٢٠٠١ أو علي أقل تقدير الاستقرار عن هذا الخط. ومن أجل هذا فقد قررت إيران إنشاء «صندوق المدخرات المالية للنفط» حيث تدخر فيه أية زيادة في سعر برميل النفط فوق سعر ١٤ دولار للبرميل.

ونظراً لأن إيران تسعى إلى إنفاق ١٢٠ مليار دولار علي مشاريع البنية التحتية والأساسية في الخطة الخمسية الثالثة، وكذلك رفع معدلات التنمية إلى ٦٪ سنويا، لذلك فهي تأمل في تفعيل التعاون مع كوريا الجنوبية بما يمكنها من سد الفجوات التي تعاني منها إيران في علاقاتها الاقتصادية مع الغرب بشكل عام وأمريكا بشكل خاص.

«جابهار» المنطقة الحرة:

في هذه الندوة قدم الإيرانيون منطقة «جابهار» للكويتيين بوصفها واحدة من المقومات الاقتصادية الإيرانية في الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. وقد ذكر الدكتور «شيراني» رئيس المنطقة الحرة في «جابهار» ما يلي:

ان جابهار هي ثالث منطقة صناعية - تجارية حرة في إيران وهي تقع في محافظة «سيستان وبلوچستان» في جنوب إيران علي بحر عمان وأنها تمتاز بمناخها المختلف تماماً عن إيران، فهي أكثر مناطق إيران برودة في الصيف وأكثرها دفئاً في الشتاء. وقد أقيمت المنطقة الحرة في جابهار عام ١٩٩٤ وسوف تستمر عملية إنتشار البنية الأساسية بها حتي عام ٢٠١١، وتمتاز «جابهار» بالآتي:

أ - أنها أقرب طريق إلى آسيا الوسطي.

ب - تمتعها بوفرة المنشآت المائية والكهربائية والاتصالات وبأسعار رخيصة، فضلاً عن وفرة ورخص الأيدي العاملة بها.

ج - قرب موعد ربطها حديدياً بشبكة السكك الحديدية الإيرانية.

د - قصر المسافة بينها وبين منطقة «سرخس» في الشمال مقارنة بأي طريق آخر مما يعني أنها تمثل أفضل منطقة ربط بين آسيا الوسطي والخليج، كما أن «جابهار» تمتاز بفرص الاستثمار الآتية:

- الاستثمار في مجالات النسيج.

- الاستثمار في مجال إنتاج وسائل الصيد وصناعة سفن الصيد.

- الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية البحرية.

- الاستثمار في مجال صناعة النفط والبتروكيماويات.

- الاستثمار في مجال بناء الفنادق العالمية وتنمية صناعة السياحة.

جاء بوش لينجب ابناً آخر لحرب الكواكب

صحيفة جام جم (المرأة المسحورة) ٢٨/٢/٢٠٠١

مع إعادة النظر فيها. وأحدث ١٢ قاعدة في مدن أمريكا الرئيسية والحيوية، وكانت تعمل تحت إشراف قيادة خاصة تابعة لواشنطن. وساعدت محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت)، وعراقيل مجلس الشيوخ، واتفاقية ١٩٧٢ بين أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق في الحد من هذا المشروع. وفي تلك الأثناء غير الروس نظام «جارول» بنظام «جالش» (دفاع مضاد للصواريخ)، وقد استبعد تزامنا مع مشروع «جراند فوركس» (الدفاع الصاروخي في داكوتا الشمالية).
ABM المرحلة الثالثة (١٩٨٣-٢٠٠٩):

في سنة ١٩٨٣ ومع الاستقرار خلف كاميرات تليفزيونية، اعتبر «رونالد ريجان» الدفاع الصاروخي قديما، وأعلن عن نظام هجومي جديد. وكان هذا ما عرف تحت عنوان «حرب الكواكب». ومن جانبه ظهر اختراع الدفاع الاستراتيجي (SDI) ضد مشروعات الصواريخ السوفيتية بتكلفة سنوية ٤ مليارات دولار.

وفي سنة ١٩٨٥ تقدم البنتاجون باقتراح نظام فضائي متعدد الأهداف، إلا أن غالبية هذه المشروعات كانت افكار بعيدة عن تكنولوجيا ذلك الوقت.

وكان ينبغي أن يصل هذا المشروع لمرحلته النهائية سنة ١٩٩٧، إلا أنه في سنة ١٩٩٢ انهيار حلف وارسو العسكري (تحالف الكتلة الشرقية العسكري بزعامة الولايات المتحدة) والاتحاد السوفيتي، وقلب المعادلات العسكرية في العالم.

وفي فترة رئاسة «جورج بوش» الأب أدت عقيدة الدفاع القومي ضد الصواريخ الروسية إلى استقرار ٢٠٠ صاروخ عابرة للقارات. وكان استخدام صواريخ الباتريوت ضد العراق ناجحا، وقد أدى هذا الأمر إلى موافقة مجلس الشيوخ علي نظام الدفاع الصاروخي فوق الولايات المتحدة سنة ١٩٩٦.

ومع تولية كلينتون تحولت مؤسسة الاختراعات الدفاعية الاستراتيجية (SDIO) إلى مؤسسة الدفاع الصاروخي بالستي (BMDO).

وقد دفعت التقارير الواردة بخصوص إنتاج أسلحة نووية في العراق أمريكا لقرار إقامة نظام دفاعي استعراضي.

وعندما استقر مجلس الشيوخ والكونجرس في قبضة

في شهر يوليو سنة ١٩٩٨ قدمت اللجنة الخاصة بوزارة الدفاع تقريرا وحذرت أن أعداء أمريكا الكامنين يمكنهم صناعة الصواريخ بعيدة المدى أسرع كثيرا من الموعد الذي توقعته المخابرات المركزية، واستهدافها.

وقد صرح بوش بعد لقائه بحكام الولايات الأمريكية المختلفة في البيت الأبيض بأنه يود أن تتمتع أمريكا بمستوي عال من الأمن بخصوص الأسلحة النووية، واستقرار نظام الدفاع المضاد للصواريخ أفضل وسيلة للتوصل إلى هذه الرغبات في المجال الدفاعي.

ومع الانغماس في الانتخابات الأمريكية، صرح فريق بوش بوزارة الدفاع والخارجية أنه سيتابع برنامج توفير هذا الدرع، ويهدف إلى ضمان الأمن موضع ادعائه في مقابل التضحية بأمن سائر الدول.

جوبيتر: أول دفاع صاروخي مضاد للبالستية:
الدفاع الصاروخي المضاد للبالستية ABM، المرحلة الأولى (١٩٥٨-١٩٦٨) كان جوبيتر واحدا من أول مشروعات أمريكا لتنمية النظم العسكرية ضد الصواريخ البالستية. وكان هذا النظام المضاد للصواريخ يمكنه إصابة صاروخ نووي علي ارتفاع ٦٠ ميلاً. ولأن جوبيتر كان في تشكيل ضعيف في أنظمة الاستشعار الرادارية، وكانت تكاليفه باهظة، تم استبعاده.

وقد استبدل «كيلدي» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك نظام جوبيتر بنظام أيكس. وكان لهذا المشروع ثلاث خصائص رئيسية:

١- تهئية عسكرية عظيمة. ٢- رادارات استشعار إلكترونية. ٣- درع دفاعي صاروخي برؤوس نووية قصيرة المدى وسرعة عالية.

وكان BAMB I أيضا مشروعا دفاعيا يستطيع تدمير أهدافه في الخمس دقائق الأولى بواسطة القمر الصناعي، إلا أن قلة الميزانية ومشروعا كبيرا أعاق الاستفادة من هذا المشروع. وفي تلك الأثناء في فترة «مكنامارا» ورد حديث عن أحداث مظلة مضادة للصواريخ للدفاع عن مدن الولايات المتحدة.

ABM- المرحلة الثانية (١٩٦٩-١٩٧٦):

لقد أدخل «نيكسون» المشروعات الصاروخية مرحلة جديدة

الجمهوريين سنة ١٩٩٥ طرح مشروع (NMD) الدفاع الصاروخي القومي، وتقرر أن يستكمل هذا المشروع حتي سنة ٢٠٠٥، وقد توسع كليتون في هذا المشروع بتنمية (NMD) علي مستوي مواجهة كبيرة لجميع الأسلحة المعادة ومنها النووية والبيولوجية والكيميائية.

ويستقر برنامج امريكا الصاروخي الجديد الذي يعرف بوليد حرب الكواكب في مقدمة اهتمامات حكومة بوش. فما تتطلع إليه هذه الحكومة هو تنمية NMD علي مستوي البحر والجو والفضاء. وكان بوش قد قال في هذا الخصوص: إن مشروع الدفاع المضاد للصواريخ في فترة كليتون شمل فقط ١٠٠ قاعدة صاروخية، إلا أنه مع أحداث قواعد مضادة للصواريخ علي متن السفن وفي الفضاء فإن المشروع يحظى بصالحيات أكثر انتشارا. وفي الحقيقة وعد بوش المواطنين الأمريكيين أنه باستخدام هذا المشروع سيحبط جميع هجمات العدو قبل الوصول إلي أمريكا بين السماء والأرض وفي نقطة بعيدة عنها. فهل يستطيع بوش أن ينفذ وعده الانتخابية؟

المشكلات:

يعتبر الخبراء العسكريون والفنيون مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي خطة يمكن تنفيذها علي الورق فقط، ويعتقدون أن تنفيذ هذه الخطة يحتاج إلي فترة زمنية وتقدم في فنون التسليح الصاروخي والفضائي.

وطبقا لوجهة نظر خبراء البنتاجون أن فترة رئاسة بوش لن تسمح بتنفيذ حتي المراحل الأولية للمشروع. وحتى مع توفير المال السريع لاستكمال هذا المشروع، يلزم فترة زمنية طويلة. ويعتبر إقامة منصات فضائية علي المحيط واحدة من معضلات هذا المشروع. ومن المقرر اطلاق المنصات الفضائية التي تحمل مدارات الموت بكميات هائلة من المواد الحارقة صوب صواريخ العدو وتدمر رؤوسها في الفضاء، الأمر الذي قوبل بالفشل مرتين في السنة الماضية.

ويقول معارضو برنامج الدفاع المضاد للصواريخ في هذا الصدد أن البنتاجون يضمن نجاحه بتيسير تجارب الصواريخ المضادة للصواريخ. ويقول «تيدور باستيل، المتخصص بمؤسسة ماساتشوست العلمية الأمريكية (أم/ أي. تي): أنه لم تتم أية تجربة من هذه التجارب مع وجود المعوقات اللازمة المحتمل أن العدو سيستخدمها لتضليل الصواريخ المضادة للصواريخ ويضيف أن البنتاجون يدعي كذبا في هذا الخصوص.

والحقيقة أن بوش أوضح هذا المشروع اجماليا، ولم يتحدث عن التفاصيل. ومن ناحية أخرى يجب علي بوش أن يخلي يده من مخلفات المشروع المضاد للصواريخ الباليستية سنة ١٩٧٢.

التجارب المستقبلية:

من المقرر ان يبدأ مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي من سنة ٢٠٠٦ بإقامة ١٠٠ درع صاروخي في منطقة الاسكا تدريجيا، ويتم مشروع التجربة المرجوة بحيث تتوصل الدروع

الفضائية إلي رؤوس صواريخ العدو المفترض في الجو، وتهاجم الأهداف بمساعدة الرادارات الأرضية وتحت الحمراء الموجودة في نظام الاقمار اصطناعية.

وفي المرحلة الثانية يطرح مشروع مدارات الموت حيث تتعرف علي وجود الرؤوس بمعاونة أنظمة تحت الحمراء، وتواجه سلاح العدو مباشرة. إلا أن السؤال الأساسي والهام هو «كيف يواجه مدار الموت هذه الرؤوس بشكل متزامن؟»

ردود فعل روسيا بالنسبة لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي:

كرد فعل لجهود أمريكا في مشروع الدفاع المضاد للصواريخ قامت روسيا بتجريب ثلاثة من صواريخها في مناورة عسكرية لتعلن بذلك عن عزمها لمواجهة الجهود الأمريكية لتحقيق التقدم العسكري في العالم عن طريق وضع نظام دفاعي مضاد للصواريخ. ويعتبر الكرملين أن هدف أمريكا الأصلي من تنفيذ مشروع الدفاع الصاروخي هو احباط قدرة الصد العسكرية الروسية.

وتشمل تجربة روسيا الصاروخية تجريب الصاروخ الروسي الحديث عابر القارات «تويل»، الذي فضلا عن قدرته علي حمل عدة رؤوس نووية يعمل بحيث يمكن اعتراضه وإصابته بالصواريخ المضادة للصواريخ بصعوبة.

وفي هذه التجربة تمكنت روسيا من اطلاق صاروخ استراتيجي في جزر كامتشاتكا التي تبعد عن روسيا آلاف الأميال، عن طريق غواصة نووية في بحر بارنتز. وبعد ذلك بربع ساعة هاجم صاروخ تويل العابر للقارات الجزء الأوروبي من روسيا وقنبلة TU ٩٥ أيضا الصاروخ الاستراتيجي متزامنين.

وقد هددت روسيا أنها في حالة اصرار امريكا علي الاستمرار في تنفيذ مشروعها المضاد للصواريخ، ستجهز صواريخ تويل بعدة رؤوس بحيث تصبح إصابة كل الرؤوس المحمولة بواسطة صاروخ واحد صعبة للغاية.

ومن ناحية أخرى، اقترحت روسيا أن يحدث الأوروبيون بالتعاون المشترك ومشاركة روسيا نظاما دفاعيا أوروبيا مضادا للصواريخ، وبناء علي قولهم أنه سيكون أكثر كفاءة وأرخص من النظام الأمريكي. إلا أن المهم في علاقات الدولتين، هو التزامهما باتفاقية ١٩٧٢. وكانت موسكو قد حذرت من قبل أنها في حالة تنفيذ المشروع الأمريكي المضاد للصواريخ، ستخرج من جميع اتفاقيات نزع السلاح التي وقعتها في السابق، ولن تتحمل أحداث أي نظام مضاد للصواريخ الباليستية معارض لمعاهدة ABM.

وهذه الحرب الكلامية. فضلا عن أنها تستدعي للأذهان فترة الحرب الباردة. تبرهن علي سعي أمريكا وروسيا لتقييم قدرات كل منهما العسكرية بعد الحرب الباردة. فهل تقام الحوائط الحديدية مرة أخرى في القرية العالمية؟

الدور الإيراني في آسيا الوسطى

د. محمد السيد سليم

مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة

عدم اقتناعهم بأن إيران تشكل تهديدا، ورغبتهم في التعاون معها .

بالإضافة الى الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول آسيا الوسطى بمجرد الاستقلال، قامت إيران بتطوير علاقاتها الثقافية مع دول آسيا الوسطى فأنشأت في فبراير سنة ١٩٩٢ «منظمة اللغة الفارسية» Organization of Persian Language التي تضم بالإضافة الى إيران، وطاجيكستان وأفغانستان، وقدمت مساعدات لتطوير العناصر الفارسية في ثقافات دول آسيا الوسطى الناطقة بالتركية من خلال تدريس اللغة الفارسية في المدارس والجامعات ، ودراسة المرحلة الفارسية في تاريخ تلك الدول. كما أنشأت إيران مركزا بحثيا في إطار معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يتوفر على دراسة آسيا الوسطى والقوقاز ، ويعقد مؤتمرا سنويا لمناقشة قضايا تلك المنطقة. كما يصدر مجلة ربع سنوية بعنوان: آسيا الوسطى والقوقاز .

بيد أن أكبر الجهود الإيرانية جاءت في الميدان الاقتصادي. فقد ركزت إيران في هذا المجال على حزمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع دول آسيا الوسطى. وقد تمثل أهم دور إيراني في الميدان الاقتصادي من خلال مساهمة إيران في طريق الحرير الجديد، ومنظمة بحر قزوين .

في ١٣ مايو سنة ١٩٩٦ افتتحت إيران طريق السكك الحديدية - مشهد - سرخس - تاجان ويمتد الخط من إيران

خلق استقلال آسيا الوسطى لإيران فضاء استراتيجيا جديدا يمكنها من مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضدها. ولم تتوان إيران عن توظيف هذه الفرصة التاريخية للخروج من دائرة الحصار الأمريكي وتوسيع نطاق نفوذها الأمريكي. فقد انطلقت إيران من تصور استراتيجي مؤداه أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في آسيا الوسطى. فهي تجاور تركمنستان وأذربيجان جغرافيا وهي منفذها البري الطبيعي الى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية وحضارية مع الطاجيك إذ أنهم يتحدثون الفارسية، وإن لم يكونوا من الشيعة، ومع الأذربيجانيين الذين يشكل الشيعة ٧٠٪ منهم .

ولتعميق دورها في آسيا الوسطى، حرصت إيران على صياغة منهج برامجي تدريجي يدور حول عدم التركيز على النموذج الثوري الإسلامي الإيراني، وتقديم نموذج فارسي يتسم بالطبيعة العملية. فلم تسع إيران الى نشر فكر الثورة الإيرانية في آسيا الوسطى للتباين المذهبي من ناحية، ولإدراكها أن النخب الحاكمة في آسيا الوسطى قد تشربت القيم العلمانية بما يجعلها أميل الى عدم تقبل الفكر الثوري الإيراني من ناحية أخرى. وقد نجحت إيران في سعيها لإقناع دول آسيا الوسطى بأنها لا تشكل تهديدا لنظمها السياسية، وأن تقيم شبكة من المصالح الاستراتيجية مع تلك الدول. وقد ساعد هذا النهج على طمأنة النخب السياسية في آسيا الوسطى تجاه إيران. ومن ثم بدأت القيادات الحاكمة في تلك الدول في قبول التعاون مع إيران، كما حدث في حالات تركمنستان، وأوزبكستان، وقازاقستان، حيث عبر قادتها عن

الى تركمنستان لربط دول آسيا الوسطى (وهى دول حبيسة جغرافيا) بالبحار المفتوحة فى الخليج العربى عبر إيران أو البحر المتوسط عبر تركيا. كما أن الخط سيمتد ليربط بالطريق الحديدى الأوراسى الذى تقوم الصين ببنائه ممتدا من شرقى الصين الى قازاقستان حيث يرتبط بخط مشهد - سرخس - تاجان. ويبلغ طول خط مشهد - سرخس - تاجان ٢٩٥ كيلو مترا عبر إيران وتركمنستان. ومن شأن هذا الخط تقوية العلاقات التجارية بين إيران ودول آسيا الوسطى وجعل إيران حلقة وصل بين تلك الدول والعالم الخارجى.

من ناحية أخرى، يشكل بحر قزوين أحد الروابط الجغرافية بين إيران وبعض دول آسيا الوسطى. وبعد اختفاء الاتحاد السوفيتى ظهرت دول جديدة تطل على البحر هى أذربيجان، وتركمنستان، وقازاقستان، بالإضافة الى روسيا وريث الاتحاد السوفيتى، وإيران ذاتها. وبمبادرة إيرانية، تم إنشاء منظمة تعاون دول بحر قزوين، والتى تضم الدول المطلة على البحر. وهذه المنظمة ذات طبيعة اقتصادية بالأساس إذ تهدف الى تنظيم التعاون بين الدول المشاطئة لاستغلال الموارد الاقتصادية للبحر. ولهذه المنظمة ميثاق يحدد أهدافها ومبادئها.

ولعل من أبرز المشكلات المثارة بين الدول المطلة على بحر قزوين هو ذلك الخلاف حول استغلال موارد البحر من ناحية، ومد خطوط انابيب النفط من البحر الى الخارج. وترى إيران (وتؤيدها فى ذلك روسيا) أن بحر قزوين بحيرة داخلية ينبغى استثمار مواردها بشكل مشترك بين الدول المطلة على البحر. وذلك فى إشارة الى قيام أذربيجان بتكوين كونسورتيوم دولى بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا لاستثمار بحر قزوين ومد خطوط نقل هذا النفط عبر تركيا مع استبعاد إيران.

إلا أن روسيا تراجعت عن تأييد إيران فى هذا التصور حين وقعت اتفاقية مع قازاقستان فى يوليو سنة ١٩٩٨ تقضى بتقسيم القطاع الشمالى من بحر قزوين، مما يعنى أنها أصبحت تؤيد تقسيم مناطق بحر قزوين، وهو الموقف الذى تدعّمه قازاقستان وأذربيجان. ومن ثم تواجه إيران معضلة فى التعامل مع هاتين الدولتين حول كيفية اقتسام ثروات البحر.

ومن ناحية أخرى، تشهد منطقة بحر قزوين تنافسا دوليا حول سير خطوط نقل نفط بحر قزوين، وتعارض إيران مشروعات نقل النفط المكتشف فى أذربيجان عبر تركيا معتبرة أن أراضيها هى أقصر طريق لنقل هذا النفط. بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبذل قصارى جهدها لتعطيل أى تفعيل للمفهوم الإيرانى. وفى نوفمبر ١٩٩٨ تم توقيع اتفاق لنقل النفط الأذربيجانى من باكو الى ميناء جيهان التركى، مما عد تراجعا للدور الإيرانى.

على مستوى القضايا السياسية والأمنية، يمكن القول أنه باستثناء علاقاتها مع أذربيجان، فإن إيران قد اندمجت فى مجمل تلك القضايا بشكل وفاقى. فإيران من ناحية تشارك

دول آسيا الوسطى، اهتماما بتصاعد تأثير الحركات السياسية الإسلامية التى تستخدم العنف فى آسيا الوسطى، وبالذات فيما يتعلق بعلاقة تلك الحركات مع حركة طالبان الأفغانية. ومن المعروف أن إيران ليست على وفاق مع حركة طالبان نتيجة التوجهات الأصولية المتشددة لتلك الحركة، وبالذات فى علاقتها مع الشيعة الأفغان. وليس هناك ما يدل على دعم إيران لحركات التمرد السياسى الإسلامى المتمركزة فى وادى فرغانة فى آسيا الوسطى باستثناء إشارة الرئيس الطاجيكى رحمانوف فى ١٦/٥/١٩٩٨ بأن لديه معلومات موثقة عن مراكز إسلامية فى إيران تقوم بتسريب مطبوعات الى طاجيكستان.

من ناحية ثانية، أيدت إيران إعلان آسيا الوسطى كم منطقة خالية من السلاح النووى وقعت على إعلان طشقند الصادر سنة ١٩٩٦ والذى يقضى بذلك. كذلك تشارك إيران فى مشروع لبناء مؤتمر للأمن والتعاون فى آسيا وهو مشروع «مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة فى آسيا» (سيكا)، وهو المشروع الذى تقوده جمهورية قازاقستان. وقد وقعت إيران على إعلان سيكا سنة ١٩٩٩، وستشارك سنة ٢٠٠١ فى مؤتمر قمة دول سيكا الذى يدرشن الإعلان النهائى لتلك المؤسسة. وفى إطار سيكا تدافع إيران عن تطبيق مجموعة من إجراءات بناء الثقة فى آسيا الوسطى لحل المشكلات.

ولكن إيران تواجه أكبر مشكلاتها السياسية والأمنية فى علاقاتها مع أذربيجان، وبالذات منذ وصول حيدر علييف الى السلطة فى باكو سنة ١٩٩٥. فقد اتهم علييف إيران بأنها كانت ضالعة فى انقلابات على السلطة التى كان يمثلها عند استقلال أذربيجان لدعم الرئيس المنافس أبوالفضل الشيبى. وقد عارضت إيران المشروع الأذربيجانى لبناء قاعدة عسكرية أمريكية أطلنطية فى أذربيجان، وهو المشروع الذى طرحه رسميا وزير دفاع أذربيجان فى سنة ١٩٩٩. وقد حذرت إيران أذربيجان رسميا من السير قدما فى هذا المشروع لأنه يعنى بناء قاعدة أمريكية إسرائيلية لتهديد أمن إيران. من ناحية أخرى، فإن إيران لم تؤيد أذربيجان فى صراعها مع أرمينيا حول قضية ناجورنو قرباخ، وهو الاقليم المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا، وعرضت وساطتها فى النزاع شريطة أن توقف أذربيجان مشروع القاعدة العسكرية الأمريكية. ويبدو أن العلاقات الاستراتيجية بين روسيا وإيران، وما هو معروف من دعم روسى لأرمينيا، هو أحد محددات الموقف الإيرانى من قضية ناجورنو قرباخ. وتطمح إيران الى استيراد الغاز الطبيعى المكتشف فى أذربيجان للاستهلاك المحلى بما يسمح بتصدير إيران لكميات أكبر من نفطها.

تواجه إيران قيودا معينة فى سعيها لبناء شبكة علاقات مع آسيا الوسطى. لعل أهم تلك القيود هى أن معظم الدول المنافسة تعارض الدور الإيرانى فى آسيا الوسطى، وبالذات تركيا وباكستان، وبعض الدول العربية، وإسرائيل وتسعى الى تحجيمه. ويتضح ذلك بالنسبة لباكستان بعد التقارب الإيرانى

- الهندي وميل إيران الى الموقف الهندي من قضية كشمير. ويمكن القول أن الهند وروسيا تدعمان الدور الإيراني في آسيا الوسطى. فالهند تدعم إيران لتحجيم الدور الباكستاني بينما تهدف روسيا الى الحد من النفوذ التركي المتزايد في آسيا الوسطى. من ناحية أخرى، فإن المواجهة الإيرانية - الأمريكية في إطار استراتيجية الاحتواء المزدوج لا تبقى لإيران مقدرات اقتصادية مهمة للتوظيف في آسيا الوسطى. كما أنه رغم أن إيران، كما قال رافسنجاني رئيس جمهوريتها السابق، تركز في سياساتها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج العربي إلا أنها أميل حالياً الى التركيز على الخليج لأن المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن في تلك المنطقة .

هل يوجد تنافس تركي - إيراني حول الهيمنة على آسيا ؟ لقد نشأ هذا التنافس بمجرد استقلال دول آسيا الوسطى . وشجعتة واستفادت منه دول آسيا الوسطى . ولكن أدركت الدولتان أنه من المهم التوصل الى صيغة للتعايش التنافسي في تلك المنطقة، فلن تستطيع أي منهما أن يهزم الآخر في آسيا الوسطى لما له من مصالح استراتيجية جوهرية ولذلك سرعان ما قبلت الدولتان التعاون متعدد الأطراف مع دول آسيا الوسطى في إطار منظمة التعاون الاقتصادي Ec-

onomic Co - operation Organization وهي الكيان المؤسسي الوحيد الذي تشارك فيه دول آسيا الوسطى ، إيران، تركيا، باكستان .

وأخيراً ماهي دلالات ونتائج الدور الإيراني في آسيا الوسطى بالنسبة للعلاقات المصرية الإيرانية؟ يمكن القول أن هذا الدور قد أنتج مجموعة من الفرص المهمة لتطوير العلاقات بين مصر وإيران في إطار التعاون السياسي والاقتصادي في تلك المنطقة . فمن ناحية تشارك مصر وإيران في تجمع دول السيكا الذي تقوده قازاقستان. وعند إعلان تلك المؤسسة ستكون هي الإطار الأمني والسياسي الوحيد الذي يضم مصر وإيران ودول آسيا الوسطى. كذلك فإن مساهمة إيران في طريق الحرير الجديد قد أنشأت فرصاً لمصر للإرتباط بآسيا الوسطى في المستقبل عن طريق هذا الخط ، خاصة أن مصر تخطط للإرتباط به من خلال بناء «قطار الشرق السريع» وهو خط السكك الحديدية الذي تبنيه مصر حالياً ممتداً من الإسماعيلية حتى رفح. ومن المخطط أن يمتد هذا الخط للإرتباط بشبكة السكك الحديدية في المشرق العربي والأناضول وإيران وآسيا الوسطى بعد إتمام عملية السلام في الشرق الأوسط .

المراجع:

- أحمد عبدالونيس شتا، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، العدد ٧ ، سلسلة أوراق آسيوية ، إبريل ١٩٩٦) .
- محمد السيد سليم ، «الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى وأبعاد التنافس الدولي على المنطقة» ، في ندوة مستقبل العلاقات العربية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ، (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ١١٧-١٢٦ .
- مجتهد بير زاده ، «الدور الإيراني في منطقتي آسيا الوسطى والخليج» ، قضايا شرق أوسطية ، (الأردن) ٣ ، ٤ ، أبريل سنة ١٩٩٧ ، ص ٤١-٨٠ .
- مدحت أحمد حماد ، التوجه الإيراني بخصوص طريق الحرير الجديد ، وأثره على الاقتصاد المصري، التي عقدت بمركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، ١٥ أبريل ٢٠٠٠ .
- مدحت أحمد حماد ، محرر ، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٩-١٤٢٠ هـ ، (القاهرة : ٢٠٠٠) .
- Abraham Arafat , The Iranian Turkish Control over Central Asia (Cairo:Center for Political Research and Studies , 1993).
- Seyed Kazem Sajjadpour , "Iran, the Caucasus and Central Asia" in Ali Banuazizi and W . Weines , eds, The New Geopolitics of Central Asia and its Borderlands , (London:IB Tauris, 1994). pp. 197-215 .
- Mohammad Raza Dabiri , "A New Approach to the Legal Regime of the Caspian Sea as a Basin for Peace and Development , The Iranian Journal of International Affairs No. 1 (2), Summer 2000, pp. 264-273.
- Moheenin `Mehradad , "Pipeline Options for Exposing Oil and Gas for the Caspian Basin " , Iranian Journal of International Affairs No. 11 (4) Winter 1999-2000, pp. 260-265.

العلاقات الإيرانية الألمانية: رؤية في المدخلات والمخرجات

د. السيد عوض عثمان

كاتب وباحث سياسي

الهندي الأصل - سلمان رشدي مؤلف كتاب «آيات شيطانية»، غير أن المجموعة الأوروبية عادت في أواخر عام ١٩٩٠ لرفع هذه العقوبات مكافأة لإيران على موقفها وحيادها من حرب الخليج الثانية ومساندتها قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بعملية الاجتياح العسكري العراقي للكويت.

رؤية في المدخلات Inputs:

في ضوء القرارات التحليلية لتفاعلات العلاقات، وبخاصة طوال عقد التسعينات، وطبيعة التنافس الدائر في الساحة السياسية الإيرانية بين تيارى الإصلاح والمحافظة في إطار ثوابت الجمهورية الإسلامية ومنهج تحديث الاقتصاد الإيراني وعملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية، فإن الجانب الإيراني توافرت لديه جملة من النوافع المؤثرة على تشكيل توجهاته السياسية الخارجية مع أوروبا وبالأخص ألمانيا.

فالادراك السياسي الإيراني يولى أهمية خاصة لاقامة علاقات جديدة مع ألمانيا لتشكيل جسرا لاعادة استئناف العلاقات مع أوروبا في إطار جهود إيران للخروج من حالة العزلة التي تحاول الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، فرضها عليها، ومدى ماتمته ألمانيا من دعم لإيران في الغرب. ويبرز في هذا الصدد، أهمية الدور الألماني بين الدول التي سعت في قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، في طوكيو عام ١٩٩٣ - على سبيل المثال - في العمل على إحباط سياسة احتواء إيران، ووقف كافة المبادرات الرامية إلى الحد من تزايد وتبادل التجارة الغربية مع إيران. إضافة إلى أن ألمانيا تصدرت حملة استهدفت إعادة جدولة ديون إيرانية متوسطة الأجل مستحقة لنحو ٢٠ دولة بقيمة إجمالية تتجاوز ٢٠ مليار دولار. كما وافقت على إعادة جدولة هذه الديون بشروط ميسرة، وعلى إعادة تمويل ٢,٦ مليار دولار من هذه الديون. وحذت البنوك والمؤسسات المصرفية الألمانية حذو

تتوافر لدى المراقب السياسي لتفاعلات العلاقات الإيرانية - الألمانية إمكانية رصد حقيقة أن هذه العلاقات الثنائية تتمايز بخصوصية بارزة في سياق تطور العلاقات الإيرانية - الأوروبية، كما أنها ترفدها وتدفع بها منظومة متكاملة من توازن المصالح المشتركة، خاصة في بعدها الاقتصادي، والذي يؤثر بدوره إيجابا في توجهات تطور العلاقات الثنائية على الأصعدة الأخرى: السياسية والثقافية. ومن نافل القول الإشارة إلى عمق تاريخية العلاقات، حيث كانت إيران الملكية في القرن التاسع عشر قد وقعت مع ألمانيا على معاهدة «صداقة وتعاون» لا تزال سارية، كما تضرب العلاقات بجذورها لتصل إلى الجنس الآري المشترك بين الفرس والألمان، ناهيك عن أن الذاكرة التاريخية الإيرانية غير مثقلة بعبء استعمارى ألماني بغيض، كما هو الحال في النموذج الإيراني.

بيد أن ذلك لا يحول دون إمكانية رصد وجود حالات من الشد والجذب والتقلبات والأزمات السياسية والتي هي بمثابة منعطفات مرحلية وعارضة في تطور هذه العلاقات، وكلها متغيرات تفرضها عوامل متعددة، في الصدارة منها تباين العوامل البنيوية الأساسية المؤثرة في صنع القرار السياسي واختلافات مدركاته في نظام تشكل المرتكزات الدينية لنظام جمهورية إسلامية «ثورية» مرجعيته بما يضيفه ذلك من خصوصية في بنية النظام السياسي الإيراني وطبيعة الثنائيات فيه، وبين نظام سياسي ينتمى إلى فضاء الديمقراطية الغربية.

وتأسيسا على ما تقدم تشكل الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ علامة فارقة ونقطة تحول بارزة في مسار تطور العلاقات الإيرانية - الأوروبية عامة، والألمانية خاصة، حيث فرضت المجموعة الأوروبية جملة عقوبات على إيران بعد الفتوى التي أصدرها الإمام الراحل آية الله الخميني بإهدار دم الكاتب البريطاني -

حكومتها التي وفرت برنامج ضمان للقروض حيث توفر الحكومة الألمانية عشرة مليارات دولار للشركات الألمانية العاملة في إيران، وبالفعل قامت هذه المؤسسات بإعادة جدولة قروض خاصة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وشجعت الخطوة الألمانية الحكومات الأوروبية، خاصة فرنسا والسويد وإيطاليا والنرويج على اتخاذ خطوة مماثلة وأعدت جدولة ديون على إيران بقيمة ١٢ مليار دولار. وفي هذه الاجراء قدم البنك الدولي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، قرضاً لإيران بقيمة ٤٦٣ مليون دولار بعدما تمكنت الدول الأوروبية من تجاوز «الفييتو» الأمريكي.

وبطبيعة الحال، فقد أثار ذلك انتقادات أمريكية لألمانيا، بل وحتى من بريطانيا التي اعترضت على سعي تحسين العلاقات مع إيران ما دامت الفتوى بإهدام دم سلمان رشدي سارية المفعول حسب اتفاق زعماء المجموعة الأوروبية التي التزمت مبدأ ربط هذا التحسين بمدى تجارب السلطات الإيرانية مع مبادئ حقوق الإنسان وعوامل أخرى. وفي سياق أن الديبلوماسية الإيرانية لم تعد تنظر إلى العالم الغربي بوصفه كتلة واحدة موحدة، بل وضعت فاصلاً في الرؤية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبخاصة لمواجهة السياسات الأمريكية المعادية لإيران وإفشال مفعول الحظر الاقتصادي ومحاولات العزل السياسي المفروضة، اقليمياً ودولياً، واستغلال وتوظيف رغبة أوروبا لكسر الاحتكار الأمريكي على التفاعلات الدولية.

وتتبدى أهمية ومحورية سياسة الانفتاح الإيراني مع العالم ويمثل مع أوروبا خياراً استراتيجياً تفرضه طبيعة المصالح المشتركة، وبخاصة لإتمام مشروعات التنمية في إيران وإعادة الإعمار والرغبة في إقامة بنية تحتية اقتصادية متطورة، حيث تبرز حاجة إيران إلى الاستثمارات والقروض والتكنولوجيا وتحديث وتطوير صناعة النفط، إضافة إلى الاستفادة غير المباشرة من العلاقات مع البلدان الأوروبية أو الاستفادة غير المباشرة من العلاقات مع البلدان الأوروبية أو شركائها لتطوير برامجها العسكرية.

على الجانب المقابل، تتقاسم ألمانيا مع أوروبا عدة مدركات وقناعات حيال إيران، من بينها حقيقة أن إيران قوة عظمى اقليمية من الصعوبة بمكان تجاهل دورها الاقليمي أو استبعادها عن حلول أزمت منطقة الخليج، وبالتالي فهي تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يمكن أن يبنى عليها استقرار وأمن هذه المنطقة، وعدم رغبة أوروبا في تهميش الدور الإيراني، بل ضرورة تفعيله وتطويره ايجابياً، كما أن إيران باتت تشكل في مرحلة ما بعد انهيار الامبراطورية السوفيتية مركز الثقل سياسياً واستراتيجياً، عطفاً على كونها فاعلاً مؤثراً على صعيد عملية التسوية في الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للنفط في العالم وتمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي. وتأمل المؤسسات الاقتصادية في الحصول على نصيب من مشروعات إعادة اعمار ما دمرته الحرب العراقية-الإيرانية والتي تصل إلى ما يزيد عن ١٢٠ مليار دولار. وتتبدى أهمية السوق الإيرانية - حيث يتجاوز عدد سكانها أكثر من ٦٠ مليون نسمة - بالنسبة للصادرات الأوروبية، حيث تصل المبادلات

التجارية بين إيران والاتحاد الأوروبي إلى نحو ١٠ مليارات دولار، منها ٨ مليارات دولار واردات الدول الأعضاء وتتألف غالبيتها من النفط الخام الإيراني وهي مبادلات مرشحة للتزايد بفعل سياسة الانفتاح الإيراني الحالية وتزايد معدلات الربحية. ومن المعروف أن هذه الواردات من النفط الإيراني تغطي ١١٪ من حاجات السوق الأوروبية. وتريد الاستثمارات الأوروبية في إيران تعويض ما فقدته في أسواق الخليج والشرق الأوسط التي حازت المؤسسات الأمريكية على القسط الأكبر منها بحكم التأثير السياسي والأمني الأمريكي في منطقة الخليج، ومن ثم عدم رغبة المؤسسات التجارية الأوروبية الانسحاب من السوق الإيراني للحيلولة دون ترك هذه السوق لمؤسسات الصين واليابان وكوريا الجنوبية حالياً، وبحكم أن إيران دولة مهمة ومحور هام في آسيا الوسطى، يمكنها لعب دور بارز على صعيد مكافحة جريمة تجارة المخدرات خاصة لقرب إيران من أفغانستان حيث أن نسبة كبيرة من الهيروين الذي يضخ للسوق الأوروبية، خاصة البريطانية، مصدره كابول، ويمتلك الدور الإيراني أن يكون أكثر فعالية في المراقبة والسيطرة والمكافحة عند المنبع.

وعلى صعيد الخصوصية الألمانية، فثمة رغبة في دعم عملية الانفتاح الديمقراطي والاقتصادي في إيران، منذ رئاسة رفسنجاني ومن بعده خاتمي، وتعتبر ألمانيا الشريك التجاري الأوربي الأهم، حيث يبلغ معدل التبادل التجاري قرابة ٥ مليارات دولار، تصدر المنسوجات الصوفية قائمة الصادرات الإيرانية لألمانيا، تليها النفط الخام والفسطق، أما واردتها من ألمانيا فمعظمها آلات وأجهزة كهربائية ومواد كيميائية.

ويتوجب بيان أنه على الرغم من التوافق الألماني الأوروبي على دعم أهداف السياسة الأمريكية لتحسين حالة حقوق الإنسان ومكافحة الارهاب الدولي باعتبار ذلك واجبات مشتركة للدول الديمقراطية كافة، إلا أن مسمى الولايات المتحدة فرض قوانين خارج حدودها يتناقض مع القانون الدولي واقتصاد السوق الحر وحرية التجارة الدولية (في إشارة لقانون داماتو على إيران وليبيا، وهيلمز - بورتون على كوبا). وتتباين الرؤية الأوروبية عن الأمريكية في كون العقوبات والحظر الاقتصادي آليات غير مجدية لمحاربة الارهاب الدولي ولا تعمل على تشجيع العملية الديمقراطية في البلدان التي فرضت عليها، بل زادت من معاناة الشعوب ذاتها، وعليه تبنت ألمانيا، ضمن السياق الأوروبي، سياسة الحوار النقدي مع إيران لإعادة اندماجها في النظام الدولي وتشجيع سياسة الاعتدال فيها، ورفض توظيف العقوبات لتحقيق غايات سياسية معينة.

خبرة التفاعلات:

على خلفية ما تقدم، حرص الجانبان على ضرورة التعاون على قاعدة المصالح المشتركة، خاصة المصالح الاقتصادية، وتغليب لغة الاعتدال والعقلانية السياسية وإبداء المرونة إزاء كافة العقوبات التي تعترض تطوير العلاقات وإعداد أرضية تعاون مشترك مثمر، وتأسيس العلاقات على دعائم الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن ناحيتها، أبدت ألمانيا تفاعلاً مع مبادرات إيرانية ايجابية جسدت إشارات تصالحية أرسلتها أكثر من جهة من منطلق طي صفحات الماضي المتعثرة والتطلع إلى المستقبل

وفتح صفحة جديدة أكثر ثباتاً وإيجابية. ولتجسيد ذلك، فإن العنوان الرئيسى لتفاعلات العلاقات الثنائية خاصة خلال عقد التسعينات هو سياسات التهينة وتنمية العلاقات الاقتصادية والحرص نون تصعيد الخلافات، أو على أدنى تقدير «التصعيد المحسوب» الذى يحمل فى ثناياه امكانية حدوث إنفراجة لاحقة. واتسمت العلاقات بحالة من المد والجزر، نون الوصول إلى قطيعة كاملة.

ومن المحطات والعلامات المؤثرة والفاصلة فى مسيرة تطور هذه العلاقات يمكن رصد أهمية زيارة وزير الخارجية الألماني، جينشر لإيران فى مايو ١٩٩١ والذى يعد من أبرز أصدقاء إيران فى ألمانيا، وفى خطوة أكثر ايجابية، قدمت ألمانيا عام ١٩٩٢ قرضاً طويلاً الأجل، تولاه مصرف الأعمال الألماني، قيمته ١,٤ مليار دولار لمجموعة من المصارف التجارية الإيرانية كجزء من مفاوضات تعثرت لتشكيل تكتل ألماني يهدف لتوفير حوالى خمسة مليارات دولار لمشاريع إيران البتروكيماوية. ومن ناحيتها، نجحت إيران بالتنسيق مع سوريا، للانفراج عن رهائن ألمان فى خضم الحرب اللبنانية، مما انعكس ايجاباً على تطبيع العلاقات. وفى الاتجاه المعاكس برزت أزمة طموح إيران قيام ألمانيا بإكمال مشروع بناء محطة نووية لتوليد الطاقة فى جنوب إيران كانت ألمانيا بواسطة شركة سيمنز للإلكترونيات تعاقدت عليها عام ١٩٧٥ لاقامة مفاعل نووى فى بوشهر على الخليج لتوليد الطاقة النووية بقدرة ١٣٠٠ ميجاوات، انجزت الشركة قبل الثورة الإسلامية ما نسبته ٨٠٪ من المشروع الذى تعرض لقصف مركز خلال الحرب مع العراق، وأنفقت إيران عليه نحو ٣,٨ مليار دولار نون أن يخرج للنور. وأدعت ألمانيا بداية أن سبب التوقف هو عدم توافر السلامة المطلوبة أثناء العمل وعادت لاحقاً لتقديم تبريراً جديداً وهو أن الحكومة الألمانية فرضت حظراً على تصدير المعدات اللازمة وعدم السماح بتصدير مكونات حيوية لازمة لتشغيل جهاز الطرد المركزى فى المفاعل خوفاً من الاستخدام المزدوج لأغراض عسكرية. بيد أن الحقيقة هى أن ألمانيا تربط ذلك على الأقل جزئياً بالمحظورات المتعلقة بانتشار السلاح النووى فى منطقة الخليج وأمن الشرق الأوسط، والخضوع للتهديدات الاسرائيلية الأمريكية، مما دفع الصحافة الإيرانية والاتجاهات المتشددة لمطالبة الحكومة بوضع ألمانيا فى القائمة التجارية السوداء، ويتأثير ذلك بادرى وكالة الطاقة الذرية الإيرانية برفع دعوى على الشركة الألمانية فى المحاكم الدولية. وألقت هذه الأزمة بظلالها على زيارة وزير الخارجية الإيرانى، على أكبر ولايتى لألمانيا منتصف يوليو ١٩٩٢، ثم عادت أجواء التوتر مجدداً فى ١٨ سبتمبر من العام نفسه مع بدايات قضية مطعم ميكونوس ببرلين، حيث يتم اغتيال أبرز قادة الحزب الديمقراطى الكردستانى الإيرانى المعارض (أمينه العام سعيد شرفكندى) وثلاثة من رفاقه وطالب، واتهمت المعارضة الإيرانية بالخارج الحكومة الإيرانية بالمسؤولية. وفى اجراء من جانب إيران بدا وكأنه شبه صفقة عندما أصدر الزعيم الإيرانى على خامنئى قراراً بالعفو، فى ١٤/١/١٩٩٤ عن المهندس الألماني هيلموت شيمكوس المحكوم عليه بالاعدام عام ١٩٩٣ لاتهامه بالتجسس لمصلحة العراق ١٩٨٩ وتسليمه لألمانيا. وفى اكتوبر ١٩٩٤ عادت قضية

ميكونوس وشهدت تطوراً هاماً حين اتهم مدير وكالة حماية الدستور (الأمن الألماني) وزارة الأمن الإيرانية بالمسؤولية، وبات جلياً أن التفاعلات اللاحقة قد عكست عمليات صفو العلاقات الثنائية ووضعها أمام اختيار صعب جديد، حيث أبعدت الحكومة الألمانية فى ٢٢/٨/١٩٩٥ اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين المعتمدين لديها بدعوى أنهما من عناصر الجهاز الأمنى التابع لجهاز الاستخبارات وأن مهمتهما فى الخارج تشمل نشاط المعارضة فى أوروبا واختراق تنظيماتها وتجنيد فرق الاغتيال لتصفية ناشطى المعارضة. وردت إيران بالمثل، حيث جرى طرد دبلوماسيين من السفارة الألمانية وجهت اليهما تهمة التجسس. وفى سياق تلبد الاجواء، أصدر البرلمان الألماني فى نوفمبر ١٩٩٥ قراراً بمنع وزير الخارجية الإيرانى من المشاركة فى مؤتمر الاسلام وأوروبا. بيد أن التصعيد الأبرز حدث فى مارس ١٩٩٦ حيث أصدرت النيابة العامة الفيدرالية الألمانية مذكرة توقيف فى حق وزير الاستخبارات الإيرانى، على فلاحيان، بتهمة الوقوف وراء عملية الاغتيال وهو ما اعتبرته إيران إهانة لشعبها ومسئوليتها. وفى شهادته، أمام المحكمة اتهم الرئيس الإيرانى السابق، ابوالحسن بنى صدر مرشد الجمهورية الإسلامية فى إيران على خامنئى والرئيس الإيرانى رفسنجانى بأنهما يقفان وراء عمليات الاغتيال السياسى للمعارضة الإيرانية. واعتبرت إيران أن هذا التصعيد يمثل محاكمة سياسية لإيران وهددت الحكومة الألمانية باتخاذ اجراءات ضدها، دولياً، لبيعها الغاز السام للعراق خلال حربه مع إيران ومساعدته على تطوير أسلحته الكيماوية، لاسيما بعد اتهام النيابة العامة الألمانية مرشد الجمهورية باعطاء أوامر بتنفيذ عملية الاغتيال مما أدى إلى تزايد حدة العداء لألمانيا من جانب القوى المتشددة فى إيران. بل هدد آلاف من الطلاب ورجال الدين الإيرانيين فى تظاهراتهم بإصدار فتوى ضد المدعين العامين الثلاثة فى المحاكمة تسمح بهدر دمهم بحجة أنهم اهانوا إيران والمقدسات والقيادات الروحية الإيرانية. وبالرغم من هذه الأجواء يمكن رصد حرص وزير الخارجية الألماني، كينكل على اتباع سياسات التهينة مؤكداً أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران سيكون خطوة خاطئة تماماً داعياً إلى التروى وعدم الإقدام على أمر لا يمكن اصلاحه لاحقاً. على الجانب الآخر، حرص خامنئى على تخفيف حدة التوتر مع ألمانيا وأن الخلاف معها مسألة ثانوية وعارضة وأن أمريكا وإسرائيل هى العدو الرئيسى لإيران. واعترف الرئيس رفسنجانى، فى خطاب له بعد تلقيه رسالة من المستشار الألماني كول شدد فيها على أن بلاده لا تريد الاساءة إلى مشاعر إيران الدينية، فى أول مبادرة من نوعها بأن القضاء الألماني مستقل عن الحكومة. ومن الأهمية ببيان أن حجم التبادل التجارى بين ألمانيا وإيران بلغ عام ١٩٩٦ نحو ٥ مليارات دولار، مما يؤكد حرص الجانبين على العلاقات الاقتصادية ذات البعد السياسى الإيجابى.

سيناريو الأوربية

فى ١٠ ابريل ١٩٩٧، صدرت الأحكام فى قضية المطعم اليونانى متضمنة اتهام القيادة السياسية والروحية الإيرانية بأنها وراء عملية الاغتيال مما أدى إلى تطورات متسارعة لتبدأ أزمة دبلوماسية حادة بين البلدين اتسع نطاقها لتشمل كل الدول

الأوروبية الاعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي قررت استدعاء سفرائها من طهران وتعليق الحوار النقدي مع إيران. ومع الأجواء الغاضبة فقد برز التصعيد المحسوب، حيث أطلقت التظاهرات مع احتواء إفراطها في العداء، وبرزت الثنائيات الإيرانية، وتعهد الرئيس الإيراني توجيه انتقادات حادة وعنيفة ومباشرة إلى ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي، كما أن القرارات الأوروبية الجماعية التزمت الشق السياسي وتجنب فرض عقوبات اقتصادية رادعة. ورفضت إيران عودة السفير الألماني إلى طهران، وأي تفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول مسألة حقوق الإنسان وملف الارهاب وأسلحة الدمار الشامل. وساعدت عدة عوامل على التهدة والبحث عن مخرج لتلك الأزمة، منها إعلان النيابة الفيدرالية الألمانية، في منتصف مايو ١٩٩٧، تراجعها عن رفع دعاوى قضائية في حق القادة الإيرانيين مراعاة للمصلحة العليا العامة. وفي ضوء نجاح تيار الإصلاح بزعامة خاتمي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية رحبت ألمانيا بالرغبة الإيرانية في معاودة الحوار مع الاتحاد الأوروبي، والبحث في آلية عودة السفير الألماني في خاتمة عودة السفراء الأوروبيين وهو ما حدث فعلا في ١٣ نوفمبر ١٩٩٧. وثمة ملاحظة هامة أن التبادل التجاري بين إيران وأوروبا خلال شهرين من هذه الأزمة قد شهد نموا، كما شهد معرض طهران التجاري النوي في أوائل أكتوبر ١٩٩٧ مشاركة واسعة لشركات أوروبية، منها ٧٥ شركة ألمانية. وفي ٢٣ فبراير ١٩٩٨، قرر الاتحاد الأوروبي استئناف الاتصالات الوزارية والزيارات الرسمية الثنائية من إيران وإليها وتعزيز مستوى الاتصالات السياسية، دشنتها زيارة وزير خارجية إيطاليا في أواخر الشهر نفسه لإيران، وأبدت المستشارية الألمانية بدورها تأييد النداء الرئيس الإيراني خاتمي من أجل إقامة حوار بين الحضارات والثقافات. وشهدت العلاقات في أبريل ١٩٩٩ دفعة قوية اثر اعلان وزير المستشارية الألمانية لدى زيارته لإيران توجيه الدعوة للرئيس خاتمي لزيارة رسمية لألمانيا والتي تمت في يوليو ٢٠٠٠ والتي توجت بنجاح ملحوظ، ومن بين ما تمخضت عنه موافقة ألمانيا على رفع سقف التأمين على الشركات الألمانية العاملة في إيران من ٢٠٠ مليون مارك ألماني إلى مليار مارك ألماني، واستئناف اللجنة الاقتصادية المشتركة أعمالها بعد توقف منذ عام ١٩٩١ بما يعني قيام المؤسسات الاستثمارية الألمانية بزيادة فعالية نشاطها في إيران. وسرعان ما عادت اجواء متوترة جديدة على خلفية إدانة الاتحاد الأوروبي أحكاما بالسجن من القضاء الإيراني بحق عدد من الصحفيين الاصلاحيين بتهمة المشاركة في مؤتمر عقد ببرلين في أبريل ٢٠٠٠ تناول مستقبل الحركة الاصلاحية في إيران، نظمته المعارضة الإيرانية تحت رعاية إحدى المنظمات الموالية لحزب الخضر المشارك في الائتلاف الألماني الحاكم، اعتبره القضاء الإيراني اساءة لصورة الجمهورية الاسلامية، حيث استدعت الخارجية الألمانية السفير الإيراني في برلين لتبلغه احتجاج الحكومة الألمانية على هذه الأحكام، مما دفع إيران إلى خطوة مماثلة لابلاغ السفير الألماني احتجاج الحكومة الإيرانية على مواقف حكومتها وبعض الأوساط فيها واعتبار ذلك تدخلا في الشؤون الإيرانية الداخلية. وتصاعدت الأزمة بإعلان المستشار

الألماني عن الغاء زيارة كان مقررا أن يقوم بها لإيران. وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، لألمانيا في ٨ فبراير الماضي لاحتواء تداعيات هذه الأزمة وتصويب مسار العلاقات، ثم كانت زيارة رئيس البرلمان الألماني لطهران في ١٧ من الشهر نفسه لاستعادة دفة العلاقات الثنائية.

رؤية ختامية:

بمقدونا القول بأن خصوصية بنية النظام السياسي الإيراني وهويته تحدد توجهات سياسته وعلاقاته الخارجية، فالسياسة الخارجية الإيرانية تستند إلى قواعد العزة الاسلامية ومصلحة الأمة الاسلامية وتقوية وتحديث اقتصاد البلاد، وعليه فإن أية حكومة إيرانية لن تقبل أن يلحق أي طرف بولي الضرر بسمعة النظام الإيراني ومصالحه. كما أن ما يجري داخل إيران من إصلاحات هو في حدود مكونات النموذج الإيراني في الممارسة السياسية لا في حدود وقواعد اللعبة السياسية في الديمقراطيات الغربية، وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا وبفعل أن المصالح الاقتصادية المشتركة هي المتغير المستقل، عملت القيادة الإيرانية على ايجاد الحلول الممكنة بشأن فتوى سلمان رشدي، كعقبة رئيسية في تطور العلاقات حيث أكدت أنها ليست معنية بتطبيقها ولا بالغائها وليست لديها أية نية لتهديد حياة الكاتب ولن تتخذ أي خطوات من شأنها إلحاق الأذى به ولن تتعاون مع أي جهاز يعضد ذلك. كما أنها تجتهد لتحسين حالة حقوق الإنسان والحريات العامة. وتدين إيران الارهاب الدولي، غير أن تباین المدركات ودلالة المفاهيم تفرض عليها التفرقة بين دعم حق مقاومة الاحتلال والارهاب (حالة حزب الله في لبنان وحماس والجهاد في فلسطين)، وترفض توظيف شعارات حقوق الإنسان والارهاب وغيرها لممارسة ضغط سياسي عليها، خاصة وأن الدول التي تتهم إيران بحماية الارهاب تساند المجموعات الارهابية ضد إيران (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة) والسماح لها بممارسة نشاطها بحرية على اراضيها. أما على صعيد عملية التسوية في الشرق الأوسط، يتوجب ايراد مدى الالتزام الإيراني بقضية فلسطين والتي تمثل أحد عناصر شرعية الجمهورية الاسلامية الثورية ومدى أهمية المقدس الديني، وعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل وعدم انخراط إيران في عملية التسوية دون أن تقوم بعمل مادي يعيق مسيرتها. وتعد إيران من أوائل الدول التي وقعت معاهدة عدم استخدام الأسلحة الكيماوية وتتعاون مع الوكالة النووية للطاقة الذرية، وتذكر أهمية المعاهدات النووية بشأن أسلحة الدمار الشامل على أساس مبدأ الشفافية وعلوم التمييز في اشارة لانفراد بعض الدول دون غيرها بالإصرار على عدم الانضمام للمعاهدة وخاصة إسرائيل.

وفي التحليل الأخير، ورغم بعض الازمات والتقلبات السياسية فإن العلاقات الإيرانية - الأوروبية، وخاصة الألمانية مرشحة لمزيد من التفعيل والتطور للحرص الواضح على تنقيتها وإزالة أية عقبات تعترضها رغم التدخلات والتهديدات الأمريكية، ببعدها الإسرائيلي، فتوازن المصالح هو عنوان العلاقات وأساسها الوطيد.

أبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران

بشير عبد الفتاح
باحث في العلوم السياسية

مقعد الرئاسة في الكرملين قبل عام مضى. حيث يبدو الرئيس الجديد حريصاً على تأكيد وجود بلاده على المسرح العالمي بغية إستعادة المكانة العالمية لها بعد أن تعرضت لاهتزاز ملحوظ علي أثر الانهيار المفاجئ والمدوي لما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، وهو ما تري فيه إدارة الرئيس بوتين دافعاً لتبني كل ما تراه ممكناً من تدابير وإجراءات من شأنها أن تؤدي إلي الحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة علي العالم. ولما كانت الميزة النسبية لروسيا حالياً تكمن في ما تملكه من ترسانة عسكرية هائلة للأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها وأدوات تشغيلها وتوصيلها، فضلاً عن وجود بنية مؤسسية وعلمية وتكنولوجية ضخمة لصناعة، وتطوير أنواع شتى من السلاح، وذلك في ضوء التردّي الواضح الذي يشهده الاقتصاد الروسي حالياً، فقد لجأت الإدارة الروسية الجديدة إلي دبلوماسية صفقات التسليح، وتدشين علاقات تعاون عسكري واستراتيجي مع القوي الإقليمية، والدول والمناطق التي تعد سوقاً رائجة للسلاح في العالم، باعتبارها وسيلة لترميم علاقات روسيا مع تلك القوي الإقليمية من ناحية، واكتساب شركاء وأصدقاء جدد في مناطق عديدة وهامة علي مستوي العالم من ناحية أخرى، وهو ما وضح جلياً من خلال الزيارات التي قام بها الرئيس بوتين، أو كبار المسؤولين في الحكومة الروسية إلي دول عدة خلال العام الماضي مثل الصين، والهند، وكوريا الشمالية، كوبا، واليابان، ثم المحطة، محل الاهتمام والتركيز حالياً، وهي إيران، والتي طمحت موسكو من وراء زيارة وفدها العسكري برئاسة وزير الدفاع إيغور سيرجيف إليها ثم اتخاذ خطوات للأمام نحو التعاون الاستراتيجي معها خلال زيارة الرئيس خاتمي إلي موسكو مؤخراً، إلي بلوغ بعض الأهداف التي يتمثل أهمها فيما يلي:

- تعزيز التعاون العسكري بين موسكو وطهران بما يسمح بتنشيط تجارة السلاح بين الطرفين، حيث تعد إيران سوقاً رائجة للسلاح الروسي في ظل تدهور علاقاتها مع العالم الغربي، كما يمكن التعويل علي عائدات تجارة السلاح معها - بدرجة كبيرة - نظراً لما يتمتع به الاقتصاد الإيراني حالياً من استقرار نسبي بسبب النفط، الأمر الذي يتيح لموسكو توفير قدر معقول من السيولة لمواجهة المطالب والاحتياجات الاقتصادية، التي لا تنتهي، في الداخل بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية والتي

تشهد العلاقات الروسية - الإيرانية انفراجاً ملحوظاً منذ نهاية العام المنصرم، ففي سابقة، هي الأولى من نوعها، منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وعلي رأس وفد عسكري روسي رفيع المستوى، قام وزير الدفاع الروسي إيغور سيرجيف بزيارة رسمية إلي إيران في نهاية شهر ديسمبر الماضي. وعلي مدي ثلاثة أيام، تباحث الوزير الروسي مع كبار المسؤولين في الحكومة الإيرانية حول سبل دعم التعاون العسكري بين موسكو وطهران، كما ناقش مع الرئيس محمد خاتمي بعض القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون الاقتصادي في مناطق الخليج العربي، وآسيا الوسطى، والقوقاز. وقد جاءت تلك الزيارة بعد مرور شهر واحد تقريباً علي إعلان موسكو انسحابها من الاتفاق الذي سبق وأن أبرمته مع واشنطن في العام ١٩٩٥ بشأن حظر تصدير السلاح، أو القيام بأي تعاون عسكري مع إيران، وهو ما عرف وقتها باتفاق (جور- تشيرنوميردين).

ومن جانبه، فقد قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة إلي موسكو في الفترة من ١٢-١٥ مارس الماضي، أجري خلالها مباحثات مهمة مع الرئيس فلاديمير بوتين وكبار المسؤولين العسكريين في البلاد، ووقع إعلان مبادئ للعلاقات والتعاون بين البلدين اعتبره المسؤولون في موسكو وطهران معاهدة، كما أصدر الطرفان بياناً حول مستقبل بحر قزوين. وبالرغم من أن إعلان المبادئ أو المعاهدة التي وقعها الرئيس خاتمي وبوتين تكتفي بإلزام الطرفين بعدم استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها إزاء بعضهما البعض، وعدم إتاحة أراضيها لأية أعمال عدوانية أو إرهابية تمس أمن البلدين، فضلاً عن عدم تقديم أية مساعدات لأية جهة تفكر في الاعتداء علي أي منهما، إلا أن الخبراء العسكريين في موسكو وطهران يعتبران أن العلاقات بين البلدين قد وصلت إلي مستوي التحالف، الأمر الذي أثار جدلاً وقلقاً شديدين، علي المستويين الإقليمي والدولي، بشأن مستقبل التعاون العسكري بين موسكو وطهران من ناحية، وانعكاساته علي العلاقات الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

دوافع المبادرة الروسية :

يصعب تفهم أبعاد المبادرة الروسية الأخيرة إزاء إيران بمناي عن التغيرات والتحويلات التي ألمت بالسياسيين الداخلية والخارجية لروسيا منذ أن تبوأ الرئيس الحالي فلاديمير بوتين

تأتي متزامنة مع كساد تجارة السلاح الروسية نظراً للفساد الإداري، والحصار الأمريكي، وهو ما أدى إلى إفلاس عدد كبير من مصانعها ومؤسساتها. وبالتالي، اتجهت أعين المسؤولين الروس إلى إيران للمساهمة في إعادة تدوير وتشغيل آلتها العسكرية وتنشيط صناعة وتجارة السلاح الروسية التي تعد المصدر الرئيسي للسيولة بالنسبة للحكومة التي عجزت عن تلبية مطالب المواطنين في الداخل بين عسكريين ومدنيين، مثلما عجزت عن سداد ديونها الخارجية التي بلغت ١٥٧ بليون دولار حتي نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي سبيل تحقيق ذلك، حرص الرئيس بوتين علي تطوير المؤسسة العسكرية ومجمعات الصناعة العسكرية الروسية بما يتماشى مع التوجهات الجديدة لسياسته الخارجية، فقام بإيجاد صيغ مؤسساتية جديدة لإدارة وإنعاش عمليات صناعة وتسويق الأسلحة الروسية مثل دمج المؤسستين المكلفتين بتصدير منتجات المصانع الحربية الروسية وهما بروم اكسبورت وروس فور جينييه، وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبحث والتطوير في تكنولوجيا صناعة الأسلحة، كما قام أيضاً بإجراء طائفة من التغييرات والاصلاحات داخل أوساط كبار المسؤولين المشرفين علي هذه الأنشطة والعمليات بسبب ما أثير حولهم من شبهات من جراء الفساد الإداري والفضائح المالية. وتطلع روسيا حالياً إلي القفز بعائداتها من مبيعات السلاح إلي أكثر من ٦ مليارات دولار خلال العام الحالي بعد أن وصلت إلي ٣,٨ مليار في العام الماضي، وأن تصعد إلي المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم، بدلاً من المرتبة الرابعة التي تحتلها حالياً بعد كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، حيث جاءت نسبة مساهمة كل منهم في تجارة السلاح العالمية العام الماضي كالتالي:

- الولايات المتحدة ٤٩,١ ٪، بريطانيا ١٨,٧ ٪، فرنسا ١٢,٤ ٪، روسيا ٦,٦ ٪

- الضغط علي واشنطن وإجبارها علي العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية حول العالم، وهو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة كما لا يلقي قبولاً وتأيداً كافياً من الحلفاء الأوروبيين لواشنطن.، ولما كانت موسكو تري في هذا المشروع تهديداً لأمنها القومي بعد توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بانضمام دول أوربا الشرقية، فقد تبنت دبلوماسية نشطة خلال العام الماضي بهدف تعبئة القوي الدولية لمعارضة المشروع الأمريكي - بما فيهم حلفاء أمريكا الأوروبيين - بغية عرقلة المشروع، كما هددت بالانسحاب من المعاهدات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية بينها وبين واشنطن، وحذرت من تجدد سباق التسلح مرة أخرى. لذلك جاءت المبادرة الروسية إزاء إيران بمثابة رسالة إلي الإدارة الأمريكية الجديدة، التي سبق وأن أعلنت عزمها علي المضي قدماً في تنفيذ المشروع، تحمل في طياتها تحذيراً روسياً من عراقب هذه الخطوة الأمريكية التي لن تقابل إلا بتحالف استراتيجي يضم كل من روسيا والصين والهند وإيران وهو ما لم يعد مستبعداً بعد المساعي

الروسية للتقارب مع تلك الدول والتقريب فيما بينها تأهباً للدخول في مرحلة هامة وعلاقات أهم.

- إن روسيا تستشعر تلك الدرجة الحساسة، والتحركات الهادئة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للتقارب، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وربما العسكرية مع إيران، حيث تري إدارة الرئيس بوتين أن خطوات أوروبا والولايات المتحدة نحو إيران، وإن كانت بطيئة وغير معلنة حالياً، فإنها سوف تتطور وتصبح أكثر قوة وتعقيداً في المستقبل القريب. لذلك، حرصت علي أن يكون لها السبق في تدشين علاقات إستراتيجية مع تلك الدولة الخليجية المهمة، التي تتمتع، إلي جانب موقعها الإستراتيجي وثقلها الإقليمي، بقدرة هائلة علي إتاحة الفرصة لروسيا حتي تنفذ إلي أسواق دول الخليج، والمياه الدافئة في الخليج العربي.

- تطمح روسيا مع جراء التقارب مع إيران إلي قطع شوط أكبر فيما يتصل بمساعيها لإنهاء حالة العزلة التي تحاول واشنطن فرضها عليها. فمن خلال إيران، تستطيع موسكو خلق موطئ قدم لها، وتأكيد وجودها في منطقة وسط آسيا والقوقاز وهي المناطق التي تتمتع إيران بتأثير ثقافي وحضاري مباشر عليها، كما يتيح لموسكو أيضاً التنسيق مع إيران بشأن الأوضاع في أفغانستان خصوصاً وأن طهران تشاطر موسكو في موقفها من حكومة طالبان التي تنتاب كل منهما مشاعر القلق وعدم الارتياح بسبب وجودها علي رأس السلطة في أفغانستان حالياً. ومن ناحية أخرى، فإن التقارب الروسي الإيراني عبر علاقات عسكرية واستراتيجية سوف يساعد علي تسوية الخلاف بين مجموعة دول بحر قزوين بشأن توزيع استغلال ثروات هذا البحر من النفط والغاز بين تلك الدول المشاطلة له، وهو ما بدأ يحدث بالفعل عقب زيارة الوفد العسكري الروسي إلي طهران نهاية شهر ديسمبر الماضي، حيث أعلن رئيس الوزراء الروسي في يوم ١٥ يناير الماضي، وبعد أسبوعين فقط من الزيارة، عن دعوة بلاده للدول المشاطلة لبحر قزوين (إيران، روسيا، تركمنستان، أوزبكستان)، إلي اجتماع علي مستوى رؤساء الدول للتباحث بشأن وضع خطة أو برنامج لتنظيم عملية توزيع ثروات بحر قزوين من النفط والغاز في أقرب وقت حيث يعد بحر قزوين ثاني أكبر مناطق العالم ثراء بالغاز والنفط بعد الخليج العربي.

- تحاول موسكو منذ تقلد الرئيس بوتين لمهام منصبه العام الماضي، أن تسعى جاهدة لاستعادة مكانتها العالمية، حيث لم يغب عن أذهان الإدارة الروسية الجديدة ذلك المجد الذي كانت تنعم به بلاده يوماً ما علي قمة النظام الدولي. ومن جانبه، يري الرئيس بوتين أن روسيا الحالية تملك من أسباب القوة ما يؤهلها للمضي قدماً في طريق العودة إلي قمة النظام الدولي، خصوصاً وأن بلاده لا زالت تحتفظ بمقعدها الدائم في مجلس الأمن وحق الاعتراض أو الفيتو، ولديها ترسانة عسكرية هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وقاعدة صناعية ضخمة، كما أن لديها برنامجاً فضائياً عظيماً يستند إلي قاعدة عريضة من العلماء والخبراء، والفنيين في فروع المعرفة والتكنولوجيا المختلفة، غير

الدول الست التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبحت مجاورة لإيران، فهذه الدول تعج بالمشاكل العرقية والسياسية، كما أصبحت بعض تلك الدول مسرحاً وقاعدة للموساد الإسرائيلي خصوصاً أذربيجان وأوزبكستان، الأمر الذي يبرز أهمية روسيا كشريك استراتيجي بالنسبة لإيران يمكن لها الاستعانة به في مواجهة التوترات والتهديدات التي قد تنفجر في مثل هذه المنطقة الحساسة.

تأتي المبادرة الروسية إزاء طهران، ثم زيارة الرئيس خاتمي إلى موسكو، لتؤكد التوافق والتقارب في مواقف البلدين بشأن بعض الأمور، مثل الاحتفاظ بعلاقة ود وتفاهم مع الولايات المتحدة، وهو ما وضع جلياً من تصريح وزير دفاع الطرفين أثناء الزيارة بأن أي اتفاق يتم بين البلدين بشأن التعاون العسكري والأمني لن يكون موجهاً ضد طرف ثالث، كما أكد الطرفان أيضاً خلال الزيارة على رفضهما لتوسيع حلف الأطلسي شرقاً ليضم دول آسيا الوسطى والقوقاز، ورفض أي اختراق أمني إسرائيلي لآسيا الوسطى وضياف بحر قزوين، فضلاً عن اتفاق الطرفين ضمناً على تعزيز التعاون بين أجهزة استخباراتهما العسكرية خصوصاً في منطقة بحر قزوين، وربما في أفغانستان أيضاً، حيث تتلاقى مواقفهما من الأوضاع هناك ويقدم كل منهما دعماً للمعارضة الأفغانية في مواجهة حكومة طالبان.

- طالما كانت إيران تتطلع منذ سنوات إلى تقليص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ومع الانفراجة التي شهدتها العلاقات الروسية - الإيرانية على أثر الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الروسي لطهران نهاية العام المنصرم، تجددت التطلعات الإيرانية في هذا الصدد خصوصاً بعدما تباحث الوزير الروسي مع كبار المسؤولين الإيرانيين بشأن الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج، وبعد أن عرضت روسيا خلال المباحثات، تزويد إيران بشبكة رادارات لمراقبة نشاط وتحركات الاساطيل الغربية في الخليج العربي والتي تسبب قلقاً وإزعاجاً مستمرين لطهران، الأمر الذي يوحي بإمكانية قيام روسيا بدور مهم في إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الخليج العربي.

- يمكن القول بأن موجة الانفتاح التي شهدتها علاقات إيران الخارجية مع المجتمع الدولي والتي توجت بتقارب طهران مع أوروبا وروسيا خلال الآونة الأخيرة، والذي أكد فشل استراتيجية الاحتواء الأمريكية، وما صاحب ذلك من انفتاح النظام السياسي الإيراني على جيرانه في الخليج العربي وشمال أفريقيا، كل ذلك قد يؤدي من شأنه إلى دفع واشنطن نحو إعادة النظر في سياساتها إزاء إيران، والاسراع بتطبيع العلاقات معها، خصوصاً وأنها كانت قد بدأت في هذا المسعى منذ عامين تقريباً ولكن بشكل متدرج يكتنفه البطء والحذر الشديدين.

دول الخليج العربية .. صمت يشوبه القلق :

علي الرغم من عدم إبدائها أي تصريح أو تعليق رسمي علي التقارب الروسي - الإيراني، إلا أنه لا تستطيع أي منها إنكار مشاعر الخوف والقلق التي تنتابها من جراء التعاون العسكري المزمع تطويره بين موسكو وطهران، ذلك أن رقعة الخلاف بين

أن الانكشاف الاقتصادي الذي تعاني منه روسيا حالياً، وما ترتب عليه من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاخلاقية للبلاد، فضلاً عن الحصار والعزلة التي تسعى واشنطن جاهدة لفرضها عليها كلما أمكن لتعزيز هيمنتها وإنفرادها بالسيطرة علي العالم بلا منازع، قد دفعت روسيا إلي البحث عن حلفاء وتكوين جبهة للتصدي للهيمنة الأمريكية، وقد وجدت القيادة الروسية ضالتها في الصين، والهند، وإيران بعد مساعي جادة للتقارب منهم وتوثيق عري التعاون الاقتصادي والعسكري معهم من ناحية، وتنقية الأجواء وإزالة الخلافات فيما بين الصين والهند من ناحية أخرى، وهو ما كان رئيس الحكومة الروسية السابق بافيجني بريماكوف قد طرحه أثناء وجوده في السلطة حيث طرح فكرة تكوين مثلث استراتيجي آسيوي يضم كلاً من الصين وروسيا والهند بغية التصدي للهيمنة، والتغلغل الأمريكيين في مناطق وسط آسيا والقوقاز وبحر قزوين، بالإضافة لمساعدتها الرامية إلي محاصرة تلك الدول الثلاث قبل أن تنضم إليهم إيران.

ترحيب إيراني :

ليس أدل علي ترحيب طهران بالمبادرة الروسية من ذلك الوصف الذي نعتت به وسائل الإعلام الإيرانية زيارة الوفد العسكري الروسي لبلادهم، بأنها تاريخية وهو وصف قلماً يلجأ إليه الاعلام الإيراني في تغطية مثل هذه الأحداث، وربما لا يعد هذا الوصف من قبيل المبالغة خصوصاً إذا ما وجد الإيرانيون في تلك الزيارة ما يثلج صدورهم وليس أدل علي هذا الترحيب أيضاً من الزيارة التي قام بها الرئيس خاتمي مؤخراً إلي موسكو.

- جاءت زيارة وزير الدفاع الروسي علي رأس وفد عسكري رفيع المستوى إلي طهران، في مثل هذا التوقيت، بمثابة دفعة قوية للمساعي الإيرانية الرامية إلي الخروج من النفق الأمريكي المظلم الذي تحاول واشنطن احتجازها فيه من خلال الحصار والاحتواء. وبالرغم من أن الروس لم يكونوا أصحاب السبق في كسر الحصار المفروض علي طهران، إلا أن مبادرتهم التي جاءت بهذا الثقل قد أعطت زخماً للتفاعلات التي تتم بين طهران والمجتمع الدولي والتي تؤكد فشل سياسة الإحتواء الأمريكية، وتعزز من مكانة إيران بوصفها لاعب أساسي علي مسرح السياسة العالمية.

- تستطيع إيران أيضاً من خلال تدشين علاقات تعاون عسكري واستراتيجي مع روسيا أن تملأ الفجوة التي تولدت عن الحصار الغربي المفروض علي تصدير السلاح أو التكنولوجيا العسكرية المتطورة إليها. ففي الوقت الذي تسعى واشنطن جاهدة للحيلولة دون تزويد طهران بأية أسلحة أو تكنولوجيا متطورة خصوصاً فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، جاءت روسيا تعرض منتجاتها العسكرية علي طهران في ظل علاقة تعاون عسكري واستراتيجي تخول لطهران كسر الحصار الذي فرضته عليها واشنطن منذ سقوط نظام الشاه، وهو ما يساعدها علي تحديث أسلحتها، وتطوير قدراتها الدفاعية خصوصاً في مجال الأسلحة الاستراتيجية بكل أنواعها.

يشكل التقارب الروسي - الإيراني مصلحة أكيدة لإيران إزاء

إيران وجيرانها العرب لا تزال متسعة، وهو ما وضح جليا أثناء زيارة وزير الدفاع الروسي لطهران، والتي تقاربت مع انعقاد القمة الخليجية في المنامة، حيث جاء البيان الختامي للقمة مؤيدا لموقف دولة الامارات العربية المتحدة من قضية الجزر الثلاث، مما حول النزاع الإيراني- الإماراتي حول الجزر إلى نزاع إيراني- خليجي عندما أكد البيان علي إن احتلال ايران للجزر الثلاث يعد تهديدا للأمن والاستقرار في منطقة الخليج بأكملها، كما ينعكس بالسلب علي العلاقات الإيرانية الخليجية، وانتهى المجتمعون في القمة إلى توقيع معاهدة للدفاع المشترك.

ومن جانبها، انتقدت طهران بشدة ما جاء في البيان، واعتبرته غير منطقي، ومناfia للأعراف والمواثيق الدولية، وشدد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي علي أن بيان القمة الخليجية يفتقد إلى روح التعاون، كما وصفته صحيفة «كيهان» التابعة لمكتب مرشد الجمهورية الإسلامية بأنه كان «بيانا معاديا»، وأكد المسئولون الإيرانيون مجدا علي أن الجزر الثلاث كانت وستبقى جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

لقد بدأت العلاقات الإيرانية- الخليجية في التحسن منذ قمة طهران الإسلامية نهاية العام ١٩٩٧، وقام عشيتها وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة دول مجلس التعاون كافة، ورفع الرئيس محمد خاتمي شعاراً مركزياً لسياسته الخارجية مؤكداً إزالة التوترات في العلاقات مع العالم، ولا سيما دول الجوار، غير أنه أضاف مبدأ جديدا هو عدم ربط أي تحسن في علاقات إيران مع أية دولة بمواقف تلك الدولة وعلاقاتها مع العالم الخارجي. بيد أن عدم تعامل إيران مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون للاتصال بإيران والامارات بشأن قضية الجزر، قد أدى إلى خروج البيان الختامي لقمة المنامة علي هذا النحو الشديد للهجة إزاء طهران، ولما كان التعتن الإيراني إزاء قضية الجزر، وما ترتب عليه من تكوين موقف خليجي موحد تجاه طهران كان له انعكاسات واضحة علي العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي أرجأت التوقيع علي الاتفاق الأمني مع طهران، كان قد ترافق مع تعزيز التعاون العسكري بين طهران وموسكو نحو آفاق رحبة، فقد ازدادت الأمور تعقيدا علي صعيد التقارب بين إيران و جاراتها في الشطر العربي من الخليج. ذلك أنه طالما بقيت هناك قضايا خلافية معلقة بدون تسوية نهائية وعادلة بين الطرفين، تظل المخاوف قائمة خصوصا علي الجانب العربي، إذ لازالت دول الخليج العربية تشعر بحجم الفجوة بينها وبين إيران في القوة العسكرية، ومع تصاعد الاحتمالات والتوقعات حول وجود تعاون مستقبلي بين روسيا وإيران في مجال أسلحة الدمار الشامل، أو الصواريخ الباليستية وأقمار التجسس، فضلا عن غياب الاستعداد الإيراني لايجاد تسوية نهائية لمسألة الجزر، تظل مشاعر القلق والترقب جاثمة علي صدور دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول ان دول مجلس التعاون قد أحجمت عن إبداء أية تصريحات أو ردود أفعال علي التقارب العسكري بين روسيا وإيران مكتفية برد الفعل الأمريكي، حيث

تدرك حكومات تلك الدول جيدا أن العلاقة بين إيران وجيرانها العرب علي الضفة الأخرى من الخليج تمر عبر وسيط مهم ومؤثر، يكاد يرقى دوره إلي مستوي الفاعل الرئيسي في تلك العلاقة، علي الأقل من وجهة نظر دول مجلس التعاون التي اعتادت علي تبني هذا الموقف كلما اضطرتها الظروف إلي ذلك.

الولايات المتحدة... سياسة عقيمة :

بينما غابت ردود الفعل الرسمية علي التقارب العسكري والاستراتيجي بين روسيا وإيران علي مستوي العالم تقريبا، خرجت البيانات والتصريحات من واشنطن علي لسان كبار المسئولين في الادارة الأمريكية تندد بالمساعي الرامية إلي تطوير وتفعيل التعاون العسكري بين موسكو وطهران، وتهدد بفرض عقوبات ضد الأولي، وتشديد الحصار المفروض علي الثانية، وربما يعكس التفرد الأمريكي بالرد علي الزيارة التي قام بها الوفد العسكري الروسي لطهران وزيارة الرئيس خاتمي الي موسكو، وبهذه الحدة، مدي الاهتمام الأمريكي بهذه الدائرة المهمة والحساسة من العالم، حيث تضم تلك الدائرة عدة أقاليم يتمتع كل منها بمزايا استراتيجية، واقتصادية هائلة سواء كانت في الخليج العربي، أو بحر قزوين، أو آسيا الوسطي والقوقاز. ويأتي التقارب الروسي- الإيراني بكل أبعاده، ليشكل تهديدا مباشرا للمصالح الأمريكية في تلك الدائرة الحساسة من زاويتين: الأولي، هي امكانية قيام روسيا وإيران بتكوين تحالف استراتيجي تضمان اليه الصين والهند بغية اقتسام ثروات تلك المناطق مع تحجيم النفوذ الأمريكي بها. وأما الثانية، فهي ذلك القلق الذي تسببه روسيا للولايات المتحدة من جراء تزويدها لإيران بكميات، وأنواع متعددة من الاسلحة الروسية، خصوصا اسلحة الدمار الشامل وأدوات توصيلها، فضلا عن التكنولوجيا العسكرية المتطورة. ورغم حرص روسيا علي طمأنة الولايات المتحدة من هذه الناحية والتأكيد علي حصر تعاونها العسكري مع طهران في مجال الأسلحة التقليدية، إلا أن الادارة الأمريكية تظل قلقة كل القلق من هذا التقارب المثير، حيث يعود التعاون العسكري بين موسكو وطهران إلي العام ١٩٩٠، فيما وصلت مبيعات السلاح الروسي لإيران في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠، و١٩٩٥ إلي ٤ مليار دولار. وفي يناير عام ١٩٩٥، تم التوقيع النهائي بين البلدين علي استكمال بناء المفاعل النووي الإيراني في مدينة بوشهر، غير أن التعاون العسكري بينهما بدأ يشهد تراجعا ملحوظا منذ العام ١٩٩٦، بعد توقيع موسكو وواشنطن علي اتفاق يحظر علي الأولي تزويد إيران بأية أسلحة أو تعزيز التعاون العسكري معها بأية صورة من الصور، وهو الاتفاق الذي عرف باتفاق (جور- تشيرنوميردين) ومع أواخر التسعينيات، بدأ التعاون العسكري الروسي- الإيراني يستعيد نشاطه بشكل تدريجي رغم المعارضة الأمريكية المستمرة. ففي عام ١٩٩٨ وافقت موسكو علي بناء مفاعلين نوويين جديدين في مدينة بوشهر الإيرانية، إلي جانب استكمال المفاعل الرئيسي الذي كان من المقرر الانتهاء منه في نهاية العام الحالي، بينما تم تأجيله للعام القادم، ثم توالى الصفقات والعقود التسليحية بين البلدين وسط مشاعر

الاستياء والغضب من جانب واشنطن .

ومع حرص الادارة الأمريكية علي وقف التعاون العسكري بين موسكو وطهران بهدف افساح المجال امام تدعيم نفوذها الاقتصادي والعسكري في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز، وإقامة منطقة عازلة أمام الحضور الروسي والایراني بهما، وإرساء مبدأ جديد للتفاهم الاقتصادي حول تقاسم ثروات بحر قزوين، فقد لجأت واشنطن إلي سياسة الحصار وفرض العقوبات ضد روسيا والدول التي تتورط في عمليات تصدير اسلحة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة لإيران، حيث قامت بفرض عقوبات علي أكثر من ١٧ معهدا وجامعة عسكرية وعلمية روسية تتعاون مع إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا الخاصة بصناعة الاسلحة والمعدات الحربية . كما صدق مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر فبراير الماضي بأغلبية ٩٨ صوتا علي مشروع قانون يهدف إلي فرض عقوبات علي روسيا أو أية دولة أخرى تساعد إيران علي تطوير أو تصنيع اسلحة الدمار الشامل، من قبله، وكان مجلس النواب قد وافق بأغلبية ساحقة العام الماضي أيضا علي مشروع قانون مماثل .

وعلي عكس ما توقع الكثيرون، فقد رفضت كل من موسكو وطهران تلك السياسة العقابية الأمريكية، ولم ترضخا للضغوط الأمريكية، وفي هذا السياق، جاء نص البيان المشترك الذي أصدرته حكومتا البلدين إبان زيارة مسئول الأمن القومي الإيراني لموسكو في أوائل العام الماضي، والذي أكد علي أن البلدين سوف ينفذان كل التزاماتهما المتبادلة فيما يتعلق بالتعاون العسكري والنووي، فضلا عن الاتفاقات الموقعة بين عامي ١٩٨٩، و١٩٩٠ في هذا الصدد أيضا، وأنهما لن يقبلتا بأي تدخل من أية دولة ثالثة في هذا الخصوص . وتأكيدا لذلك، قامت موسكو بالانسحاب من اتفاق (جور- تشيرنوميردين) لعام ١٩٩٥ بشأن إيران لتفسيح لنفسها المجال نحو مزيد من التعاون العسكري الذي سوف يساهم في تحسين احوالها الاقتصادية، مثلما يمهّد الطريق لكسر الحصار العسكري المفروض علي إيران .

إن تعامل الادارة الأمريكية مع التقارب الروسي- الإيراني، علي هذا النحو، يعكس قدرا كبيرا من غياب الرؤية الاستراتيجية لواشنطن فيما يتصل بالمستجدات السياسية والجيوستراتيجية التي أمت بهذه البؤرة الحساسة من العالم . فالادارة الأمريكية تريد أن تفرض حصارا علي طهران إلي أجل غير مسمي، في نفس الوقت الذي تسعى الي عزل روسيا وتهميش دورها ليس فقط علي الساحة الدولية، ولكن أيضا في محيطها الاقليمي، في حين تعزز واشنطن من نفوذها ووجودها في منطقتي آسيا الوسطي والقوقاز، بالإضافة إلي المشاركة في استغلال ثروات بحر قزوين، مع الإبقاء علي رقعة واسعة من الخلاف بين كل من روسيا وإيران من جهة، وكل منهما ودول بحر قزوين وبعض القوي الكبرى في آسيا الوسطي والقوقاز من جهة أخرى حتي تظل هي في النهاية الرابح الأكبر وربما الوحيد علي مسرح يعد المجال الحيوي لكل من روسيا وإيران اللتين تقرب بينهما عوامل جغرافية وسياسية

واقتصادية عديدة تظل أقوى من كل الضغوط والتهديدات، والمساعي الأمريكية . لذلك، يظل أمام واشنطن خيار آخر، ربما يكون الأفضل والأوحد في نفس الوقت، وهو أن تستغل ما تتمتع به من ركائز قوة وحضور فعلي في هذه البقعة الحساسة من جهة، وما تكنه لها كل من روسيا وإيران من رغبة في التقارب والبقاء علي علاقات صداقة وتعاون معها بحكم ظروفهما، والأوضاع الدولية الراهنة من جهة أخرى، في إعداد صيغة متوازنة ومقبولة للتعاون المستقبلي مع الدولتين علي أسس جديدة، يسبقها انتهاء سياسة الحصار والاحتواء التي تتبناها واشنطن، ولم تعد ذات جدوي، بل إنها قد أنتت بنتائج عكسية أرهقت الادارة الأمريكية .

مستقبل العلاقات والرهان علي الموقف الأمريكي :

رغم ما قد يبدو من حرص وحماس شديدين لدي موسكو وطهران علي المضي قدما في تعزيز التعاون العسكري بينهما للوصول إلي مستوي العلاقة الاستراتيجية، إلا انه سيكون من قبيل المبالغة الافراط في التفاؤل بشأن مستقبل تلك العلاقة بين البلدين، إذ أن أية مساعي للتقارب الاستراتيجي فيما بينهما قد تكون مصحوبة بموجات من الاستياء والقلق، ليس فقط من جانب الولايات المتحدة، التي تحرص كل من موسكو وطهران علي الاحتفاظ بهامش واسع من التفاهم والتنسيق معها، وتجنب أية خطوة قد تؤدي من شأنها إلي تصعيد الأوضاع أو خلق مواجهات غير مضمونة العواقب معها أيضا، ولكن ربما يحدث نوع من التناقض في الأهداف الروسية إزاء دول الخليج العربية، التي قد تجد في التعاون العسكري المكثف بين روسيا وإيران دافعا أقوى لتكثيف وتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة علي نحو أكبر، الأمر الذي يحول دون حدوث تقارب ملموس بين روسيا وتلك الدول، مثلما ينذر بحدوث مواجهة أو تصادم في الأهداف بين موسكو وواشنطن حول منطقة الخليج . كذلك، فإن اختتام وزير الدفاع الروسي لمباحثاته مع كبار المسئولين الإيرانيين إبان زيارته لطهران بدون توقيع أية اتفاقيات بشأن أي من القضايا التي نوقشت خلال المباحثات، وحرصه علي مشاطرة نظيره الإيراني في تطمين الادارة الأمريكية ومحاولة تهدئة مخاوفها من مستقبل التعاون العسكري بين البلدين، فضلا عن تأكيد الرئيس الروسي علي حرص بلاده علي تحجيم التعاون التسليحي مع إيران بما لا يخل بالالتزامات الدولية علي روسيا في هذا الخصوص، إذ أعلن الرئيس بوتين عقب جلسة المحادثات مع الرئيس خاتمي أثناء زيارته لموسكو، أن بلاده لن تزود إيران إلا بأسلحة دفاعية، كما أبدي عدم استعداده لإمدادها بتكنولوجيا صناعة الأسلحة المتطورة .. وكل ذلك كانت مؤشرات تؤكد علي أهمية المتغير الأمريكي في العلاقة بين موسكو وطهران، حيث يظل مستقبل التعاون العسكري بين البلدين مرهونا بحسابات ردود الفعل الأمريكية، وتقدير واشنطن لما يمكن أن يتبناه الطرفان من خطوات في هذا الصدد .

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠
الترقيم الدولي I.S.B.N. 977-227-130-3

مطابع  التجارية - قلوب - مصر

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية ، بهدف تدوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا ، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر .

١ - الدوريات

(أ) الكراسات الاستراتيجية :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من يناير ١٩٩١ ، ويرأس تحريرها د . طه عبد العليم . وتتوجه أساسا إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي . وتصدر الكراسات الاستراتيجية ، بدءا من يناير ١٩٩٥ ، باللغتين العربية والإنجليزية .

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي :

دورية شهرية يصدرها المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، تعنى بتقديم تحليلات مكثفة وتقديرات للمواقف لأبرز الأحداث الجارية في مصر وعربيا ودوليا . ويرأس تحريرها د . حسن أبو طالب .

(ج) مختارات إسرائيلية :

دورية شهرية تصدر عن المركز اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ ، وتعتبر هذه الدورية بديلا عن سلسلة اتجاهات الصحافة الإسرائيلية التي كان يصدرها المركز لعدة أعوام . وتعنى هذه الدورية بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الائتلاف الحاكم والمعارضة . وبالأحداث حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويتولى رئاسة تحريرها د . عبد العليم محمد .

(د) قراءات استراتيجية :

دورية شهرية تصدر من يناير ١٩٩٦ وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات العالمية وعرضه عرضا دقيقا وافيا باللغة العربية . ويرأس تحريرها د . ألفت حسن أغا .

(هـ) أحوال مصرية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية ، وتهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(و) مختارات إيرانية :

دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران .

(ز) الديمقراطية :

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية يناير ٢٠٠١ وتهتم بدراسة قضايا الديمقراطية المعاصرة على المستوى المصري والعربي والدولي ويرأس تحريرها د . هالة مصطفى .

٢ - التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي :

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ ، ويرأس تحريره د . وحيد عبد المجيد . ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري . ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضا باللغة الإنجليزية بدءا من عام ١٩٩٥ .

(ب) تقرير الحالة الدينية :

تقرير سنوي يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات ، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية الإسلامية والمسيحية بالأساس ، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها . ويرأس تحريره أ . نبيل عبد الفتاح .

٣ - الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية ، والقضايا العربية ، والصراع العربي - الإسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر ، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي ، بالإضافة إلى إصدار سلسلتين من الكتب لمعالجة الصحافة الإسرائيلية وقضايا الاشتراكية الديمقراطية . ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ . نبيل عبد الفتاح .

٤ - المركز على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية . وتتضمن الصفحة عرضا لكافة إصدارات وأنشطة المركز .

وتقع صفحة المركز على العنوان التالي <http://www.acpss.org> والبريد الإلكتروني [acpss\(a\)ahram-org.eg](mailto:acpss(a)ahram-org.eg) بالإضافة إلى البريد الإلكتروني للمركز عن طريق مؤسسة الأهرام [acpss\(a\)ahram-org.eg](mailto:acpss(a)ahram-org.eg) .

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام ، فضلا عن إمكانية الاشتراك السنوي في إصدارات المركز الدورية والتي يمكن طلبها من :

إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٥٧٨٦٢٢٤ / ٥٧٨٦٠٣٧ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٣٣ / ٥٧٨٦٠٢٣

E-mail: [acpss\(a\)ahram.org.eg](mailto:acpss(a)ahram.org.eg)